الرأي

ملحق خاص بمناسبة عيد الاستقلال

الأربعاء ١٨ شعبان ١٤٣٧ هـ - الموافق ٢٥ أيار ٢٠١٦م - العدد ١٦٦٢١ السنة الخامسة والأربعون - عمّان - الأردن

استقلال أمة ونهضتها في وطن

70 سبعينية الاستقلال.. عباءة المجد والعز والفخار

يحتفل الاردنيون وأحرار العرب بعيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية الذي يكتمل عقده السابع في هذا اليوم الأغر، الذي شكّل انعطافة كبرى في المشهد الاقليمي من سنوات اربعينيات القرن الماضي، بما انطوى عليه من معان عظيمة ودلالات وامثولات لكل شعوب المنطقة التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار والوصاية والانتداب والهيمنة، وتواجه مشاريع سلب الارض واقامة دول مصطنعة بوعود اطلقها من لا يملكون حق اطلاقها لأناس يراد تجميعهم على ارض العرب بهدف بث الفرقة والخلاف وشن الحروب عليهم لاضعافهم وابقاء الهيمنة عليهم.

رفض الاردنيون بقيادتهم الهاشمية الفذة كل المحاولات الخبيثة الى تجميل الاستعمار والابقاء عليه بصيغ مزيفة وخاضوا صراعاً مريراً وطويلاً ضد كل القوى التي خاصرت الاستعمار او سعت الى بذل الوعود الكاذبة وأصروا بدأب ومثابرة ودموع ودماء على نيل الاستقلال التام والناجز وكان لهم ما ارادوا في مثل هذا اليوم المجيد من العام ١٩٤٦، لينطلق قطار الثورة العربية الكبرى مجدداً وبزخم اكبر لأفكارها العظيمة وأهدافها النبيلة وليتحول الاردن كما كان عهده على الدوام وعبر التاريخ، الى موئل الاحرار العرب ومنطلقاً لرسالة الوحدة ورفع الظلم والمعاناة عن امتنا وليكون مرتكزاً واساساً لأي تحرك وحدوي جاد وعملي، يزيل ما خلفته المؤامرة الاستعمارية على قائد الثورة العربية الكبرى وانجاله الغر الميامين وليحققوا في هذا البلد العزيز وشعبه الطيب اولى شعارات الثورة الكبرى في جمع كلمة العرب وتوحيد صفوفهم والنضال بلا كلل او ملل من اجل رفع نير الاستعمار والتحرر من ظلمه والانطلاق الى بناء اقتصاد وقوى وتحالفات متينة ورص الصفوف لمواجهة المؤامرات وقطع الطريق على الاعداء الذين بدأوا بكشف نياتهم ومحاولة تحقيقها على أرض الواقع في فلسطين وخارجها..

لهذا يفخر الاردنيون واحرار العرب اليوم بما أنجزه الآباء والأجداد وبما توفرت عليهم قيادتهم الهاشمية الفذة، من حكمة وبُعد نظر وقدرة على استشراف المستقبل والتمسك بثوابت الأمة وقيم الاسلام العظيمة والعمل تحت ظروف اقليمية ودولية صعبة وقاسية ومحملة بالكثير من الاحتمالات، لكن الاصرار والعزيمة والايمان العميق بارادة الأمة وقدرة الاردنيين على الصمود ومواجهة التحديات، كانت الرهان الأكبر والأنجع الذي قاد الى تحصين الاستقلال وقانون ودستور عصري تقدم على زمانه بعقود وما يزال مفخرة وحصناً حافظاً لحقوق الاردنيين وضمانة حقيقية لاستقلال السلطات الثلاث والفصل بينها في الوقت ذاته الذي تتعاون في ما بينها وتنسق من اجل خدمة المصالح العليا للوطن والمواطنين.

في سبعينية الاستقلال، يتطلع الاردنيون حواليهم يغمرهم الرضى بما انجزوه وراكموه من نجاحات وما استطاعوا ان يقدموه لوطنهم وأمتهم من نموذج يُحتذى في اجتراح المعجزات والتغلب على التحديات ومواجهة المؤامرات بقوة وصبر وذكاء واستعداد لبذل الغالي والنفس من اجل الابقاء على الارض وطناً مستقلاً عزيزاً وسيداً، يدافع عنه نشامى قواته المسلحة واجهزته الأمنية الكفؤة والمهنية ويذودون عن حماه وترابه الغالي كل محاولة للمسّ بأمنه واستقرار او مجرد التفكير بالاعتداء عليه وتعريض أمن مواطنيه وساكنيه وزواره الى أي خطر..

في سبعينية الاستقلال ينظر الاردنيون بفخر واعتزاز وتأييد كبير لقائدهم وحادي مسيرتهم جلالة الملك عبدالله الثاني لما يبذله من جهد وما يواصل عمله ليلاً ونهاراً لتعزيز قدرات بلدهم والتقدم به في مختلف المجالات وبخاصة في بناء اقتصاد قوي وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الوطني وما بات عليه بلدنا من امن واستقرار وواحة واعدة للمستثمرين والساعين الى تأمين استثماراتهم في منطقة تعج بالحروب والاضطرابات وتشتعل في جنباتها الحرائق فضلا عما يقوم به جلالته من جهود مباركة لخدمة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وحتى المجتمع الدولي على بذل المزيد من جهوده لتمكين الشعب الفلسطيني من ازالة الظلم الواقع عليه واقامة دولته الوطنية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن الجهد الهائل الذي يبذله جلالته للدفاع عن الاسلام والمسلمين والتحذير من مغبة ما يوصف «الاسلاموفوبيا» ودعوة العالم الى دعم الاردن والمسلمين في حربهم ضد خوارج العصر وما يشكلونه من خطر على الاسلام والمسلمين والمجتمع الدولي بشكل عام وهذا لا يتم الا وفق منهج شمولي وجدّي.

كل عام والاردن وشعب وقيادته الهاشمية الفذة بخير..

الأمن العام ..مسيرة حافلة بالتقدم والازدهار

وجاء مفهوم الأمن الشامل خروجاً على الصيغة التقليدية والمحدودة لعمل رجال الشرطة ليصبح هو الأساس في صياغة الاستراتيجيات الأمنية في مختلف المجالات التي شملها العمل الشرطي.

وترجم جهاز الأمن العام الحرص الملكي على توفير أقصى درجات الأمان للمواطن وإشاعة روح الطمأنينة بين المواطنين من خلال تطوير العمل الوقائي ضد الجريمة وتحصين المجتمع بتبني مفهوم الأمن الشامل لينطبع الأمن في كل ثنايا الوطن وجغرافيته.

وكان الاستحداث والتحديث في الأداء والأسلوب السمة الأبرز للعمل الأمني ليوافق مفهوم الأمن الشامل ويشارك المواطن في العملية الأمنية ويتسع الانفتاح الأمني ضمن عدة اتجاهات، حيث استمر رفد الجهاز بعناصر متعلمة وبتخصصات مختلفة يتم تدريبها وإعدادها لتواكب متطلبات العمل الأمني في المفهوم الحديث، وامتدت التغطية الأمنية لمختلف مناطق المملكة عبر استحداث وحدات جديدة تقدم الخدمة الإنسانية قبل الشرطية، فقد تم استحداث أدارة الجودة الشاملة والتي تقوم بتقييم الأداء وتسهم في دفع عجلة الإبداع والبناء والتطور في مديرية الأمن العام، لبناء استراتيجياتها الأمنية لتتمكن من استيعاب التطور التقني الحديث، وبناء رجل أمن قادر على مجابهة التحديات الحديثة في المجالات الأمنية والقانونية والإدارية ضمن صياغة ورؤية واضحة ترسم المستقبل الأمني للوطن ليرفل بنعمة الأمن والأمان.

وتم إنشاء مركز السلم المجتمعي التابع للأمن الوقائي لمحاربة التطرف والإرهاب الفكري بالفكر، والذي عمل منذ تأسيسه على نشر الوعي متمسكاً برسالة الإسلام السمحة وأنتج العديد من الأفلام التي تحارب الفكر الضلالي، وحاور الكثير من أصحاب الفكر التكفيري وأعادهم بالحجة والبرهان إلى جادة الصواب والطريق الرشيد وذلك بالتعاون مع إدارة الإفتاء والإرشاد الديني في مديرية الأمن العام، وتطوير دور الشرطة المجتمعية في جهاز الأمن العام تحت مسمى إدارة العلاقات العامة والشرطة المجتمعية لتنطلق إلى فئات المجتمع كافة خاصة فئة الشباب، وأسهمت الإدارة ببناء جسور من المحبة والثقة المتبادلة مع المواطن والذي نظرت إليه كشريك رئيس وأساسي في العملية الأمنية على اعتبار أن كل مواطن رجل أمن عام من خلال تلمس احتياجات المواطنين وتقديم يد المساعدة والعون لهم وكان آخر انجازات الإدارة اجتثاث ظاهرة إطلاق العيارات النارية في الأفراح والمناسبات من جذورها.

واستمر مركز القيادة والسيطرة العمل في تطوير وإحداث نقلة نوعية في الاستجابة الأمنية والمرورية والإنسانية حيث شكل تطوراً واضحاً في توظيف الطاقات البشرية بدعم من التقنية الحديثة في تحديد مواقع الدوريات وأماكن الحوادث واتخاذ الإجراءات السريعة والفورية على أي طارئ يتم الإبلاغ عنه من خلال الرقم المجاني وشمل كافة محافظات المملكة، فصار باستطاعة المواطن في أي مكان وفي أي وقت أن يلجا إليه للإبلاغ عن أي واقعة طارئة يطلب فيها النجدة، سواء كان المعني الأمن العام أو الدفاع المدني أو أية جهة أخرى من ضمن واجباتها توفير الخدمة للمواطن وعلى الفور وبتنسيق دقيق يكفل سرعة الوصول وكفاءة الإنجاز وإيجاد وسيلة اتصال فعالة ومباشرة للصم والبكم من خلال مركز القيادة والسيطرة على الرقم (١١٤) تتيح لهم الفرصة في التبليغ عن الشكاوى وطلب المساعدة من الأمن العام في أي وقت الأمر الذي أشعر هذه الفئة بأهميتها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النسيج الوطني وساهم بشكل كبير في تقليص القضايا والانتهاكات التي كانت ترتكب بحق هذه الفئة التي نحترم ونجل.

ويعد هذا العام عام مكافحة المخدرات حيث قامت إدارة مكافحة المخدرات في توعية المواطنين من مخاطر هذه الآفة الخطرة من خلال المدارس والمعاهد التدريبية ودور العبادة وأماكن التسوق والتنزه الأمر الذي ساعد كثيراً في انحدار هذه الآفة وانحسارها وتضييق الخناق على مروجيها وإلقاء القبض عليهم وتحويلهم للقضاء، كما تم إنتاج عدد من الأفلام والفيديوهات والفلاشات التوعوية والتي تم نشرها عبر موقع (اليوتيوب) ووسائل التواصل الاجتماعي كافة وحصدت نسبة مشاهدة تجاوزت أربعة ملايين ونصف المليون مشاهدة، كما وتم بث ثلاثة ملايين رسالة نصية توعوية عبر شبكات الهواتف الخلوية تحذر من أخطار المخدرات، وكان لذلك دور كبير وبارز في الحد من انتشار تعاطي المواد المخدرة وبخاصة الحشيش الصناعي وتم الاهتمام بدور العلاج والرعاية لمدمني المخدرات والتي تعدّ قفزة في مفهوم مكافحة المخدرات.

أما إدارة البحث الجنائي فقد قامت بتطوير وحدة الجرائم الإلكترونية ووحدة الاتجار بالبشر للحد من الجرائم التقنية والجرائم العابرة للحدود التي أصبحت تؤرق جميع دول العالم ولما لها من دور في مكافحة الإرهاب والتطرف، بالإضافة إلى إنشاء قسم حماية حقوق الملكية الفكرية والمعني بالتحقيق في القضايا التي تتعلق بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية بشقيها الحقوق الأدبية والصناعية والتجارية لمكافحة الآثار السلبية التي تخلفها هذه الاعتداءات على المواطن وأصحاب الحقوق والاقتصاد الوطني.

وكان الانتقال إلى سياسة الإصلاح والتأهيل بدل العقاب من منطلق التوجيهات الملكية السامية بضرورة وضع وتطبيق خطط واضحة للمحافظة على حقوق النزلاء وتوفير كامل الرعاية لهم وفق التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية الحامية لحقوق الإنسان.

فاتسع مفهوم الإصلاح ليشمل البنى التحتية والخدمات الإدارية والبرامج التدريبية والتعليمية ضمن سلسلة من الإجراءات شملت إعادة هيكلة هذه المراكز، وإعادة النظر في موازناتها، واعتماد نظام التصنيف للنزلاء بإيجاد مراكز للموقوفين وأخرى للمحكومين.

وتنفيذاً لرؤية جلالة القائد بالتواصل مع الإعلام الذي هو حلقة وصل مهمة بين الجهاز والمواطن فكان الرقي في العمل الإعلامي أحد أهم متطلبات المرحلة فاستجابت مديرية الأمن العام وعملت على تأسيس إدارة الإعلام الأمني والتي ضمت بين جنباتها المركز الإعلامي سابقاً وإذاعة الأمن العام وتلفزيون الأمن العام للخروج بمنتج إعلامي أمني قادر على مواكبة التطور الذي يشهده المجتمع في هذا المجال من خلال تقديم المعلومة الصحيحة والدقيقة وبأسرع وقت ممكن، ولتكون بذلك المصدر الرئيس للمعلومة الأمنية والتي تمكن الجميع من الحصول عليها دون إعطاء أي مجال للتحريف والتأويل والنشر.

وانطلاقا من توجيهات جلالته بمتابعة معالجة القضايا الرئيسة وتنفيذاً لتطلعات القيادة وصولاً إلى جهاز عصري متكامل تابع جهاز الأمن العام مسيرته في البناء والتحديث فكانت الجهود مكثفة للتصدي لمشكلات وحوادث السير ووضع حلول عملية وناجعة للحد منها فالظاهرة أقلقت قائد الوطن، والمواطنين، والجميع يرى أن هذه الحوادث تسرق منا بل تخطف منا الأحبة صغيرهم وكبيرهم شابهم وكهلهم، ومن هنا فقد جاءت دعوة جلالته لتكاتف الجهود الرسمية للتصدي لها.

وأثمرت الجهود ومازال باب الأمل مفتوحاً على مصراعيه لمزيد منها، للحد من هذه الحوادث، وتنفيذاً لهذه التوجيهات السامية فقد عمدت مديرية الأمن العام إلى استحداث مراكز سير جديدة في العاصمة، وأقسام جديدة ومحطات أمنية على الطرق الخارجية، واستحداث مفارز مباحث مرورية في كل قسم ميداني، كما وتم رفد الإدارات المرورية بالموارد البشرية، وتأهيل المرتبات العاملة في مجال المرور من خلال إشراكهم بمختلف الدورات الخارجية، إضافة إلى إدخال أهم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال لتأتي كل تلك الخطوات بنتائج إيجابية حيث انخفضت أعداد الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث فيما ارتفعت عدد الحوادث نتيجة الازدياد المضطرد لعدد السكان وزيادة عدد المركبات.

وقد ارتأت قيادة جهاز الأمن العام بتطوير التدريب لكافة مرتباتها من خلال برامج ودورات علمية وعمليه لتأهيل كافة مرتباتها وإنشاء مراكز تدريب جديدة كان أخرها مركز تدريب عمليات الشرطة والذي يعنى بتدريب كوادر مديرية الأمن العام على الجانب الميداني والقانوني وكيفية التواصل مع المجتمع المحلي.

ولم تغفل قيادة الجهاز دورها في الاستمرار في مساعدة الأشقاء والأصدقاء من الدول الشقيقة والصديقة في الجانب التدريبي الشرطي من خلال المركز الأردني الدولي والذي يعدّ بوابة لذلك التعاون وإعادة المدربين لبلدانهم مؤهلين ومدربين للقيام بواجباتهم الشرطية الموكولة اليهم.

ولا يخفى على أحد الدور الرئيس الذي قامت به مديرية الأمن العام خلال تعاملها مع واقع الأزمة السورية والأعداد المتزايدة من طالبي الأمن والأمان الذين لجأوا بأعداد كبيرة في مختلف مدن المملكة أو داخل مخيمات اللجوء، وتضافرت الجهود الرسمية كافة للتعامل مع تلك الأزمة، وكان لمديرية الأمن العام أبرز الأدوار حيث أنشات مديرية شؤون اللاجئين السوريين والتي تولت تنظيم الأمور الأمنية والتنظيمية كافة التي تخص اللاجئين، إضافة إلى الشان والتنسيقي مع المنظمات الدولية لاستيعاب هذه الأعداد واحتواء احتياجاتهم الإنسانية كما وقامت المديرية ومن الناحية التنظيمية بوضع قاعدة بيانات متكاملة متطورة اعتمدت بصمة العين لتنظم تواجدهم من حيث مكان الإقامة والتصاريح اللازمة وبما يضمن حقوقهم الإنسانية ويحافظ على الأمن والنظام، كما أن مديرية الأمن العام وفرت القوى البشرية والتجهيزات الفنية والإدارية لتقديم خدمات أمنية ومرورية وإنسانية داخل مخيمات اللجوء الأمر الذي يخدم المقيمين فيها ويبسط السيطرة وسيادة القانون.

وسجلت المرأة الأردنية تأكيدها على أنها سند لأخيها الرجل في كافة المجالات لتدخل مجال العمل الأمني بكافة جوانبه الأمنية والإنسانية والمرورية حيث أصبحت قادرة على القيام بأعمالها بكل مهنية واحترافية.

ومن الواجب الإشارة إلى أن الوحدات الخدمية التي تقدم الخدمة الأمنية الإنسانية والاجتماعية والشرطية للمواطنين تساندها وحدات توفر الدعم الفني والتقني كافة الذي يمكّن مرتبات الأمن العام من أداء واجبهم وخدمة وطنهم وتوفير المظلة الأمنية لجميع المتواجدين على ثرى هذا الوطن، وهي تواكب كل ما يستجد من وسائل وتقنيات وأجهزة حديثة منها إدارة المختبرات، والأدلة الجرمية التي تستمر في ممارسة دورها في كشف الجرائم وتحقيق العدالة عبر جمعها وتحليلها للأدلة التي تربط الجناة وتساهم في التحقيق العادل.

أما إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فتشكل العصب الذي يربط قواعد المعلومات وشبكة الاتصال لمختلف الوحدات والتي تسهم في تسهيل العمل وتوفير الخدمة الأمنية الفضلى عدا عن دور إدارة الأبنية في إيجاد البنية التحتية المناسبة والمجهزة إداريا وفنيا ليكون جهاز الأمن العام جهازاً عصرياً.

لقد خطى جهاز الأمن العام بخطىً ثابتة واثقة لتحقيق الرؤى الهاشمية، ليكون له ما أراده جلالة مليكنا المفدى جهازاً حضارياً شمولياً قادراً على أداء واجباته بكفاءة واقتدار وتميز وقد كان أهلاً بالوفاء للآمال المعقودة على كاهله في توفير الحياة الآمنة والكريمة للمواطنين..نعم لقد تحققت إنجازات التطوير في عهد جلالة مليكنا المفدى وحرص الجهاز على ترجمة الرؤى الملكية واقعاً ملموساً، في ظلّ المتغيرات المتسارعة لعالمنا المعاصر، من أجل مواجهة التحديات بوضع خطط استراتيجية علمية مدروسة، لاستيعاب المهام لضمان انطلاق المجتمع نحو مستقبل واعدٍ للوطن والمواطن.

بارك الله للوطن وأبناءه يومهم هذا وحفظ لنا قائد المسيرة جلالة القائد الأعلى الملك عبد الله الثاني المفدى وأعز ملكه.

في يوم الاستقلال نقف على أهم محطات الفخر والعز التي سطرها بنو هاشم على طول مسيرة الوطن منذ فجر الإمارة وحتى يومنا هذا فكان هذا اليوم انطلاقا لمسيرة وطن وإنجاز ساهم في تحقيقه الأردنيون جميعاً. ومع الاستقلال نستذكر إنجازات الوطن ونحني تقديراً لجهود من سبقونا في شرف الخدمة في جهاز الأمن العام تحت لواء القيادة الهاشمية ونقف إجلالا وإكباراً لشهدائه ممن سطروا في مسيرة البذل والعطاء معاني الولاء والانتماء حتى أصبح الأمن العام جهازاً نفاخر به العالم أجمع، ويعتز به أبناء الوطن كافة ويباهون العالم به، فقد استطاع رجال الأمن العام وعلى طول مسيرة البذل والعطاء أن يربطوا ويقرنوا اسم الأردن بالأمن والأمان.

فبالدعم الموصول من القيادة الهاشمية تحرك الأمن العام بسرعة وثبات نحو تطور غير مسبوق في مفهوم العمل الأمني الشرطي الشامل وتسارعت الإنجازات وتمكن جلالته بثاقب بصيرته وحكمته من الحفاظ على مكانة الأردن المتقدمة بتكريس مفهوم المعاصرة والتحديث في بناء الأردن.

وكان وما زال جلالة الملك عبد الله الثاني يؤكد حرصه المتناهي بالقول والعمل على أنّ الأمن أساس يرتكز عليه مبدأ التطوير الشامل لكل مجالٍ من مجالات الحياة المختلفة.

ومنذ النشأة الأولى لقوة الأمن العام مع تأسيس إمارة شرق الأردن والتطورات التي شهدها الجهاز فقد ظل محل رعاية القيادة الهاشمية وعلى هذا الطريق مضت مديرية الأمن العام في الارتقاء بأدائها والنهوض بدورها في المحافظة على إرثها العريق الذي رسخه من تشرفوا بالخدمة في صفوفه ليكون درعاً يحمي الوطن ويخدم المواطن، ولطالما كان دعم جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية باعثاً لروح الاجتهاد في العمل ومحفزاً للنهوض بالمسؤولية.

وعلى الدوام كانت توجيهات القائد هي الأساس الذي تقوم عليه منظومة العمل الأمني في ظل القانون الذي كفل الحقوق وضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ظل واقع متغير ومتقلب وظروف استثنائية على الصعيد الإقليمي والمحلي.

استمرار مسيرة

اللواء عاطف السعودي
مدير الأمن العام

بجباه عالية، وهامات مرفوعة، وبكل معاني الفخر والاعتزاز نستعيد الذكريات ونطل معاً من نافذة الأردن الكبيرة، تستوقفنا سنوات طويلة من العطاء والبناء الهاشمي ستبقى آثارها ماثلة للعيان، مسيرة حافلة بالتقدم والازدهار، عبيرها ذاك، وماضيها وحاضرها مشرق بعبق الهاشميين، أولئك الذين نذروا أنفسهم لرفعة الأردن منذ سنوات تأسيسه الأولى فضحّوا، ووقفوا وقفاتٍ خالدةً مشرفة.

فرايات الحق خفقت فوق هذه الأرض الطهور على مر الزمان، وما زالت خفاقة شامخة تصدح بحقها ورسالتها كل حين، وتراب الوطن شاهد على تضحيات رجاله، ومآثر تروي سير العظماء وتحكي عن منجزات سطرها أبناء هذه الأرض، ولأن الزمان خير مؤرخ، فقد سطر التاريخ لهذه البقعة شرفاً في المنزلة والأهل، منزلة المباركة بجوار الأقصى، وشرفاً في أن يقود نهضتها قوم قدموا من خير بقعة في أرض الله، ومن أشرف بيوت الأرض قاطبة، بيت النبوة هم بنو هاشم الأشراف.

وإننا ونحن نستحضر تاريخ دولة الأردن الحديث نجده مقترناً بتاريخ الهاشميين وقيادتهم التي توحدت مع مكونات هذا البلد الطيب وأسست لمسيرة من الإنجاز والتقدم والرفعة، إذ كان في الخامس والعشرين من أيار في عام ألف وتسعمئة وستة وأربعين أن نال الأردن استقلاله التام، ونشأت المملكة الأردنية الهاشمية لتستمر بعدها الدولة في مزيد من النهضة التي بدأت مع مَقدم الملك عبد الله الأول ونشأة إمارة شرق الأردن، وهي اليوم تمضي في رعاية وقيادة خير خلف لخير سلف جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله.

إن الاستقلال لم يأت دونما تضحيات كبيرة وقيادة حكيمة مضت ببلد تعصف به رياح الاضطرابات السياسية في منطقة تعد الأكثر حساسية في العالم، قيادة مضت به إلى الاستقرار على كافة الصعد.

إن النضال نحو الاستقلال انطلق من ركائز متأصلة في تكوين الشعب الأردني ومن قيم متجذرة فيه، قيم العزة والكرامة والشرف، وتوافق مكونا الدولة القيادة والشعب في ترسيخ هذه الركائز والقيم في دولة يتساوى فيها الجميع، وتسير وفق العدالة والقانون كدولة حديثة توفر برغم كل الصعوبات حياة آمنة كريمة وعزيزة لأبنائها وضيوفها على السواء.

والمسيرة ماضية في خطًى ثابتة يعززها نهضة حضارية كبيرة ترسخت على مدى العقود الماضية، وطالما كانت الرعاية الهاشمية والرؤية النافذة نحو متطلبات الواقع والمستقبل سبيلاً في دفع عجلة التطوير والتنمية في كل مفصل من مفاصل الدولة، ولأن الرعاية لأمن الوطن أولوية في ارتقاء الدول حازت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية جل الاهتمام والتطوير وعمل أبناء الوطن ممن تشرفوا بالانتساب لجهاز الأمن العام في مساندة مسيرة الوطن من خلال تحقيق أمن شامل يرتقي بتقديم خدمة أمنية ترعى مصالح الوطن والمواطنين.

جهاز الأمن العام وفي مسيرة هذا الوطن لم يألو جهداً في أن يرسخ مفهوم دولة القانون بما ينسجم دوماً وفي كل أفعاله مع القيم والركائز التي نشأت وتسير على نهجها الدولة الأردنية الحديثة، وهو ملتزم في تطوير أدائه الشرطي وإدخال منظومات شرطية حديثة حيز العمل بما يخدم مجمل العملية الأمنية، ليبقى الأردن واحة للأمن والاستقرار، وهو على العهد باقٍ أن يستمر في خدمة منجزاتٍ الوطن واضعاً نصب عينيه عظيم فضل الوطن ومن ضحوا في سبيل استقلاله ورفعته، وأن يحافظ على ما كان وسيكون من تقدم وتطور بدماء وأرواح منتسبيه ويسطر فخره الموصول بحكمة القيادة الهاشمية.

قوات الدرك ..دور أمني وانساني

في العاشر من حزيران لعام ١٩١٦ أطلق المغفور له الشريف الهاشمي الحسين بن علي رصاصة الثورة العربية الكبرى معلناً عن عهد عربي جديد باحثاً عن التحرر من الوصاية والتبعية، حاملاً هموم وتطلعات العرب والمسلمين لتحقيق ما يليق بتاريخ أمة اعزها الله بالإسلام ديناً وُخلقاً رفيعاً وذكرها في محكم التنزيل بقوله: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ آل عمران ١١٠

وفي عمان اكتملت حكاية المجد العربي الأصيل نوراً سطع مجداً وكبرياءً في فضاءات العالم اجمع بعد أن وصلها الملك المؤسس عبدالله الأول ليعلن عن تأسيس إمارة شرقي الأردن لتكون أنموذجاً لكل العرب، وواحة أمن عربية أردنية.

البدايات

ومنذ بداية العهد الأردني الهاشمي كانت قوات الدرك تسجل بداياتها الأولى في إعلاء كلمة الحق والقانون، ومع تشكيل أول حكومة أردنية في ١١ نيسان ١٩٢١ بدأ الإنفتاح الأمني لقوات الدرك حيث تولى سمو الأمير عبدالله الأول منصب القائد العام للقوة العسكرية ، وتشكلت قوة الأمن من قوة الدرك الثابت وتعتبر هذه القوة هي نواة الأمن العام. و كتيبة الدرك الاحتياطي (الفرسان). ولتشارك قوات الدرك تحت ظل الهاشميين بكتابة الأحرف الأولى في الذود عن حمى الوطن منذ ذلك التاريخ.

ومع تشكيل كتائب الجيش العربي انيطت بالقوات الأمنية واجب المحافظة على الأمن الداخلي بالرغم من قلت الموارد المتاحة في ذلك الوقت ومحطات تاريخية تمثلت في الحروب والاستعمار وتدخل الأجنبي ،إلا أن الأردن بقيادته الهاشمية قبض على الجمر، وأبحر في خضم العواصف، وحافظ على أمنه واستقراره .

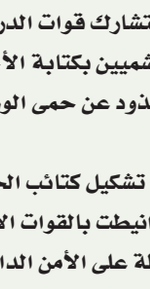

واستمر البناء والتأسيس متوجاً بإعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في الخامس والعشرين من أيار لعام ١٩٤٦ على يد المغفور له بإذن الله الملك المؤسس عبد الله الأول راسماً مع الأردنيين الشرفاء بداية عهد جديد من الحرية والكرامة ومسيرة أردنية نمت وارتوت من دماء آل هاشم الأخيار وشهداء الأردن الأبرار الذين قدموا دمائهم وأرواحهم فداء لقضايا الأمة والعرب حتى أضحى الأردن واحة من الخير وساحة نهضة وعمران.

وفي عهد الراحل الكبير الحسين بن طلال – رحمه الله – بنى الأردن الحديث وأشرقت شمسه على الإقليم والعالم وانتشرت صروح العلم والمعرفة وشيدت المصانع وانبتت الأرض زيتونها وثمارها ،وغدت الأردن على خريطة العالم وجهةً للضيوف وواحة امن لقاصديها وموئلاً للأحرار .فمن محطة تعريب قيادة الجيش العربي إلى معركة الكرامة الخالدة رحلة النصر والشهادة.

الدرك... رؤية ملكية لمؤسسة أمنية عصرية

وإذ تحتفل المديرية العامة لقوات الدرك وتشارك الأسرة الأردنية الواحدة بعيد الاستقلال السبعون لترفع إلى مقام جلالة القائد الأعلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه أسمى آيات التهنئة والتبريك وعن كافة منتسبيها من ضباط وضباط صف وإفراد داعين الله عز وجل أن يحفظ جلالته ويمتعه بموفور الصحة والعافية، وإذ نستذكر هذه المناسبة الوطنية العزيزة على قلوبنا جميعا لنقف اليوم ننظر إلى عظم الانجازات الوطنية، فقد شهدت البلاد تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتوفير مظلة أمنية تعزز الانجاز وتُشيد العمران ومن هنا فقد جاءت التوجيهات الملكية الحكيمة بإعادة تشكيل قوات الدرك، في العاشر من تموز من عام ٢٠٠٨ حيث صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون قوات الدرك بعد أن أتم كافة مراحله القانونية والدستورية من قبل مجلس الأمة.

فجاءت الرؤية الملكية لهذه المؤسسة الأمنية القوية مستوحاة من توجيهات جلالته: « نحو مؤسسة أمنية متميزة على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي قادرة على المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي».

التحديث والتطوير

ومنذ إعادة تشكيلها، مرت المديرية العامة لقوات الدرك بمراحل من التحديث والتطوير، وتم رفدها بأحدث الوسائل، والمعدات، والأسلحة، والمهمات، وتطور نظام التخطيط في المديرية العامة لقوات الدرك، نتيجة لاستخدام الاستراتيجيات العلمية الشاملة، التي تقوم على الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، التي تهدف إلى تطوير الأداء الوظيفي لقوات الدرك وفق أرقى المعايير الدولية، وبشكل تدريجي وانسيابي يحافظ على انتظام الخدمة الأمنية حيث إحتوت على عدة قواعد تتمثل بالعلاقة مع المجتمع المحلي والعلاقة مع الأجهزة الأمنية والعسكرية المثيلة محلياً والعلاقة مع الشركاء الإقليميين والدوليين والعلاقات داخل جهاز قوات الدرك .

ولضمان استدامة الخدمة الأمنية وفق الزمان والمكان المناسبين، فقد انفتحت قوات الدرك جغرافياً ضمن مناطق اختصاص تغطى من قبل مديريات الدرك المنتشرة على أرض المملكة وهي: مديرية درك الشمال، ومديرية درك الوسط، ومديرية درك الجنوب، ومديرية درك العقبة، واستحداث مديرية درك العاصمة خلال هذا العام مع الاحتفاظ بتشكيلات أمنية نوعية تشكل احتياطاً استراتيجياً داعماً: وهي مديرية درك المهام الخاصة، وقيادة الشرطة الخاصة، فضلاً عن تشكيلات قوات الدرك المتخصصة مثل مديرية حماية المنشأت الهامة، والأمانة العامة للاتحاد الرياضي لقوات الدرك، ووحدة انضباط قوات الدرك، وأخيراً وحدة فرسان قوات الدرك التي تشرفت بافتتاح جلالة القائد الأعلى في مطلع هذا العام، لتمارس دورها من بعد ذلك في تعزيز عمل باقي الوحدات والتشكيلات، وحفظ الأمن والنظام.

الدور والواجبات الأمنية والإنسانية

واليوم ونحن نحتفل بالاستقلال فإننا ننظر إلى ماضي الأجداد والآباء الذين بنوا وضحوا بالدم والنفس، ونعيش الحاضر حلوه ومره وسط هذا الضجيج، ونستشرف المستقبل الواعد بإذن الله، فان قوات الدرك تمضي بكل قوة وعزيمة، ومعنويات عالية إلى جانب الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة في تنفيذ الواجبات الأمنية خير قيام وبكل احترافية ومهارة وعلى رأسها توفير البيئة الآمنة للمواطن الأردني وحماية المصالح الحيوية للدولة وامن الملاعب وفض المظاهرات الخارجة عن القانون، كما وتساهم المديرية العامة لقوات الدرك في دفع عجلة التنمية والاقتصاد وبما يسهم في تحقيق رؤى جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لكافة القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال توفير المظلة الأمنية للمهرجانات والفعاليات والنشاطات الفنية والوفود الرسمية الزائرة للمملكة، إضافة إلى حراسة المنشآت والمرافق الهامة، وحماية مصفاة البترول الأردنية ومخيمات اللاجئين السوريين ومحطة توليد الكهرباء – الخربة السمراء وسلطة مفوضية العقبة ومؤسسة الموانئ وشركة الأبيض للأسمدة والكيماويات وشركة مناجم الفوسفات الأردنية. إضافة إلى توفير الحماية لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون في عمان والعقبه وإذاعة اربد الكبرى ومدينة الحسن الصناعية في محافظة اربد، وما يرافقها من واجبات طارئة ويومية تتطلب جهودا بشرية وفنية كبيرة.

وتقوم المديرية العامة لقوات الدرك بالمشاركة في الاحتفالات الوطنية في المدارس والجامعات والمعاهد والأندية وجمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين من خلال فرقة موسيقات الدرك وفريق العروض الرياضية وتسهم في تقديم العديد من الخدمات للمواطنين وتتفقد الفقير والمحتاج من خلال توزيع المساعدات العينية المختلفة بالتعاون مع الهيئة الخيرية الهاشمية ومؤسسات من القطاعين العام والخاص.

كما وتساهم المديرية العامة لقوات الدرك في الحفاظ على الأمن الوطني من خلال مواجهة التحديات الداخلية التي تؤثر على الأمن الوطني مثل المسيرات والمظاهرات وإعمال الشغب بكافة أنواعه كشغب الملاعب وشغب السجون والاضطرابات العامة والاعتصامات والإرهاب المسلح وتهديد الوحدة الوطنية والهجرة القسرية.

القوى البشرية الفاعلة

وانطلاقاً من أهمية العنصر البشري فقد دأبت المديرية العامة لقوات الدرك على تأهيل وتطوير منتسبيها كماً ونوعاً، وقامت ولا تزال باستقطاب وتجنيد عدداً من شباب وشابات الوطن الراغبين بالانتساب لقوات الدرك من مختلف التخصصات العلمية والمهنية حيث تم تجنيد أعداد كبيرة من الشباب الأردني مما ساهم في رفع مستوى المعيشة لهم ولذويهم، وفي الحد من مشكلة الفقر والبطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار فتح مجالات العمل والإبداع للمرأة الأردنية في صفوف قوات الدرك، لتشارك نشميات الدرك النسائي باقي زملائهن في مسيرة العمل والبناء.

التدريب.. والتميز

وفي مجال التدريب فقد انتهجت المديرية العامة لقوات الدرك إستراتيجية تدريبية واعية تواكب المتغيرات الإقليمية والمحلية، ومدركة لضرورة التقدم الأمني المعرفي لضمان تطبيق القانون، والمحافظة على كرامة الإنسان. فتطور نظام التدريب في قوات الدرك، وتم تشييد المعاهد والمراكز التدريبية الحديثة، ومنها معهد الدرك الأردني لتدريب حقوق الإنسان وعمليات دعم السلام ، ومركز الدرك الأردني الإقليمي المتميز لتدريب حفظ النظام، ومدرسة تدريب قوات الدرك، وغيرها من المراكز التدريبية، التي أصبحت منارات علم ومعرفة ،إضافة إلى إن هذه المراكز والمعاهد أصبحت وجهةً للمتدربين من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من الدول الصديقة والشقيقة في إطار من التفاعلية والتشاركية بين كافة المؤسسات العسكرية والأمنية.

الرياضة ... وأمن الملاعب

وفي مجال خدمة الرياضة الأردنية فقد ساهمت ومازالت تساهم المديرية العامة لقوات الدرك مساهمة فعالة ومؤثرة في جعل الملاعب في وطننا الغالي صروحاً يلمس فيها المواطن نعمة الأمن والأمان بعيداً عن مظاهر الشغب والعنف التي تؤثر على صورة الأردن بمجهود بشري كبير جداً وفي سبيل ذلك قامت قوات الدرك بعقد العديد من الندوات واللقاءات مع رؤساء الأندية والاتحادات الرياضية بهدف الحد من السلوكيات الخاطئة أو بما يعرف بـ «شغب الملاعب».

ومن جانب آخر فقد استمر الاتحاد الرياضي لقوات الدرك في مسيرة الإنجازات الرياضية على المستوى المحلي والدولي، وكان منها تحقيق لقب بطولة العالم لخماسيات كرة القدم لأكثر من مرة، كما ظفر أبطال قوات الدرك في الألعاب القتالية كالجودو والكاراتيه والتايكواندو والملاكمة بالعديد من الميداليات في المحافل الدولية والقارية. واستمرت قوات الدرك في إعداد رياضيي المستقبل، ورفد المنتخبات الوطنية باللاعبين المتميزين، في مختلف الرياضات الفردية والجماعية.

التعاون المحلي والدولي

لقد قام نهج المديرية العامة لقوات الدرك على مبدأ التبادل والتشاركية التي تحقق له المزيد من التقدم والازدهار، ولا يفوتنا هنا حجم التعاون الذي تقوم به قوات الدرك مع الوزارات والمؤسسات الوطنية، و المجالس المحلية، ودعم منظمات المجتمع المحلي. والتزمت قوات الدرك بدور أخلاقي وإنساني كبير تجاه المواطنين والمقيمين على أرض المملكة، وقدمت جهوداً استثنائية في مجال الخدمة العامة، لا سيما خلال الظروف والأحوال الجوية التي مرت بها المملكة في فصلي الشتاء والصيف، فضلاً عن تقديم قوات الدرك لواجباتها الأمنية والإنسانية تجاه اللاجئين القادمين من دول الجوار.

ولا ننسى امتحان الشهادة الثانوية العامة والذي يعتبر من أهم أركان نجاحه هو توفير البيئة الآمنة لأبنائنا الطلبة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والأجهزة الأمنية في إطار منظومة تشاركيه لإنجاح العملية التعليمية في كافة مدارس المملكة.

أما خارجياً، وإلى جانب انضمام قوات الدرك للمنظمة الأيرومتوسطية لقوات الشرطة والدرك ذات الصبغة العسكرية (FIEP) واستعداداتها لاستلام رئاسة المنظمة خلال العام الحالي ، قامت قوات الدرك باستقطاب العديد من المختصين والمحاضرين المحليين والدوليين، واستضافة العديد من المؤتمرات، وورش العمل، والندوات الدولية، التي تظهر قيمة الدور الريادي والحضاري للمؤسسة الأمنية الأردنية في المنطقة والعالم.

ان مناسبة الاستقلال محطة مفصلية في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية ومنارةً بعد ما يقرب من سبعة عقود يبقى الأردن أقوى بالرغم من كل التحديات وما يدور في دول مزقتها الحروب وفتك فيها التطرف والإرهاب وتغلغلت فيها العدائية والطائفية واندلعت نيرانها مشتعلة، ومن هنا بات لزاماً علينا جميعاً أن نلتف يداً واحدة حول قيادتنا الهاشمية نحافظ على أمننا واستقرارنا بكل قوة ومعنوية .

إن الجمع ما بين الحزم في حماية القانون والأموال والأعراض والمقدرات من جانب، وحماية الحريات العامة وحرية التعبير للإنسان الأردني كواحدة من الممارسات التي كفلها الدستور من جانب آخر، والفصل ما بين الفوضى والنظام والبقاء كمؤسسة أمنية وطنية راعية للمصالح العليا للوطن والمواطن ما كان ليسجل بهذا النجاح إلا بفضل التوجيهات الملكية الحكيمة، وإرادة أردنيين شرفاء تتلمذوا في مدرسة أبي الحسين وارتووا من طيب الوطن و ما عرفوا يوماً غير أهلهم وإخوانهم من الأردنيين عزوة وعشيرة... السهر في خدمتهم شرف، والذود عن حماهم واجب تبذل من أجله الأرواح.

وسنبقى بإذن الله الجند الأوفياء للعرش الهاشمي وحمى الله البلاد والعباد في ظل قائد مسيرتنا المفدى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وأدام ملكه، وسدد على طريق الخير خطاه إنه سميع مجيب الدعاء.

الاستقلال تاريخ عز ومجد سطّرَهُ الهاشميون بدمائهم الزكية

اللواء الركن حسين محمد الحواتمة

المدير العام لقوات الدرك

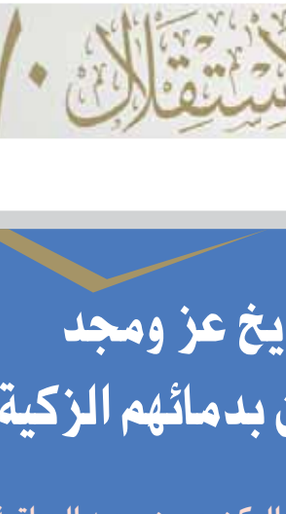

إن الخامس والعشرين من آيار من كل عام هو يوم مجد وفخرٍ وعز نقفُ فيه على عتباتً التاريخ الموشحة بالإنجازات العظيمة، نورد منها قطرة من بحرِ عطاء لا ينضب للهاشميين الأخيار، الذين نذروا أنفسهم للأمة العربية والإسلامية، فكان استقلال مملكتنا الحبيبة إنطلاقةً مباركةً لوطننا نحو البناء والتقدم، يوم أعلن فيها الملك المؤسس عبدالله الأول ابن الحسين -طيب الله ثراه- انتهاء عهد الانتداب إلى الأبد، وولّت فيه حقبة التبعية والوصاية على هذه الأرض المباركة، التي ارتوت من دماء آل هاشم الأطهار لينعم أبناءها بالحرية والكرامة والكبرياء.

اليوم هو الذكرى السبعون لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية الذي لبست فيه حلل الحضارة والتطور بعد أن حباها الله بقيادة هاشمية حكيمة، وشعب وفي، وعزيمة صلبة، سطرّت لنا أروع الصفحات المشرقة من المجد والعطاء والنهضة حتى فاح عطرها وعبيرها في نسمات كل صباح وإشراقة كل يوم جديد، نستلهم منها دروساً وعبراً تنير الدرب وتزيل العثرات.

ونحن في قوات الدرك نؤكد لجلالة قائدنا الأعلى بأننا سنظل الأوفياء لأمانة المسؤولية الساهرين على أمن مجتمعنا الخيّر ووحدته الوطنية والملتزمين بأخلاقيات مؤسستنا العسكرية التي أرسى جلالته دعائمها وحظيت بإعجاب واحترام على المستوى الإقليمي والدولي حتى غدت مضرب المثل في الإحتراف وإنجاز الواجبات المنوطة بها، ضارعين إلى الله عز وجل أن يمتّع جلالته بموفور الصحة والعافية وأن يمد في عمره لكي يستمر في قيادة المسيرة وأن يقدرنا الله على البذل والعطاء لكي يبقى الأردن بلداً آمناً مستقراً في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظة الله ورعاه.

فريق العمل

مركز الرأي للدراسات

د. خالد الشقران
هادي الشوبكي
بثينة جدعون
تيسير العمايرة

الاخراج الفني

ضياء الحوراني

فرز الألوان

خلدون القصاص

الدفاع المدني.. قصة نجاح

في أجواءٍ يملأها الأمل والثقة بغدٍ مشرق نتنسَّم هذه الأيام بكل مشاعر الإعتزاز عبق مناسبة الإستقلال تلك المحطة التاريخية الخالدة التي تعمر ذكراها قلوبنا ويفخر ويعتز بها أبناء الوطن بالغر الميامين من آلِ هاشم الأخيار الذين صنعوا من الاستقلال مشروع حياةٍ لهذا الشعب الوفي الذي يستعرضُ معها سجل تاريخه ومراحل جهاده الحافل بالتضحيات ويرقب مسيرة الوطن وما تحقق له من انجازات عظيمه بقوة عزيمتهم التي لا تعرف المستحيل فاستطاعوا أن يعيدوا للأمة أمجادها وكرامتها ليظل الأردن موطن عزٍ وإباءٍ شامخٍ دوماً بعطائه ومنجزاته.

وجهازُ الدفاع المدني أحد الأجهزة الفاعلة في الدولة والذي يتميز بخصوصية عن غيره من الأجهزة لما يحمله من رسالة إنسانية غايتها النبيلة حماية الإنسان وصون منجزاته من شتى المخاطر، حيث شهد تطوراً بكافة مجالات اختصاصه سواءً على صعيد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة التدريب الاحترافي أو على صعيد رفده بالحديث والمتطور من الآليات والمعدات وإيجاد المعاهد التدريبية المتخصصة القادرة على إدامة العملية التدريبية لكافة فرقه المتخصصة بما يمكنهم من أداء واجباتهم بكل مهنية واقتدار.

حيث جاءت عملية التطوير والتحديث دائمة ومتواصلة في جهاز الدفاع المدني للمضي به قُدماً وبما أُوكل إليه من واجباتٍ إنسانية، شأنه شأن كافة المؤسسات الوطنية التي شهدتْ الإنجازات والتطوير والتحديث في العهد الزاهر والميمون لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

فقد تم رفد الجهاز بالحديث والمتطور من الآليات والمعدات اللازمة للتعامل مع كافة أنواع الحوادث التي تقع وتستدعي تدخل رجال الدفاع المدني، هذا إلى جانب رفد الجهاز بالقوى البشرية وتأهيلها التأهيل النظري والعملي من خلال إشراكها في دورات متخصصة في كافة مجالات اختصاص وعلوم الدفاع المدني لكي تكون قادرة على أداء واجباتها بكفاءة واحتراف وتخصصية.

ونظراً لأعداد الحوادث السنوية الكبيرة التي يتعامل معها الدفاع المدني الاردني فأنه يقوم بهذا الواجب من خلال (١٨٢) موقعاً منتشرة في كافة أرجاء المملكة ومن ضمن هذه المواقع ثلاث مديريات للإنقاذ والإسناد في شمال المملكة ووسطها وجنوبها مزودة بآليات ومعدات متخصصة، حيث تعتبر هذه المديريات مسانداً فاعلاً لمديريات الدفاع المدني الميدانية في المحافظات التي تقع ضمن مناطق اختصاصها حال تعاملها مع الحوادث الكبرى والتي قد تحتاج إلى إمكانيات تفوق قدراتها الذاتية.

وبما أن العملية التدريبية هي الحلقة الأهم في عمل رجال الدفاع المدني جاءت مدينة الدفاع المدني التدريبية لتلبي هذا الواجب من خلال ما تضمه من ميادين تدريبية متخصصة في مجال الإطفاء والإسعاف والإنقاذ، كميدان حوادث السيارات وميدان حرائق الطائرات وميدان أجهزة التنفس وغيرها كما إن افتتاح مركز المشبهات هذا العام والذي جاء منحة من الحكومة الروسية سيعمل على تعزيز القدرات التقنية لجهاز الدفاع المدني والارتقاء بالمستوى الفني والأداء الميداني أثناء التعامل مع الحوادث على اختلاف أنواعها.

أما أكاديمية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية والتي هي الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط تعتبر منارة علم وعطاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تدريس علوم الدفاع المدني في مجالات هندسة الإطفاء والسلامة وإدارة الكارثة والإسعاف الطبي المتخصص وغيرها من العلوم ذات الصلة المباشرة بطبيعة الواجبات المناطة بجهاز الدفاع المدني، وهي مجهزة لتلبي احتياجات العملية التدريبية بما يتناسب وطبيعة الأهداف الكبيرة المرجوة منها وذلك من خلال ميادينها المتخصصة.

إن النهوض والارتقاء بواقع الخدمة الإسعافية التي يقدمها جهاز الدفاع المدني حدا بالقائمين على هذا الجهاز إلى مواكبة كل ما هو جديد ومتطور في مجال العمل الإسعافي وتحقيق معطياته سواءً على صعيد تدريب الكوادر البشرية ضمن منهجيات وخطط عملية كان نتاجها إيجاد كلية الدفاع المدني القادرة على تأهيل تلك الكوادر إلى درجة عالية من المهنية والاحتراف من خلال برامج أكاديمية نظرية وعملية تسعى إلى تمكينهم من أداء هذا الواجب بكل كفاءة واقتدار لاسيما في ظل ما تم توفيره من آليات مزودة بأحدث المعدات والأجهزة في وبما يسهم في تقديم تلك الخدمات ضمن أفضل المستويات الممكنة والمتاحة.

وإن ما حظي به جهاز الدفاع المدني من دعم موصول من لدن جلالة القائد الأعلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه كان حافزاً للمضي قدماً في مسيرة العطاء والانجاز بكافة مجالات العمل والاختصاص لتعزيز قدراته وإمكاناته وبخاصة في مجال الخدمات الاسعافية التي تشكل النسبة الأكبر من مجمل الحوادث التي يتعامل معها الدفاع المدني، فجاءت المكرمة الملكية السامية برفد الجهاز بعدد من سيارات الإسعاف الطبي المتخصص إيماناً من قيادتنا الهاشمية المظفرة بضرورة تأمين أعلى درجات السلامة والآمان لأبناء وبنات الوطن ولكل من يقيم على ثرى هذا الحمى الهاشمي الأشَم.

كما عمل جهاز الدفاع المدني على إدخال حافلات الإسعاف المتخصص التي تم تصميمها بالتشاركية مابين خبراء من الدفاع المدني وإحدى الشركات الوطنية، مزوده بأحدث الأجهزة الطبية الإسعافية وبما يحقق سرعة الاستجابة وتأمين الخدمة الإسعافية الفعالة ونقل اثنتي عشرة إصابة في ذات الوقت لاسيما في حوادث السير التي قد ينجم عنها لا قدر الله أعداد كبيره من الإصابات.

كما تمثلت أوجه التميز والريادة لجهاز الدفاع المدني الاردني في تشكيل فرق متخصصة محترفه ومؤهله للتعامل مع الحوادث ذات الخصوصيات المحددة والتي تتطلب فرق متخصصة، مثل فريق البحث والإنقاذ الذي لم يقتصر أدائه على المستوى المحلي وإنما تعداه بالمشاركة ومد يد العون للأشقاء والأصدقاء، والذي استطاع الحصول على التصنيف الدولي الثقيل في مجال البحث والإنقاذ وذلك بعد تحقيق هذا الفريق الوطني لكافة المتطلبات التأهيلية والفنية واجتيازه الإختبارات التقييمية لهذا التصنيف. وبذلك يعتبر أول فريق عربي يحقق هذا الإنجاز مما يمنح جهاز الدفاع المدني الاردني إضافة نوعية متميزة تمكنه من الإرتقاء بأدائه الإحترافي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فضلاً عن فريق التعامل مع المواد الخطرة والذي تم تزويده بأحدث المعدات والآليات اللازمة لأداء هذه المهمة الخاصة، الى جانب تشكيل فرق ونقاط للغوص المائي من اجل أعمال الإنقاذ المائي في المناطق التي توجد فيها التجمعات المائية الخطرة.

ولما للإتصالات بكافة أشكالها من دور فاعل في تحقيق سرعة الاستجابة مع الحوادث وإدامة حلقات التواصل مع كوادر الدفاع المدني خلال تعاملها مع الحوادث وبخاصة الكبيرة منها فقد تم تزويد غرف العمليات الرئيسية والفرعية في الدفاع المدني الاردني بأحدث الأجهزة ووسائل الاتصال المتطورة لتحقيق هذه الغاية، كما تم تزويد جناح العمليات والسيطرة بوحدات سيطرة مركزية لمتابعة الحوادث الميدانية وإدارتها من خلال غرفة القيادة والسيطرة الرئيسية.

ونظراً لان طبيعة عمل جهاز الدفاع المدني الاردني هي وقائية قبل أن تكون علاجية فقد دأب إلى تحقيق مبدأ الإشراف الوقائي الدائم على كافة المواقع الصناعية والإنتاجية والاستثمارية والذي تقوم به كوادر متخصصة من إدارة الوقاية والحماية الذاتية في الجهاز ويتبع لهذه الإدارة أقسام في كافة مديريات الدفاع المدني الميدانية في المملكة،حيث تأخذ هذه الإدارة على عاتقها مسؤولية إقرار ومتابعة توفير متطلبات الحماية في المصانع والمنشآت الإنتاجية والمؤسسات الحيوية والمباني الكبيرة ذات الإشغالات الهامة كالفنادق والمستشفيات والجامعات وغيرها، حيث تؤدي هذه الإدارة واجباتها ضمن قوانين وتشريعات يتم من خلالها تطبيق كودات دستور البناء الوطني الأردني مثل (كودات الوقاية من الحريق، كودة الزلازل) وكل ذلك لضمان توفير الحد الأعلى من متطلبات الوقاية والسلامة والحماية الذاتية لهذه المنشآت والعاملين فيها.

إن هذه الانجازات وغيرها الكثير كانت عناوين للريادة والعمل التشاركي وتعزيز لثقافة التميز بمعناها الحقيقي من خلال مواكبة كل ما هو جديد وحديث سواءً على الصعيد الميداني أو التنظيمي وفقاً للمعايير الإدارية الشاملة ولعل إدامة المشاركة في التنافس على الحصول على جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز الحكومي والشفافية كان خير مثال على نهج التميز والعمل المؤسسي الذي يطمح إليه هذا الجهاز والمتمثل بتحقيق رسالته الإنسانية النبيلة والواجبات المناطة به على الوجه الأكمل وبمستويات عاليه من الجودة والكفاءة والاحتراف.

فقد أثمرت الجهود الدؤوبة لجهاز الدفاع المدني في الحصول على المركز الأول لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في المرحلة الفضية للمؤسسات العسكرية المشاركة لأكثر من مره وحصولها على المركز الأول ضمن نتائج المسح السنوي الثالث لمدى التزام الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية لتحقيق متطلبات تطوير نظام الخدمة الحكومية الذي أجرته وزارة تطوير القطاع العام مؤخراً.

وبالتأكيد فإن استلام هذه الجوائز هو وسام فخرٍ واعتزاز على صدور كافة منتسبي جهاز الدفاع المدني وحافزاً للمضي قدماً في الارتقاء بسوية الأداء والواجبات المناطة بهم ضمن أفضل المستويات الممكنة والمتاحة وتأكيداً على النهج الإداري المتميز لهذا الجهاز وتعزيز معطيات عمله المؤسسي ضمن كافة مستوياته الإدارية وبما يضمن تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها لأبناء الوطن وضيوفه الكرام.

حمى الله الوطن من كل مكروه وأدام علينا نعمة الأمن والآمان في ظل قيادتنا الهاشمية الحكيمة

انه سميع مجيب

مشـــروع حيـاة

الفريق الركن طلال عبدالله الكوفحي
المدير العام للدفاع المدني

يحتفل أبناء شعبنا الأردني وأحرار العرب بعيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية الذي شكل انعطافة في تاريخ المنطقة العربية وفتح الباب واسعاً على «استقلالات» عربية وعلى وعي عربي شامل بأن الإرادة الفذة والقيادة الحكيمة هي القادرة على إنجاز الاستقلال وهي القادرة على ترجمة هذا الاستقلال على أرض الواقع عبر تكريس الانتماء الوطني واشتراك الشعب في اتخاذ القرارات التي تخصهم وعلى تحويل طاقاتهم وإبداعاتهم إلى نهضة شاملة يستفيد منها الجميع وتنعكس على الوطن في المجالات كافة.

تطالعنا في ذكرى الاستقلال صفحات مشرقة من المجد والحياة الفضلى الكريمة، ونفتح في هذه الذكرى سفر المجد والعطاء لنقرأ في صفحته الأولى ملحمة الكفاح والنضال ونحن ندرك أن الاستقلال مشروع حياة أراده الهاشميون منذ عهد جلالة الملك عبدالله الأول (طيب الله ثراه) مفعما بالعطاء الموصول، وإدراكاً لمعاني الاستقلال فإننا نحتفل جميعاً في الخامس والعشرين من شهر أيار من كل عام بهذه الذكرى المجيدة التي تغمر ربوع الوطن بالفخر والإباء، وتملأ النفوس بالبهجة والسرور، ويعيش الشعب أمجاده وذكرياته في أروع صورها ومعانيها، ويرقب مسيرة الأردن الحافلة بالعطاء وما تحقق خلالها من المكاسب والمنجزات، والتي ما كانت لتتحقق على أرض الواقع لولا رؤى وتوجيهات القيادة الهاشمية الفذة.

نعم هكذا يفهم الأردنيون معنى استقلالهم وهكذا قرأت قيادتهم الهاشمية الفذة دروس الاستقلال وعبره فوضعت نصب عينها جعل هذا الحمى العربي واحة للحرية والإنتاج والإبداع فكان الأردن حكاية نجاح باهرة يتطلع الأردنيون من خلالها بثقة وتفاؤل إلى المستقبل وهم أشد عزيمة وأكثر تصميماً على المضي قدما في بناء بلدهم تحت قيادة مليكهم عبدالله الثاني الذي يصل الليل بالنهار ويضع هموم أبناء شعبه ووطنه في مقدمة أولوياته.

وجهاز الدفاع المدني كغيره من مؤسسات وطنية شامخة هو ثمرة يانعة من ثمار عهد الاستقلال، حيث كانت مسيرة الإنجاز والعطاء لهذا الجهاز عناوين كبيرة للريادة والتميز وذلك من خلال محطات مضيئة حققت قفزات نوعية على صعيد التطوير والتحديث والبناء في مجالات العمل والاختصاص كافة، والتي كانت نتائج مثمرة للتخطيط الناجح والشمولي المبني أساساً على الرؤى الواضحة والمسار السليم وبما يحقق الأهداف الإنسانية للدفاع المدني والتي هي جزءٌ لا يتجزأ من مجموعة الأهداف الوطنية الشاملة.

ولا شك أن هذا التوجه كان له استحقاقاته من خلال اعتماد استراتيجية علمية ومنهجية جاءت تأكيداً على التزام جهاز الدفاع المدني بنهج التطوير وتحقيق التنمية المستدامة في عصر تسوده التنافسية بهدف الارتقاء بالأداء إلى أفضل المستويات الممكنة والمتاحة سواء كان ذلك على صعيد متطلبات العمل الميداني من آليات ومعدات أو على صعيد التدريب التقني لدرجة المهنية والاحتراف.

ولعل حصول المديرية العامة للدفاع المدني على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية هو خير مثال على نهج التميز في تحقيق معطيات العمل المؤسسي ضمن المستويات الإدارية كافة، وبما يضمن تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها جهاز الدفاع المدني والمضي قُدماً بهذا الإنجاز لمواكبة المستجدات التي تشهدها المملكة في المجالات كافة.

وأخيراً فإن ما تحقق للدفاع المدني من تطور وارتقاء بكل ما أنيط به من واجباتٍ إنسانيه ما كانت لتصبح واقعاً ملموساً وحقيقةً ماثلةً للعيان لولا الدعم الموصول من لدن جلالة القائد الأعلى الملك عبد الله الثاني حفظه الله لهذا الجهاز الإنساني إلى جانب الجهود الدؤوبة التي يبذلها نشامى ونشميات الدفاع المدني للنهوض بالواجبات والمهام المنوطة بهم والتي تهدف جميعها إلى الحفاظ على سلامة الإنسان وصون الإنجازات الوطنية.

ذكرى الاستقلال...مسيرة عطاء وبناء

فيصل عاكف الفايز
رئيس مجلس الأعيان

منذ تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني، سلطاته الدستورية، حملت الاحتفالات بمناسباتنا الوطنية معنىً مختلفاً، إذ جعل منها محطات، لاستمرارية عملية التحديث والتطوير والعطاء للوطن، ومراجعة للانجازات التي تحققت للبناء عليها ومراكمتها، فشكلت هذه المناسبات ومنها مناسبة ذكرى الاستقلال الوطني منصات دفع إلى الأمام في مسيرة الأردن الإصلاحية والتنموية، بعيداً عن حالة الإقليم وما تعيشه منطقتنا، فجلالته أكد باستمرار على أن الظروف الصعبة التي تحيط بنا وتعيشها أمتنا العربية يجب ألا تثنينا عن تحقيق أهدافنا في الإصلاح الشامل، بل علينا تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للبناء، وتطويع الصعاب خدمة لمصالح بلدنا.

وإنطلاقا من رؤية جلالته بان إحياء مناسباتنا الوطنية هي فرصة لاستمرارية عجلة الانتاج والتقدم والنماء، ومن أجل السير قدماً في عملية الإصلاح الشامل الذي يليق بالوطن وأهله، ويواكب مسيرة التقدم والتحديث في العالم، فقد وجه جلالة الملك، الحكومات المتعاقبة، ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية، بالعمل على إعادة النظر في تشريعاتنا الناظمة لحياتنا السياسية والاقتصادية والحزبية والاجتماعية، وما يتعلق منها بخططنا التنموية، من أجل الدفع باتجاه، تكريس الدولة المدنية الحديثة، وعمادها المواطنة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الحياة الديمقراطية والحزبية، وتوفير العيش الكريم والحياة الفضلى للمواطنين.

ومن هذه الرؤية التي أرادها جلالته عاد للاستقلال الألق والإشعاع، فكانت ذكراه يوماً وطنياً، ومحطة فخر للأردنيين، ومناسبة لمواصلة مسيرة الإنجاز، لهذا سارت عملية الإصلاح الشامل بقوة، بعد أن رفع جلالة الملك عبدالله الثاني، شعار الإصلاح الشامل في كافة المجالات.

وعدّ جلالة الملك الإصلاح الشامل هدفاً لا رجعة عنه، وذلك قبل أن نسمع بالربيع العربي، ولتحقيق هذا الهدف فقد أرسى جلالته، رؤية واضحة للإصلاح، ولمستقبل الديمقراطية في الأردن، ولهذا فإننا وفي كل ذكرى تحل علينا للاستقلال، يكون الأردن، قد أجرى إصلاحات مختلفة في المجالات كافة وقام بخطوات واسعة بهذا الاتجاه.

وإنطلاقا من هذه الرؤية الملكية، للاحتفال بمناسباتنا الوطنية، فقد تم في الأردن، إجراء العديد من الإصلاحات، من بينها إجراء تعديلات دستورية تجاوزت مطالب الإصلاحيين والمعارضين، وأفرزت هيئة مستقلة للإنتخابات، ومحكمة دستورية لأول مرة في تاريخ المملكة، إضافة إلى أنها عملت على تحصين البرلمان والقضاء، ورسّخت مبدأ الفصل والتكامل بين السلطات، كما أقرت العديد من التشريعات التي عززت منظومة النزاهة والشفافية، والمشاركة الشعبية، والحريات العامة، وقد تمت هذه الخطوات الإصلاحية إنطلاقا من قناعاتنا وثوابتنا الأردنية، ونحن في الأردن نقوم بإصلاحنا الخاص الذي ينتهج أسلوب التدرج حتى لا يكون مجرد قفز في الظلام لا تعرف نتائجه، فما أوجده الربيع العربي من فوضى وقتل وتدمير، وفقدان الشعور بالأمن والأمان والاستقرار، وضياع مستقبل أجيال كاملة، وظهور النعرات الطائفية والفئوية، وتغول القوى الظلامية والإرهابية، أمر يجب أن يشكل عبرة للجميع، فنحن لا نريد من إصلاحنا أن يأخذنا بعيداً ونكون حالمين غير واقعيين.

ولأن إصلاحنا عملية متدرجة، يكبر يوماً بعد يوم وفق رؤية واضحة وخطوات مدروسة، فقد قام جلالته بطرح أوراق نقاشية عدة، شكّلت روافع قوية لمستقبل الأردن، وحملت في مضامينها رؤية جلالته الإصلاحية في المجالات كافة، ودعا فيها مختلف القوى الوطنية والحزبية والسياسية والمجتمعية والشباب، ومؤسسات المجتمع المدني كافة إلى مناقشتها والحوار حولها، بهدف الوصول إلى قواسم مشتركة بين الجميع حول مستقبل الأردن.

وشكلت هذه الأوراق الملكية خريطة إصلاحية شاملة تعمل على معالجة التحديات الاقتصادية كافة، والمشكلات الاجتماعية التي نعاني منها، بل إن جلالته طرح فيها موضوع تشكيل الحكومات البرلمانية، وتحدث بواقعية عن الملكية الدستورية، فكان عميق الطرح في شكل الإصلاح الشامل الذي يرسمه لأردن المستقبل، كما دعا الجميع إلى مناقشة هذه الأوراق للإتفاق على الإصلاح الذي يليق بمستقبل بلدنا والنابع من قناعتنا وتفاهماتنا كأردنيين، حيث شكّلت هذه الأوراق النقاشية الملكية منصة حقيقية ورافعة قوية لإنطلاق حوار معمق مسؤول ووطني حول الإصلاح الشامل.

وإنطلاقا من كل هذا، فقد أسس الاستقلال لمسيرة عطاء متواصل تمكنت من خلالها قيادتنا الهاشمية ممثلة بجلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله من إرساء دعائم الدولة الأردنية الحديثة، وترسيخ قيم العدالة والمساواة، وعملت أيضا على تعزيز تجربتنا الديمقراطية وحياتنا الحزبية، وتوسعت المشاركة الشعبية في الحياة العامة وزادت مساحات الحريات العامة وحق التعبير، وتمكنا بفضل حكمة جلالته وحنكته السياسية من المحافظة على أمننا واستقرارنا، رغم الصراعات والأزمات التي من حولنا.

ولأن احتفالاتنا تأتي هذا العام في ظل ظروف استثنائية تعيشها أمتنا العربية خلّفها الربيع العربي، فرضت علينا تحديات مختلفة اقتصادية وأمنية واجتماعية، أصبحنا معها بحاجة إلى جهود كبيرة لتجاوزها، والاستمرار في المحافظة على أمننا واستقرارنا، وهذا لن يتحقق إلا بالالتفاف خلف قيادتنا الهاشمية والإيمان بأن وطننا لا نقبل بغيره وطناً، وأن الربيع الذي يخلف الدمار والقتل والخراب نرفضه، ونرفض أن يدمر بلدنا الذي بناه الأجداد والأباء بجهودهم وتضحياتهم، وتواصل قيادتنا ومن خلفها أبناء الوطن بناءه والنهوض فيه.

دور القيم في ترسيخ النهضة

د.عيد الدحيات

تتجدد في كل عام ذكرى استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، ومعها تزداد ثقة الأردنيين بالمستقبل، كما يقرأ الأبناء والأحفاد سجل الإنجاز الوطني المشرّف للآباء والأجداد. فمثلاً الشعوب وتطورها فعل يتقدم على كل شيء ويسير بقوة وعزم عبر التاريخ، هدفه تحقيق الذات والقدرة على الإنجاز وامتلاك الإرادة الحرة والصعود في مسارات التقدم والنهضة. وهذا بلا شك هو الملمح الأساس الذي يؤكده سجل النهضة الوطنية الأردنية الحديثة التي من خلالها وبواسطتها تم بناء دولة عصرية عقلانية لها ثوابتها الراسخة، دولة عرفت كيف تبني علاقات سليمة مع الذات ومع الآخر، وعرفت كذلك كيف تستحضر التاريخ القديم وتنظر في الوقت ذاته إلى الحاضر في علاقاته مترابطة الحلقات. ولابد من التأكيد في هذا المجال على أن الدولة الأردنية الحديثة هذه قد قامت كخطوة أولى نحو مشروع عربي وحدوي كان يعتمل في ذهن الأحرار العرب ووجدانهم منذ بدايات القرن العشرين، هدفه إقامة دولة حديثة في المشرق العربي.

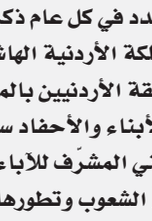

وبسبب هذا الطموح أصبح الأردن ملاذاً للقوميين العرب من شتى أرجاء الوطن العربي، وقد شكّل عدد منهم نخب سياسية تبوأت مراكز قيادية أساسية في هرم الدولة الأردنية. وقد مكّن هذا التنوع السكاني الأردن من الاستفادة من المهارات المتنوعة لأبناء اقطار عربية وغير عربية، مما أثرى الحركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيه. وقد مكنت ليبرالية النظام السياسي وانفتاحه على جميع مكونات المجتمع وتسامحة من إيجاد أجواء وروح ديمقراطية سادت في البلاد منذ تأسيس الإمارة واستمرت بدرجات متفاوته إلى يومنا هذا على الاندماج السياسي وحسن المواطنة التي ميزت مسيرة الأردن منذ بدايتها الأولى. ونتيجة لهذه الاجواء الإيجابية بدأ يبرز دور المجتمع المدني ومؤسساته ودور القطاع الخاص، كما تطورت مع الأيام والسنوات منظومة القيم الاصلية والمبادىء النبيلة المستمدة من الحضارة العربية الإسلامية مما زاد في اللحمة بين مكونات المجتمع الأردني وعناصره كافة. تعامل النظام السياسي الأردني مع هذا كله بحنكة وحكمة وصبر مما أدى إلى بلورة الأنموذج الأردني في الحكم والذي أصبح مثالاً يحتذى من كل دول المنطقة العربية. لقد نجحت القيادة الهاشمية التاريخية في ايجاد بيئة سياسية واجتماعية سليمة، وعملت على رعايتها باعتبارها اهم عناصر القوة والهوية الوطنية مما مكن الأردن من الخروج وبشكل دائم في بناء نموذجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد يكون هذا أحد العوامل التي جعلت هذا البلد واحة أمن واستقرار في منطقة تهب عليها رياح التغيير والتدمير قوية وعاتية مما يهدد مستقبل الدول والشعوب فيها.

إن التنوع المتجانس على الأرض الأردنية الذي أوجدته القيادة الهاشمية كشرط أولي لبناء الدولة الحديثة قد أبان الشخصية الأردنية ووضّح معالمها حيث تلمس وجود شعور بالمواطنة وهوية مشتركة مع ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. اما المجتمع المدني فقد نجح الأردن في تحقيقه إلى حد بعيد، فأساس هذا المجتمع هو المواطن الفرد المتحضر الذي يتسامح مع غيره ويحترم حق الاختلاف في الرأي وفي العقيدة وفي أسلوب الحياة. والوحدة الوطنية لا يمكن المحافظة عليها إلا بالممارسة الديمقراطية الإنسانية التي تنمو فوق كل الاختلافات. وعلينا أن نربي الأجيال القادمة على الإيمان وأن الاختلاف حق وبأنه أساس الحقوق الأخرى، وهو أيضا مصدرها وجوهر أي فكر يتعلق بالإنسان وكرامته، كما أنه اعتراف بالغير وحقه في التمتع بخصوصيته وبالتالي في حقه في الوجود والحياة.

إن هذه القناعات وممارستها على أرض الواقع المعاش هي الضمانات الأكيدة التي يحمى بها المجتمع نفسه من جنون التطرف والتعصب والمغالاة. وأرى شخصياً أنه لابد من وضع خارطة طريق للأجيال للتعامل تربوياً معهم وذلك لربطها مع شعوبها وأوطانها ومنظومة القيم التي حافظت على أمتنا على مر الأزمان وتقلب الأحوال. ولهذا أرى انه من الضرورة أن يأتي التربويون بآليات جديدة لتعميق العلاقة بين المدرسة والبيت واشراك أولياء الأمور بشكل أكثر فاعلية في تربية الأبناء وحل مشكلاتهم. وأرى أن الأمور تستدعي ربما التنسيق بين جميع مؤسسات الدولة المختصة باعداد الأجيال وتربيتهم وبخاصة وزارة التربية والتعليم والجامعات ووزارة الأوقاف ووزارة الإعلام وهيئات رعاية الشباب وذلك لوضع خطة للتوجيه الوطني تشكل منبراً يتم من خلاله حوار الدولة مع الشباب. ولابد من مأسسة الحوار معهم بحيث يشمل جوانب هامة تتعلق بتاريخ الأردن والتحديات التي تواجهه في المجالات كافة وشرح السياسات والتوجيهات العامة للدولة وإجراء النقاش حولها. إذ من شأن ذلك إذا تم أن يبقي طلبتنا وشبابنا على اتصال مع ايقاع الحياة السياسية والاجتماعية في بلادهم وعلى معرفة هموم الناس ويبقيهم على اطلاع على المواقف السياسية والقرارات المتخذة في الدولة بشكل عام. وهكذا يشعر الشباب انهم مشاركون وعلى دراية بما يجري في وطنهم فترتاح أنفسهم ويتعمق مفهوم الوطن في عقولهم. ولابد كذلك من بلورة خطاب جديد للحوار مع الشباب بدلاً من الخطاب الحالي البائس المبني على الوعظ والإرشاد فحسب. فالشباب بحاجة إلى خطاب يحترم قدراتهم وعقولهم ويجعلهم خلاقين وليس فقط متلقين ومستمعين. ان هذا يساعد على إبعادهم عن كل أشكال التعصب والتطرف وضيق الأفق لقد بنى الأوائل من الأباء والأجداد وطننا على الخير والمحبة والألفة والاحترام، فأوجدوا بذلك البيئة السياسية والاجتماعية الصحيحة التي أدت إلى تطوير الأردن ونمائه واستقراره. وعلينا أن نكمل هذا المشوار فانما الأمم الأخلاق ما بقيت. حفظ الله الأردن وحفظ جلالة قائده الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وكل عام والوطن بخير.

التعددية والانفتاح أساس البناء والادامة

خرج الأمير عبدالله بن الحسين من الحجاز ومعه بحدود ٣٠٠ من المقاتلين مستهدفاً استعادة عرش المملكة العربية السورية وكان الشريف الحسين قد أوكل أبنه الأكبر علياً ملكاً على الحجاز. توقف الأمير وصحبه في معان ورحب به أهلها وأم المدينة رعيل من أحرار العرب من الشام وفلسطين ولبنان. وانتقل الأمير في نوفمبر ١٩٢٠ إلى عمان حيث بدأ نشاطاته السياسية مستهدفاً بعث المملكة العربية السورية التي أنهى وجودها الفرنسيون في تموز ١٩٢٠.

د.منذر حدادين

يطل علينا عيد الاستقلال ومعه يطول ذكر مآثر المغفور له عبدالله بن الحسين المناضل من أجله وجهوده التي لم تعرف الكلل من أجل إخراج شرق الأردن من حدود فلسطين التي أشار إليها وعد بلفور موطناً لإقامة وطن قومي لليهود.

واجه الهاشميون منذ اندلاع الثورة العربية الكبرى وقيادتهم وجحافلها وضعاً صعباً في المشرق العربي، فقد تنكرت بريطانيا لوعودها للشريف الحسين بن علي التي قضت بإنشاء مملكة عربية مستقلة في المشرق، ووضعت يدها بيد فرنسا كي تسيرا، عن عمد، في الاتجاه المعاكس وتقتسما المشرق العربي بعد انحسار حدود الإمبراطورية العثمانية إثر انكسارها في الحرب الكونية الأولى، ورَسَم حدود الكيانات التي ستستجد خبراء بريطانيين على رأسهم «جيرترود بل» وخبراء فرنسيين قاصدين، ضمن ما قصدوا إيجاد مكان للوطن اليهودي وتمزيق الوطن الواحد في كيانات لا تقوى على القضاء على الوطن اليهودي الوليد.

وكان اتفاق بريطانيا وفرنسا المبرم في ١٦ أيار عام ١٩١٦ بموافقة روسيا القيصرية وفق ما عرف باسم «اتفاق آسيا الصغرى» أو سايكس (الديبلوماسي البريطاني مارك سايكس) وفرانسوا جورج- بيكو (ديبلوماسي فرنسي). واقتطعت الاتفاقية أجزاء من تركيا ومن المشرق العربي لوضعها تحت الانتداب الفرنسي والروسي وكذلك البريطاني. وظهرت تفاصيل هذا الاتفاق في ٢٣ نوفيمبر ١٩١٧ في جريدة إزفيستيا وجريدة برافدا الروسيتين إثر نجاح الثورة البلشفية في روسيا والقضاء على القيصرية.

نُصب الأمير فيصل بن الحسين عام ١٩١٨ أميراً على سوريا لدى دخول جحافل الثورة العربية الكبرى ومعها كتائب بريطانية قدمت من مصر بقيادة الجنرال اللنبي، ثم نادى به المجلس التشريعي لسوريا ملكاً عليها في ٨ آذار ١٩٢٠ وقضى عليها الفرنسيون يوم ميسلون في ٢٤ تموز من العام نفسه لدى دخول الجنرال الفرنسي غورو من لبنان مع جحافله وواجهه القائد العربي يوسف العظمة في معركة غير متكافئة دخل بعدها «غورو» دمشق وأخضعها بعد أن غادرها الملك فيصل بالقطار.

■ دور التأسيس

وجدير بالذكر أن أراضي شرق الأردن كانت جزءاً من أراضي المملكة، وأصبحت بزوالها «منطقة محايدة» لا سلطان لجهة معينة عليها حتى انعقاد مؤتمر القاهرة برئاسة وزير المستعمرات البريطاني «وينستون تشيرتشل» في ٢١ آذار ١٩٢١. ولم يكن وزير الخارجية البريطاني يرغب في إثارة خلافات قانونية بخصوص شرق الأردن إذ كان جزءاً من ولاية دمشق العثمانية التي كانت حدودها الغربية نهر الأردن والجنوبية وادي الحسا، أما فلسطين فكانت جزءاً من ولاية عثمانية أخرى وجنوب شرق الأردن كان جزءاً من مملكة الحجاز (حتى عام ١٩٢٥)، ولما ارتأى هيربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين ضم شرق الأردن لفلسطين الانتدابية لم يوافق وزير الخارجية البريطاني وارتأى هذا مساعدة الشرق أردنيين إقامة حكومات محلية وإيفاد ضباط بريطانيين لمساعدتهم على إدارة المناطق، فقامت حكومات محلية في إربد وبني عبيد وجبل عجلون والبلقاء والكرك وفقاً لهذه الرؤية وعين «أليك كيركبرايد» ممثلاً بريطانياً يشرف على أولئك الضباط. وفي مؤتمر القاهرة تقرر تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق وتنصيب أخيه الأمير عبدالله على إمارة تنشأ في شرق الأردن، ولذا دعا تشيرتشل لمقابلته في القدس بعد المؤتمر الأمير عبدالله ونصحه بألا يناوش الفرنسيين لأنهم أقوى منه عدة وعتاداً وأن يقنع بإمارة يؤسسها في شرق الأردن وهكذا كان وأسس الأمير إمارة الشرق العربي وعين رضا الركابي رئيس وزراء المملكة العربية السورية أول رئيس وزراء لها.

عمل الأمير عبدالله على حماية الإمارة بل وعلى توسيعها لتشمل الأردن الجنوبي (معان والعقبة) الذي كان جزءاً من المملكة الحجازية الهاشمية، واتخذت الإمارة اسماً جديداً هو إمارة شرق الأردن.

وكابد الأمير الأمرين في مواجهاته لمحاولات الصهيونية العالمية وذراعها الوكالة اليهودية لوقف أطماعها في الاستيطان في الإمارة من جهة والحد من غلواء إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين وممارساته ضد الفلسطينيين ناهيك عن مداراته لمواقف الأفرقاء من رجالات فلسطين من الغزو الاستيطاني اليهودي، ووصلت أعباؤه ذروتها بقرار الجامعة العربية دخول قوات بلدانها فلسطين للدفاع عن أهلها ضد المذابح التي ترتكبها العصابات الصهيونية مثل مذبحة دير ياسين. ودخلت قوات الجيش العربي (القوات المسلحة الأردنية آنذاك) فلسطين واستطاعت مع القوات العراقية الاحتفاظ بما أصبح يعرف بالضفة الغربية.

■ دور الاستقلال

وبجهود الأمير الهاشمي أصبح استقلال الإمارة في نهايات الحرب الكونية الثانية قاب قوسين أو أدنى، وعقدت جلسات من المفاوضات بين رئيس وزراء الإمارة ومعاونوه من جهة وبين ممثلي الحكومة البريطانية أثمرت عن اتفاق لإعلان استقلال الإمارة باسم المملكة الأردنية الهاشمية ووافقت على استقلالها عصبة الأمم في آخر جلسة لها. وبعد اقتران ذلك الاتفاق بموافقة البرلمان الأردني يوم ٢٥ أيار ١٩٤٦ نودي بالملك عبدالله بن الحسين ملكاً على البلاد استناداً إلى تنسيب البلديات وقرار المجلس النيابي وأصبح ذلك اليوم الخامس والعشرين من أيار يوم الاستقلال. وتداعى أعيان فلسطين إلى مؤتمر في أريحا عام ١٩٤٩ ونادوا بوحدة الضفتين وبالملك عبدالله بن الحسين ملكاً على فلسطين أيضاً واستناداً لذلك تمت الوحدة بين ضفتي النهر أصولياً عام ١٩٥٠ وتم انتخاب مجلس للأمة يمثل الضفتين وافق على تلك الوحدة بينما غضبت لها الجامعة العربية التي أوشكت أن تحرم المملكة الفتية عضويتها.

لم تتوقف أهداف الملك الهاشمي عند وحدة الضفتين فتلك جزء على أهميته لا يفي بأهداف الثورة العربية الكبرى، بل لم ينس الملك ضرورة وحدة الهلال الخصيب. واجتمع إلى الأمير عبدالإله بن علي بن الحسين الوصي على عرش العراق في نيسان ١٩٥١ وتمخض تفاوضهما عن اتفاق على أن تتحد المملكتان الهاشميتان (العراقية والأردنية) وترك المجال لانضمام سورية ولبنان إلى الاتحاد لتتحقق وحدة الهلال الخصيب، واتصل الملك برئيس وزراء لبنان السابق رياض الصلح ودعاه لزيارة الأردن في أواسط تموز من نفس العام للبحث في الشأن السوري، حضر الرئيس الصلح إلى عمان يوم ١٣ تموز ١٩٥١، وكأنما كانت نتائج المفاوضات مشجعة، وفي طريق عودته إلى مطار ماركا في عمان ولدى تخفيف سرعة الموكب كي تجتاز سيارة الضيف خط سكة حديد الحجاز بالقرب من محطة القطار خرج إليه ثلاثة مسلحين وأطلقوا عليه النار وأردوه قتيلا ولاذوا بالفرار، ودار الاتهام حول الحزب القومي السوري الاجتماعي بدعوى أخذه الثأر لإعدام قائده أنطون سعاده في لبنان.

لم يكن مقتل رياض الصلح، رجل الاستقلال اللبناني بامتياز،نهاية المطاف، إذ بعده بثلاثة أيام أي يوم الجمعة ١٩٥١/٧/١٩ أطلق جاني من وراء باب المسجد الأقصى النار على الملك الهاشمي الذي كان يدخله لأداء صلاة الجمعة فاستشهد على اثرها ، وبادر الحراس من الجيش العربي الجاني بإطلاق النار عليه إذ حاول الهرب وأردوه قتيلاً. وهكذا كانت نهاية الملك المؤسس الفذ بطل الاستقلال والدفاع عن القدس التي قضى فيها نحبه.وخمدت أو أخمدت دعوات وحدة سوريا الكبرى.

■ دور الإدامة والبناء

نودي بكبير نجلي الملك الشهيد عبدالله الأمير طلال ملكاً على البلاد، وعاد من سفرته خارج البلاد وحالت دون استمرار ملكه حالته الصحية فقرر مجلس الأمة إعفاءه من مهمته ونادى بابنه الأمير الشاب الحسين بن طلال ملكاً ولما يبلغ الثامنة عشرة، وتم تعيين مجلس للوصاية على العرش.

إلا أن الإنجاز الكبير الذي أحرزه الملك طلال من موقعه كملك هو إصدار الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ الذي ما زال مع بعض التعديلات معمولاً به إلى اليوم. ويذكر بعده كأول مآثر الملك الباني الحسين بن طلال إلغاء امتياز روتنبرغ عام ١٩٥٤ الذي أعطي بضغط بريطاني على حكومة حسن خالد أبو الهدى في عام ١٩٢٨ للمهندس اليهودي بنحاس روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه نهر اليرموك مدعومة صيفاً بمياه من بحيرة طبريا. وأعقب ذلك من عظيم الإنجازات إصدار قانون الامتياز لشركة البوتاس العربية لاستغلال مياه البحر الميت عام ١٩٥٥. ثم تعريب الجيش بالاستغناء عن خدمات الضباط البريطانيين وفي مقدمتهم اللواء جون باغت غلوب.

لم تخف حدة المشكلات التي واجهها الملك الباني الحسين بن طلال، فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الثغور في الضفة الغربية (قبيه، نحالين،...) إلى جفاء الجامعة العربية للمملكة بسبب وحدة الضفتين إلى الضنك المالي والاقتصادي الذي كانت تعانيه المملكة بسبب محدودية اقتصادها واعتماده الثقيل على الزراعة التقليدية البعلية وتقلبات إنتاجها، إلى عبء خدمة اللاجئين الفلسطينيين خارج مخيماتهم (إذ تحملت خدمات المخيمات الأنروا)، إلى تأخر الأمم المتحدة في قبول الأردن عضواً فيها.

كان مشروع ميناء العقبة من باكورة المشاريع الكبيرة التي ابتدأ تنفيذها وإنهاؤها في عهد الملك الباني الحسين، تلاه طريق عمان– القدس ومشاريع في البنية التحتية عديدة منها الطريق الصحراوي بين عمان والعقبة وطريق العارضة وطرق عديدة في الضفة الغربية ومشاريع مياه الشرب لمدن الضفتين ومشاريع الكهرباء ومشروع مصفاة البترول الأردنية. وكان مشروع تطوير وادي الأردن (قناة الغور الشرقية ١٩٥٩- ١٩٦٧) علامة فارقة في جهود التنمية، واستؤنف التطوير المتكامل للأغوار عام ١٩٧٣ وأنجز الكثير من التطوير الاجتماعي والاقتصادي بحلول عام ١٩٨٨.

ومن المشاريع المهمة مشاريع بناء وتجهيز وتشغيل المدارس الحكومية والمستشفيات والعيادات وأبنية الإدارات الحكومية. ويكفي أن أتذكر أن عمان كانت تحتوي حتى العام ١٩٥٠ على مدرستين أوليتين (حتى الصف الخامس الابتدائي) هما المدرسة العبدلية والمدرسة الهاشمية ومدرسة ابتدائية واحدة (حتى الصف السابع) هي المدرسة العسبلية، وكان هناك مدرسة عمان الثانوية في البلد انتقلت إلى جبل الطهطور (جبل الحسين لاحقاً) باسم كلية الحسين عام ١٩٥٠. ولا يمكن مقارنة إنجازات اليوم من المدارس الحكومية التي يصعب حصر أعدادها بما كانت عليه الحال عند الاستقلال. كان عدد الطلبة المتقدمين لامتحان المترك عام ١٩٥٧ مثلاً ٢٢٢٨ طالباً من الضفتين مقارنة بما ينوف على مائة وأربعين ألف طالب اليوم في الضفة الشرقية وحدها، وأوشكت المملكة أن تنجز مرحلة بلوغ موازنة حكومية متوازنة دون عجز لولا اندلاع حرب ١٩٦٧.

ومن أصعب الفترات التي مرت بها المملكة فترة حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها، والدمار الذي حل بوادي الأردن شمال البحر الميت وجنوبه وضعف سلطة الدولة حتى عام ١٩٧١.

وشمّر الأردن عن ساعديه لتعويض الخسائر الاقتصادية بفقدان الضفة الغربية وبدأ بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية في عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٥ وأنجز من خلالها إنجازات بارزة استحق الملك الراحل عليها لقب الملك الباني، منها: تطوير وادي الأردن اقتصادياً واجتماعياً، والتوسع في إنتاج الفوسفات من الحسا والأبيض والشيدية، وتنفيذ مشروع البوتاس، وتنفيذ مشروع الأسمدة الكيماوية، والتوسع في توليد وتوزيع الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، والتوسع الكبير في قواعد الاقتصاد الوطني. ويكفي أن نشير إلى أن معدل نصيب الفرد من الدخل القومي قفز من ٢٥٠ دولار عام ١٩٥٦ إلى ١٥٠٠ دولار عام ١٩٧٧ وإلى ما يقارب ٢٤٠٠ دولار عام ٢٠٠٠.

■ دور التعددية في التطور والنماء

يمتاز الأردن بتعددية تاريخية وجغرافية وبيئية وديموغرافية واجتماعية فريدة، تزينه اليوم قيادة وارثة لإرث الثورة العربية الكبرى صامدة في وسط بحر يموج بالصدامات العنيفة. وقد شهدت البلاد قفزات تنموية في عهده من مثل إعلان المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة، ورعاية مجهود تنموي حافل في الوقت الذي عزز فيه قدرات الأمن الداخلي والدفاع.

ولقد تعاقبت على الأردن دول وحضارات واستقرت فيه مجتمعات أرست قواعد الحضارة، وجاور مهبط الديانات التوحيدية ووطئ أرضه الأنبياء والرسل وانتشرت رسالاتهم السماوية فيه ومنه. وللتعددية الحاضرة دور محرك للتطور والإسهام في البناء الحضاري. فالتعدد الجغرافي متمثل في أغواره التي بها البحر الميت وكونتور سطح مياهه أخفض كونتور على وجه اليابسة، والأراضي الشفاغورية ثم في المرتفعات وأراضي الشفا وأخيراً أراضي البادية. ويسكن الأغوار أردنيون من أصول عربية أصيلة ومن أصول إفريقية طموحة ويسكن المرتفعات «سكان المدر» في الأرياف واشتهروا بامتهان الزراعة «وأهل الحضر» سكان المدن التي توسعت بسرعة كبيرة جراء الهجرات من الأقطار الشقيقة المجاورة، ويسكن البادية «أهل الوبر» من القبائل البدوية التي تحضرت.

ولكل من هذه المناطق الجغرافية بيئة فريدة بفصول أربعة واضحة كما أن لكل منها من خصائص الطقس والموارد ما أسس قواعد لتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

وللتعددية في الديموغرافيا فضائل عديدة، فهناك من الأردنيين من ينتمي إلى قبائل وعشائر عربية أصولها، ومنهم من ينتسب بأصوله إلى عشائر الكرد وآخرون إلى السريان الآراميين أهل البلاد الأصليين، وإلى الأرمن الذين تواجدوا هنا منذ أيام السيد المسيح، وإلى عشائر الشركس وعشائر الشيشان الذين توافدوا إلى البلاد إثر صداماتها مع جيش روسيا القيصرية.

كما أن للتعدد الديني فوائد جمة من حيث الحياة الاجتماعية وتطورها، فالأغلبية الساحقة للسكان تدين بالإسلام كما الدولة الأردنية، ويلي ديانة الإسلام الديانة المسيحية التي يدين بها زهاء ٥٪ من السكان، وهناك تعددية في اتباع الديانتين فضمن اتباع الدين الإسلامي هنك أعداد متواضعة من أتباع المذهب الشيعي أما الأغلبية فتدين بالمذهب السني. وتعددية بين أتباع الدين المسيحي وغالبية الأتباع ينضوون تحت مذهب الروم الأرثوذكس يليهم أتباع مذهب الروم الكاثوليك ثم أتباع مذهب اللاتين (الكاثوليك) فأتباع المذاهب البروتستانتية، وهناك أعداد من الأقباط والمارونيين.

ثم هناك من الأردنيين من يدينون بالمذهب الدرزي وقلة آخرون يدينون بالمذهب البهائي ولو أن هذا الأخير ليس مذهباً معترفاً به رسمياً.

وعليه فإن تركيبة الأردن ديموغرافياً واجتماعياً يمكن تشبيهها بقوس قزح سيما إذا ما استعرضنا روح التآخي بين أتباع الديانات ومذاهبها كافة، وفي هذه التركيبة الاجتماعية المتآخية سد منيع ضد التطرف والإرهاب وضد الاحتراب لأي من الأسباب، وقد زاد من جمال قوس القزح استضافة الأردن للإخوة اللاجئين من فلسطين عام ١٩٤٨ والنازحين منها عام ١٩٦٧ وأولئك الإخوة الفارين من مناطق النزاع الساخن في لبنان والكويت والعراق وسوريا.

وفوائد التعددية الاجتماعية والديموغرافية عديدة وحميدة، فالطلاب في مدارسهم والعمال في مصانعهم والموظفون في مكاتبهم والجار لجاره يكنون المحبة والاحترام للآخر، وغياب الاحتكاك الاجتماعي توفير للطاقة الشعبية وانطلاق للفكر الخلاق الذي يغير من العادات والممارسات وفق ما يتطلبه العصر والزمان، فلا غرو إذن أن نقرأ ونسمع عن أردنيين أبدعوا بانفتاحهم وحققوا من الإنجازات ما يفخر بها بنو جلدتهم وما جعلهم يستحقون الجوائز العالمية واحتلال المكانات المرموقة.

وفي عهد البناء التنموي في عهد الملك الحسين ورغم العقبات الكأداء التي واجهتها البلاد فإن غبار البناء لم يستقر، واضطراد النمو ما انفك يستعر ولنا في عميد بني هاشم الملك المعزز عبدالله الثاني وطيد الأمل في حمل راية الهاشميين العربية وصيانة أمن البلاد وديمومة النماء لأهلها.

المملكة النموذج

حسن عبدالله إسميك

مصافحة المجد في عهد عبد الله الثاني رؤية هاشمية سقفها السماء

إن العالم يفسح الطريق للدولة التي تعرف إلى أين هي ذاهبة، من هنا يحق لنا وصف الأردن الغالي، بالمملكة النموذج، تلك التي دخلت عالم الحضارة والتكنولوجيا والانفتاح الراقي من أوسع ابوابه، برعاية نبيلة تَكفَل الهاشميون بتأمينِ كلَ مُتطلباتها.

هي الأردن الدولة، التي تَسلّح مليكُها بالضمير الصادق، وحُلم الريادة لشعبٍ أصيلٍ معطاء وفي، حيث الوصوُل إلىَ قمة المَجد، والارتقاء لجني الثمار بعد سنوات من تعبيد طريق النجاح بالتضحيات التي رسم تفاصيلها جنود الوطن الأوفياء.

وها نحن اليوم نقف بعزة وكبرياء وفخرٍ في حضرة قمة الأعياد، عيد أستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، ذلك اليوم الراسخ في وجدان كل أردني وعربي وطني، عندما أرسى الملك المؤسس المغفور له بإذن الله، الملك عبد الله الأول ابن الحسين، طيب الله ثراه، قواعد المملكة في الخامس والعشرين من آيار عام ١٩٤٦.

إن هذه الذكرى الخالدة تعد مناسبة وطنية خالصة، نستلهم فيها القيم السامية والغايات النبيلة، لإذكاء التعبئة الشاملة وزرع روح المواطنة وربط الماضي العريق بالحاضر المُشرق، والتطلع إلى آفاق أرحب ومستقبل أرغد، في سبيل الثبات في خط الدفاع الأول عن هوية وقومية أمتنا العربية والإسلامية. ونحن متسلحون بعزيمة وإصرار وإرادة لا تلين في ظل قائد النهضة الوطنية الأردنية، صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين،عميد آل البيت الكرام.

فسنواتٌ معدودة كانت كفيلة بأن يرسم صاحب الجلالة، خارطة المملكة الأردنية الهاشمية بفكر جديد، جعلها من أصحاب النفوذ في منطقة الشرق الأوسط والعالم،نفوذٌ تُرجمت مُجرياته على أرض الواقع بشهادة العالم أجمع، فالأردن بلدُ التعليم والسياحة والتكنولوجيا والعلاج، وملتقى اقتصاد عالمي مميز.

هو ذلك التميز الذي انطلق لصناعته صاحب الجلالة، حيث مُصافحة المجد في عز بطاوله، وانحناء الجذع حتىَ يُقطف الثمر، لَيكون اسم الأردن في الأعالي دوماً، ويرسم أبناؤه لوحةَ من التميز والهيبة والمجد الذي يليق بمملكتنا الحبيبة.

رسمت جامعاتٌ أردنية بشهادة العالم بصمة في مسيرة التعليم العالمي، فتَميُز جامعات المملكة، جعلها محجاً لطلاب العلم من مختلف دول العالم، وارتقاء أطبائها بخبرتهم وعلمهم جعل مستشفيات المملكة كذلك قبلةً لكل من ضاقت به الدنيا في المنطقة ليستفيد وينهل من تلك الخبرة الفريدة.

رؤيةٌ هاشميةٌ، حدودها السماء، بلا كلل أو ملل واصلت الطريق، من أجل رفعة المملكة، حيث فتح آفاق السياحة في كل أنحاء البلد، وبسط الأمن والأمان على أرض يغلي محيطها، ويعيش في دوامة من العنف والحرب والخراب، ليشكل بلدنا الحبيب بحكمة وحنكة قيادته ورباطة جأشها، مرتعاً آمناً لكل لاجئ ضاقت به بلده، لتكون المملكة بيته الآمن دوماً.

رفعةٌ اقتصادية للمملكة، في ظروف قاهرة وأليمة، حيث لم يتردد كل جهابذة الاقتصاد والأعمال في اختيار الأردن للاستثماروالانطلاق في مشاريع مميزة، أثرت بنجاحاتها على العالم أجمع، حيث التقاء كل القطاعات العالمية في البحرالميت وتوقيع اتفاقيات تجارية عالمية، وصولاً الى إقامة منطقة تجارة حرة في العقبة، لم يكن نجاحها باليسير لولا الالتزام الحديدي بتطبيق رؤية صاحب الجلالة عميد آل البيت الكرام.

هنا تجسدت تلك المسيرة الخيِّرة للوطن والمواطن التي قادها صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، قاصداً التقدم والازدهار، ليكمل ما بدأه صقور بني هاشم من قبله، فدولة حديثة بمؤسسات عاملة، واقتصاد من رحم تنمية مستدامة، واستثمارات القطاع الخاص بكل مخرجاته، وغيرها الكثير من الرؤى التي يدعمها قضاءٌ مستقل كافل وحاضن للجميع.

ختاماً، إن حركة النماء التي يقودها صاحب الجلالة عميد آل البيت الكرام على كافة الصعد ما زالت مستمرة، من أجل الوصول بالمملكة إلى أعلى درجات المجد والرفعة والتقدم، متسلحاً بعزيمة قوية وإرادة صلبة وخلفه جيش مقدام وشعب وفيّ.

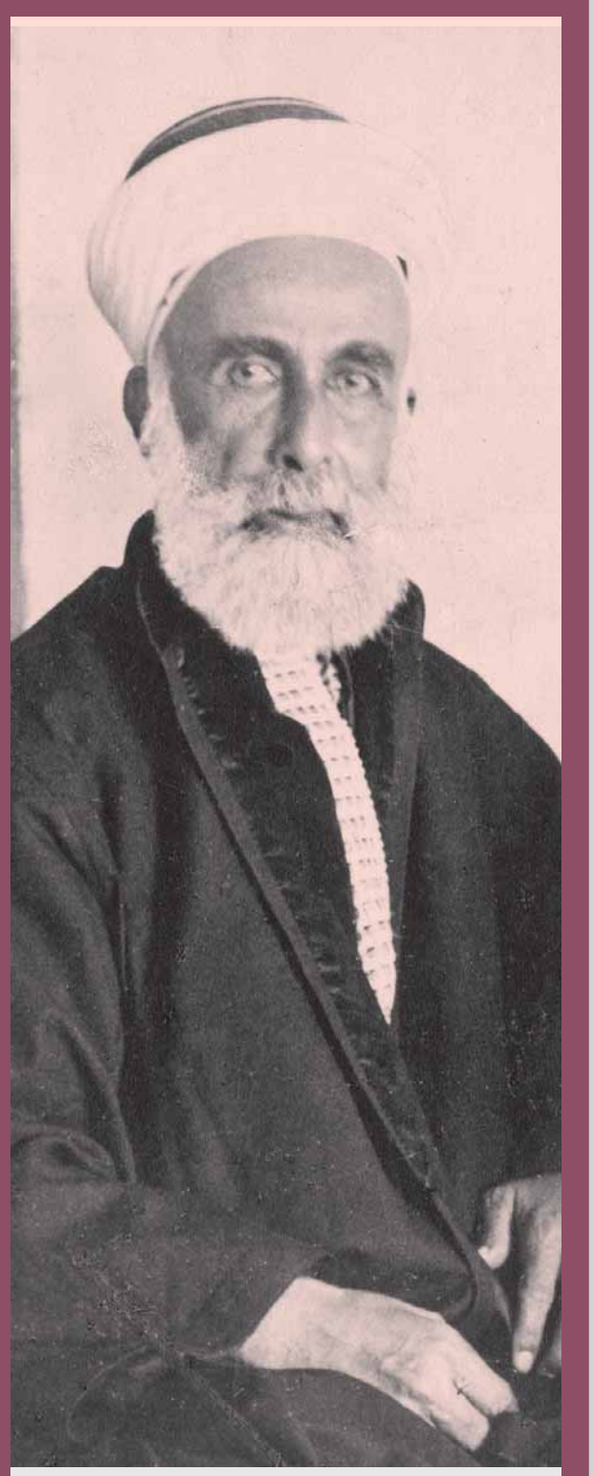

الأردن ... بين الأمس واليوم

د.محمد جمعة الوحش

يأتي احتفال الأردنيين بعيد الاستقلال في هذا العام بنكهة خاصة تميزه عن احتفالنا به فيما مضى من أعوام، وإن كانت ذكراه العطرة لا تفارقنا أبداً، لما يعنيه لنا الاستقلال من معان عظيمة من التحرر، والرفعة والتقدم والازدهار.

أما في عامنا هذا فقد اقترن احتفالنا بالاستقلال باحتفالنا بمئوية الثورة العربية الكبرى المجيدة التي رفع لواءها، وأطلق رصاصتها الأولى الشريف الحسين بن علي من بطاح مكة المكرمّة، إيذاناً بإشراق فجر جديد على الأمة العربية، هو فجر الاستقلال، والحرية، والنهضة الشاملة، ولهذا أطلق على هذه الثورة كذلك اسم النهضة العربية بما يعنيه هذا الاسم من شمولية المعاني العظيمة، والمبادئ السامية التي نادى بها الشريف، وأنجاله الغُر الميامين الذين رفعوا رايتها في كل الميادين بتحدٍ وإصرار على تحقيق أهداف هذه الثورة ومبادئها ومعانيها، التي كنا وما زلنا، وسنبقى في هذا الوطن الأعز متمسكين بها، ومؤمنين ببواعثها، وعاملين على تحقيق أهدافها مهما تكن الصعاب والعقبات التي تعترض سبيلنا.

ولم يكن الغدر، ونكث العهود والمواثيق، والتنكر للاتفاقات من شيم العرب ولا من طباعهم، والهاشميون قادة ركابهم، ورمز المحافظة على المبادئ والعهود والمواثيق، وهم كذلك سنان الرمح العربي ونصل سيفه، ورأس حربته، ولهذا كانت المفاجأة بنكث الحلفاء لعهودهم المكتوبة التي جرى الاتفاق عليها في محادثات الأمير عبدالله بن الحسين واللورد مكماهون أبعد عن التصور، وأغرب من الخيال. ولم يخطر ببال العرب هذا الخذلان، والتنكر لعهود مكتوبة جعلت العرب في الحرب العالمية الأولى يقدّمون خدمات جلّى للحلفاء، وهو ما اعترف به صراحة القائد الإنجليزي اللنبي في احتفاله بالنصر الذي جرى في مدينة القدس، بعد أن صارت تحت حكمهم.

لقد كانت هذه المواقف العجيبة الغريبة للحلفاء، والتي جاءت تنفيذاً لاتفاقية سايكس – بيكو، ووعد بلفور كفيلة بأن تغمر نفوس العرب بالخذلان والإحباط والغضب، وفي مقدمتهم قادتهم الهاشميون الذين ألهموا أحرار العرب في كل مكان بمعاني الحرية والكرامة والاستقلال، عبّرت عنها أشعار الأحرار وخطبهم في كل مناسبة، وفي جميع الميادين.

ورغم كل ذلك؛ فقد كان ذكاء الأمير عبدالله بن الحسين وألمعيته، واستشرافه للمستقبل، وإدراكه لمراوغات الاستعمار وألاعيبه دافعا له إلى الإسراع في إعلان إمارة شرق الأردن من مدينة معان، ولا سيما بعدما عاين كيف استطاع الاستعمار بشقيه الفرنسي والإنجليزي إنهاء حكم شقيقه الملك فيصل الأول في دمشق، وإجباره على مغادرتها إلى العراق، بعد هزيمة الثورة السورية في معركة ميسلون.

وقد اعترف الإنجليز بالإمارة مضطرين، والتف أحرار الأردن والأمة وفرسانها من القبائل الأردنية وشيوخها، ووجهاء المدن والقرى، والأرياف، وأبناء الثورة العربية الذين لجأوا أو وفدوا إلى الأردن بعد الذي حدث والتفوا حول الأمير، ووقفوا معه باذلين الغالي والنفيس في سبيل استقلال الإمارة التي أعلن عنها رسمياً في عمان عام ١٩٢١ حيث بدأ عهد جديد هو عهد الدولة الأردنية الحديثة وعاصمتها عمان التي أخذت تنمو وتزدهر، وتتوسع باطراد وثقة حتى شاعت على السنة الناس عبارة: ((علمك بعمان قرية)). وذلك لما شاهدوه من تقدم وتطور حضاري في شتى الميادين الحياتية.

ولم تكن كل الظروف مواتية لتحقيق كل ما يريده الأمير والأردنيون، فالأحوال الاقتصادية صعبة جداً، وثورات الأشقاء في الجوار الفلسطيني والسوري في حالة اشتعال بين حين وآخر، وملاحقة أحرار العرب على ايدي المستعمرين لا تتوقف، ولولا أن كثيراً منهم كان يلجأ إلى عمان لكانت المآسي من قتل وإعدام وسجن ونفي وغير ذلك من الأساليب القمعية قد قضت على الآلاف من أبناء الأمة.

وبالرغم من كل ذلك؛ فقد كانت عزائم الأردنيين بقيادة أميرهم الهاشمي لا حدّ لها طموحاً وتحدياً وإصراراً على نيل الاستقلال التام عن الحكومة البريطانية التي قيدت الإمارة الناشئة بمعاهدات واتفاقيات، كان أصعبها التغلغل في قيادة الجيش العربي، والتحكم في الموازنة، والتضييق على الأردنيين في ما يتعلق بدعم أشقائهم في فلسطين وسورية، وغير ذلك مما أصبح معروفاً لدى جميع الأردنيين.

لقد صبر الأردنيون وناضلوا، وتحدوا كل أنواع المكائد الاستعمارية لكسر شوكتهم، ووقف مسيرتهم الواثقة نحو الاستقلال التام، حتى رضخ الاستعمار الإنجليزي لإرادتهم، وتم إعلان الاستقلال التام في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٤٦، وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ملكها عبدالله بن الحسين المؤسس، لتبدأ مسيرة جديدة من البذل والتضحيات، ومواجهة الظروف الخارجية والداخلية لبناء مملكة أردنية هاشمية حديثة متطورة ديموقراطية بكل معاني الكلمة.

غير أن ما حدث في ١٩٤٨/٥/١٥ من إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، وما تبع ذلك من تسليم مراكز القيادة والعتاد وغير ذلك للعصابات الصهيونية، وترك الفلسطينيين يواجهون هذه العصابات وحدهم قد دفع دول الجامعة العربية لإعلان تشكيل جيش الإنقاذ من جيوش هذه الدول لدحر هذه العصابات ونصرة الفلسطينيين تحت إمرة الملك عبدالله بن الحسين وقيادته، وقد استطاع الجيش العربي الأردني الصمود في الضفة الغربية بتضحيات شهدائه وأبطاله وحمايتها من السقوط في أيدي العصابات الصهيونية كما سقط غيرها من أنحاء فلسطين، وكان لهذه التضحيات الجليلة والبطولات الخالدة أثرها الواسع في إعلان الوحدة بين الضفتين الغربية والشرقية بالعنوان نفسه عنوان استقلال الأردن، وبالمعاني السامية نفسها، وتحت الراية الهاشمية ذاتها.

ولكن الذين ساءهم ما حققه الملك عبدالله المؤسس قد صمموا على الانتقام منه شخصياً، فدبروا أمر اغتياله في المسجد الأقصى، وكان قادماً ليصلي فيه، وهي صلاة لها من المعاني الروحية والانسانية والسياسية الكثير الكثير لدى كل من الأعداء والأصدقاء على اختلاف أهوائهم واتجاهاتهم.

وبرغم الحزن والأسى الذي خيّم على الضفتين على فَقْد القائد المؤسس فقد استمر البناء والتحدي في جميع مجالات الحياة الأردنية، وصدر الدستور في عهد الملك طلال سنة ١٩٥٢ كأفضل ما كانت عليه دساتير الدول المتقدمة في العالم.

ثم رفع راية العزّ والكرامة الحسين الباني الذي خاض كل المعارك وأقساها مع الأعداء، ومع الظروف الصعبة المعقدة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، واستطاع بهمته العالية وبتضحيات الأردنيين أن ينهض بالوطن الأردني إلى مصاف الدول المتقدمة ليس في العالم العربي وحده، بل في العالم الحديث بأسره. فكان العمران يمتد ويمتد في عمان وفي جميع أنحاء الوطن، وبعد أن كانت المدارس في الضفتين بضع مئات صارت تعد بالآلاف، وأسست الجامعة الأردنية كأول مولود للتعليم العالي في الأردن تبعها جامعات ومعاهد وكليات وعشرات المستشفيات والمئات من منظمات العمل الاجتماعي الوطني، وغير ذلك من مظاهر التقدم والحضارة، حتى اقترن اسم الأردن باسم الحسين، بل كان اسم الحسين ملك الأردن هو عنواننا، والدليل الذي به يعرفنا ويتعرّف علينا الآخرون في أنحاء العالم.. فقد فرض -رحمه الله- بحكمته، وقيادته الفذة وسياسته الناجحة، وهيبته وشخصيته المتميزة احترامه على جميع قادة العالم، وكان حضوره في أوساط كثير من المجتمعات الانسانية حضوراً لافتاً ومتميزاً، وليس أدلّ على ذلك بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى في ذلك اليوم الشتائي الماطر الحزين في ١٩٩٩/٢/٧ من اجتماع قادة العالم لتشييعه إلى مثواه الأخير في جنازة قلّما التأم شملهم على اختلاف مواقفهم والعلاقات المتباينة بينهم في جنازة لأحد مثلها، حتى شعر الأردنيون أن كل العالم يواسيهم، ويعزيهم من هول الفاجعة التي أصابتهم.

وقد راهن الأعداء وبعض ضعاف الإرادة من هذه الأمة على أن الأردن سيكبو بعد هذه المصيبة، لكن خاب ظنهم، وتلاشت أمانيهم الماكرة، فراية العز كانت وستبقى دائماً مرفوعة خفاقة في الأعالي، فقد تناولها عبدالله الثاني والدمع في المآقي والأسى يرتسم على الوجه الصبوح ورفعها بعزيمة أقوى من الفولاذ، وطموح لا حدّ له، وهمة لا تعرف المستحيل. نعم حملها ورفعها عبدالله الثاني بإرادة لا تعرف الكلل أو الملل، أو اليأس، وقاد الأردن ولا يزال نحو المجد والعلا والفخار والتميّز في شتى الميادين.

وها هي ناطحات السحاب والأبراج تلامس الغيم وتعلوه، والعمران في عمان وفي غيرها من مدن المملكة وقراها يمتد ويمتد، والجامعات والكليات والمدارس والمستشفيات يتضاعف عددها باستمرار، وكل ذلك في حياة آمنة مستقرة وسط كتلة من اللهب في الإقليم. والتشريعات الناظمة لحياتنا الديموقراطية في تطور مستمر تلبي تطور الحياة والظروف المستجدة. ولا يقف الأمر عند كل ذلك، بل إن عبدالله الثاني يطلب من كل أردني أن يكون. متميزاً ذا همة لا تعرف المستحيل، وقد صدق عليه القول:

و يطلب عند الناس ما عند نفسه وذلك ما لا تدّعيه الضراغم

هذا هو عبدالله الثاني ابن الحسين عنوان استقلالنا وعزتنا وطموحنا وفخرنا، في طلعته المهيبة المتفائلة نرى معاني الاستقلال، ونقبض عليها وعلى مبادئ الثورة العربية الكبرى بنبض قلوبنا وعزم إرادتنا، وقوة سواعدنا، وإشراقة حاضرنا، وأماني مستقبلنا الذي سيبقى مورقاً زاهراً يانعاً بعون الله تعالى وكرمه، ثم بقيادتنا الرائعة الملهمة، ووحدتنا الوطنية العصيّة على أي محاولة لاختراقها.

هنيئاً للأردنيين جميعاً بالمناسبتين معاً مئوية الثورة العربية الكبرى، والاستقلال، وكل عام والوطن والقائد والشعب بكل خير وعزة وسعادة وسؤدد.

دور القيم وأهمية الإعتدال في حفظ الأوطان

م. مروان الفاعوري
الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية

يجسد عيد الاستقلال الوطني للأردن حالة نضالية للشعوب تجاه التحرر من أي سلطة خارجية والتفرد في تدبير الأمور ذاتياً بعيداً عن استعمار الأرض والإنسان وهو منظومة من القيم الأخلاقية والثقافية والاجتماعية – فالاستقلال يجسد السيادة الكاملة للمواطن على أرضه وحقه في تقرير مصيرة بمحض إرادته بحرية تامة فيصبح المواطن في وطنه صاحب قرار ومشارك في صناعة حاضرة والتخطيط لمستقبله وهذا يعزز القدرة لديه في مواجهة التحديات وذلك من خلال إمانه بأن إعمار الأرض هو فريضة ربانية ومطلب دنيوي ويمثل الاعتدال قاعدة ارتكاز من أجل بناء المجتمع المتكامل المنظم من خلال وجود تشابه اخلاقي والتزام مجتمعي بالقيم السائدة .

وإن قيم الوسطية والاعتدال قادرة على النهوض بالمسيرة السياسية والاجتماعية والأخلاقية في تعزيز الحكم الرشيد الذي يقوم على التراضي الوطني بين الحاكم والمحكوم وعلى تعزيز مناخ الحريات وعلى تجذير قيم العدالة والمواطنة وحق المساءلة وحق التداول السلمي للسلطة، فالاعتدال هي الفكرة والنهج القادر على وضع كافة مقدرات الشعب في خندق واحد من خلال تفاعل الفرد الطوعي والمسؤول تجاه قضاياه المصيرية واختيار أهداف تمكنه من تجسيد مسار حياته من خلال الاهتمامات التي تشكلها منظومة القيم المجتمعي ومن خلال حاضنات هذه القيم – الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد والمكتبة ووسائل الإعلام الوطنية، لهذا فالدول عندما تتخلص من التبعية الاستعمارية تبدأ في النضال من أجل تشكيل وترسيخ قيمها المسلوبة من خلال التركيز على التعليم والخطاب الجامع للأمة في المساجد والمنابر الإعلامية وإعداد الكوادر التعليمية القادرة على تحمل المسؤولية للنهوض بالواقع الجديد بعد أن بزغ فجر جديد وعهد وطني حديث يعمل على تصليب النسيج الإجتماعي الوطني وبناء منظومة قيم مجتمعية جديدة تعمل على توحيد المجتمع من التشرذم والتفرقة ومن مخلفات التركة الاستعمارية الطويلة للدول.

لهذا فإن تيار الاعتدال هو الكفيل والقادر على دمج كافة القوى الحية داخل نسيجة الوطني ضمن ايقاع وطني من خلال أجندة وطنية تستوعب الجميع ولا تستبعد احد تقارب ولا تقصي وترسخ مهام العمل الوطني، فالمواطنة هي الضابط الرئيسي للعلاقة بين أبناء الأمة الواحدة والقيم الإنسانية الأخرى من حرية ومساواة وعدالة وهي جميعها تعزز الإستقرار وتصون الكرامة الإنسانية وتعلي من شأن الأوطان والإنسان معاً.

والدولة الأردنية منذ حصولها على استقلالها وهي تسعى إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة من خلال تعزيز مبادئ التسامح والإعتدال والتاكيد على المواطنة هي أساس بناء المجتمع الأردني من خلال التعايش المشترك لكافة فئاته ومكوناته دون تميز وفرض سيادة القانون على الجميع بالتساوي.

إن المواقف الأردنية في القضايا الدولية يستند إلى رؤية مبدئية وثابته منذ الاستقلال وهي أن الاعتدال بمعنى «عدم التفريط والمغالاة» «لا تتلون ولا تتغير» بتغير الأحداث وتطورها وهذه الرؤية هي التي تظل متمسكة بإطار أخلاقي وقيمي الذي التزمت به الأردن أكان ذلك تجاه ما يتصل بالدفاع عن قضايا أمته واستقرار دول المنطقة وكرامة شعوبها أم حيال المسائل الاخرى ذات الارتباط بترسيخ عوامل الأمن الاقليمي والعالمي والسلم الإنساني، وبهذه الرؤية السلمية يرى فيها الضمان الحقيقي لتكريس التعايش بين مختلف المجتمعات الانسانية ويجد أن مفتاح الحل لكل الأزمات يتمثل في إنتهاج أسلوب الاعتدال والحوار وأهمية ذلك في تذويب ما قد يستعصي من المشاكل.

لهذا فإن الاستقلال الذي حققه ورسخته القيادة الهاشمية والشعب الأردني يجسد البوصلة المرئية للدولة لبناء منظومات القيم والفكر لتجذير دعائم وركائز استمرارية الدولة وديمومة عطائها، وتجديد ذاتها كلما استدعت الضرورة من خلال التأكيد على الثوابت الوطنية للدولة والتغير في الوسائل لخدمة المواطن ومواكبة العصر من أجل نهضة الامة ورفاهية المواطن فيها.

على طريق البناء والاعمار

د.بسّام العموش

الاستقلال من أعز الكلمات على شعوب الأرض، فهي كلمة مجبولة بالدم والجهد والتضحية والفداء، فيها المعاناة التي بذلتها الشعوب لنيل حريتها وكرامتها التي داسها المستعمر الطاغي. ولقد بذلت شعوب الملايين من أرواح أبنائها في سبيل نيل الاستقلال، وطالت المدد الزمنية في ذلك حتى أن بلداً مثل الجزائر عاشت في ظل الاستعمار مائة وثلاثين سنة !!. والاستقلال هو رغبة فطرية لدى عموم الناس مستمدين رغبتهم من جبلتهم الإنسانية حيث خلق الله تعالى الإنسان وجعله حراً ومن ذلك جاءت كلمة الخليفة عمر بن الخطاب (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً).

ونحن في الأردن جزء من شعوب هذه الأرض التي خضعت للمستعمر فترة من الزمن لكننا بفضل الله لم يطل ليلنا حيث وصلنا إلى إخراج المستعمر، بينما استمرت بعض شعوبنا العربية بعدنا سنين عديدة خاضعة للمستعمر، وما يزال جزء من بلادنا العربية محتلاً وبخاصة بيت المقدس وفلسطين!!

أدركنا المؤامرة الدولية وكنا وحدويين ودعاة لتوحد العرب فكان الجيش العربي وكانت الراية العربية وكان الأردن وما يزال محتضناً لأحرار العرب، لكن المؤامرة كانت على الأمة أكبر من قدراتنا في الأردن فأنقذنا ما أمكن إنقاذه، وبنينا من أرضنا وطناً قوياً عصياً تقدم فيه العلم عندنا وقضينا على الأمية وأبدعنا في التقدم الطبي ومارسنا حرية داخلية تمناها كثير من أبناء جلدتنا. مارسنا السياسة «فن الممكن» وأدركنا الفرق بين الممكن والمطلوب، فدفعنا ذلك إلى التمسك بالطموح المشروع في توازن في العلاقات الداخلية والخارجية.

حققنا الكثير لكن رحلتنا لم ولن تتوقف ما دام مزاجنا متزناً وسياستنا تدرك لعبة الأمم وكيفية تخطي العقبات ورأينا ذلك بأم أعيننا لما حل على الأمة ما سمي بالربيع العربي فلم يقع في بلدنا ما وقع عند آشقائنا العرب الذين دمرت بلادهم وسالت دماؤهم وضاعت بوصلة الدولة عندهم وسيدفعون الثمن غالياً للعودة إلى الأمن والاستقرار الذي ننعم به.

إن الاستقلال قد صنعه شعب واع وقيادة حكيمة في أوركسترا وطنية عزّ نظيرها مما يؤكد أن علينا الاستمرار في النهج نحو الأفضل على طريق البناء والإعمار.

قراءة في مسيرة وطن

العين نايف سعود القاضي

في ذاكرة المنتمين للوطن لا تعلو ذكرى على ذكرى الاستقلال لأن كلمة الاستقلال هي التعبير الحقيقي عن مسيرة الوطن وهي الحالة المطابقة لشخصية هذا الوطن ومن يحيا على ترابه، وهي بالتالي الهوية التي تطبع سياساته في الداخل والخارج وتتماهى مع المبادئ والأهداف وحتى المصالح التي يعمل من أجل تحقيقها والوصول إليها.

أما نحن في هذه الأرض المقتطعة من الجزء المقدس من الأرض العربية التي بارك الله فيها وحولها فقد تعاقدنا على ثراها ومع قيادتنا التي حملت الرسالة الهاشمية منذ فجر النهوض العربي الذي تميز بحضارة الإسلام وثقافته الأصيلة المعتدلة، فقد كان للاستقلال لونه وشكله وأثره الخاص والمتميز لأنه ولد بعد استحقاق عظيم فرضته أحداث وتطورات تاريخية بعد حربين عالميتين لم يشهد التاريخ القديم والحديث مثلهما وبعد كفاح شاق وطويل لإثبات دور الأمة العربية الفاعل من جديد بعد سنوات من الحكم العثماني المظلم الطويل وبعد عقود من الاحتلال الأوروبي للبلاد العربية، وتقسيمها بين القوى المتصارعة على النفوذ والكشف عن المخططات الصهيونية للاستيلاء على فلسطين ومن حولها كان الأردن بأرضه وشعبه جزءاً من هذا المخطط البشع الخطير.

لقد رافق الاستقلال مسيرة ساهمت في تقريبه وصُنعه لأنها كانت مسيرة متنورة أدركت مبكراً خطورة ما يجري في المنطقة والمخططات الدائرة فيها لتقسيم المنطقة العربية إلى دويلات ومحميات ضعيفة ومتصارعة فكان إعلان الحسين بن علي طيب الله ثراه الثورة على الاحتلال التركي البغيض قبل مئة عام بداية الكفاح والنضال من اجل التحرر والخلاص وإعلان الاستقلال الذي لم يدم طويلا بفعل المؤامرات والاطماع للقوى الدولية الجديدة التي ورثت نفوذ الدولة العثمانية وتقاسمتها وكانت أرض الأردن من نصيب بريطانيا بالإضافة إلى فلسطين والعراق وكانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا، وحصلت تطورات كبيرة وواسعة غيرت صورة العالم في مطلع القرن الماضي وكبلت دول وشعوب المنطقة العربية بالاتفاقيات والمعاهدات الظالمة وحدّت من حرية الشعوب والحكومات ودفعت أهل هذه البلاد وحكوماتها للمطالبة بحقوقهم المشروعة في الاستقلال والحرية وتقرير المصير.

لم يفت على القيادة الهاشمية المتنوّرة ذات الخبرة في أساليب القوى الكبرى لأنها الطرف العربي الوحيد الذي أعلن الثورة على الحكم العثماني المستبد، ووضع المبادئ الثابتة لتحرير الشعوب العربية وقيام الدولة العربية وهو المبدأ الذي دفع بريطانيا للتخلي عن عهودها مع الشريف الحسين بن علي والقضاء على الحكم الهاشمي في سوريا، وبعده القضاء على الحكم الهاشمي في بغداد واستشهاد الملك عبدالله بن الحسين المؤسس على أعتاب المسجد الأقصى في القدس الشريف، في محاولات واضحة للقضاء على هذه الرؤية العربية في تحقيق حلم الدولة العربية الواحدة والتخلص من القوى الأجنبية المحتلة، بمظاهرها الاستعمارية وأدوارها المخزية للسيطرة على الأرض العربية وتقديم فلسطين بأرضها ومقدساتها إلى المنظمات الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل فيها دون تردد أو خجل.

لم يفت على القيادة الهاشمية التركيز على ضرورة قيام الدولة الأردنية على الأرض الأردنية في أسرع وقت ممكن والتخلص من وعد بلفور وإخراج الأردن من مخططات الإدارة البريطانية والمنظمات الصهيونية الفاعلة في ذلك الوقت من مقولة الأردن هي فلسطين وفلسطين هي الأردن وحاول الأردن بحكوماته المتتالية التي سبقت إعلان الاستقلال في الخامس والعشرين من أيار ١٩٤٦ تجميع كلمة العرب وإقامة أي شكل من أشكال الاتحاد العربي أو التضامن العربي وكان أحد الدول العربية الفاعلة في تأسيس وقيام جامعة الدول العربية وكذلك الدخول في اتحاد مع بعض الدول العربية والمساهمة في معظم التنظيمات والتكتلات والاتفاقيات العربية وحتى يومنا الحاضر دون تردد.

لقد انعكست حقيقة الاستقلال ومضمونه على جملة السياسيات والمواقف الأردنية بعد إعلان الاستقلال وشارك الأردن في حدثين عربيين مهمين أولهما الدخول في عضوية الجامعة العربية كعضو مؤسس وفاعل والثانية المشاركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ للدفاع عن حياة وحقوق الشعب الفلسطيني ومواجهة الاعتداءات الصهيونية على القدس والأرض الفلسطينية ونجح الجيش الأردني في الاحتفاظ بالقدس العربية والضفة الغربية وحمايتها من الاحتلال الإسرائيلي وتجاوب مع رغبات ابناء فلسطين في الوحدة مع الأردن كوحدة حقيقية كانت الأولى من نوعها بين الدول العربية وحتى اليوم، ولولا تلك الوقفة التاريخية لكانت القدس والضفة قد ذابت وذهبت وأصبحت جزءاً من التاريخ المنسي.

يؤمن الأردنيون بان الاستقلال ليست كلمة تقال بالمناسبات لكنها واقع حقيقي وقاعدة تحمل كل آمال واحلام وتطلعات كافة الأردنيون وفئاتهم ولا يختلفون على أي منها وعليه فإن الاستقلال يعني:

- المحافظة على مصالح الوطن ولا مصلحة لمواطن أو مسؤول أو حاكم تعلو على مصلحة الأردن.
- التمسك بحق السيادة للوطن في كل محفل أو اجتماع.
- المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين وعدم السماح لأي جهة مهما كانت التفريط بذلك.
- الاستقلال هو الأساس والقاعدة لبناء الديمقراطية الحقيقية، والديمقراطية هي تمكين الأقلية الوطنية من ممارسة دورها في ظل الأغلبية على أن لا تطغى أحدهما على الأخرى تحت أي حجة أو سبب، والاستقلال يعني الاعتراف باولئك الذين ساهموا في بناء الوطن وقيام مؤسسات الدولة وهم من دافعوا عن مصالح الوطن وحدوده بجهودهم ودمائهم وأموالهم ويستحقون الشكر والثناء عندما نتذكر يوم الاستقلال والانعتاق والحرية.
- وكما كان الاستقلال القاعدة لبناء الديمقراطية فهو كذلك الجدار الصلب الذي تستند إليه الشعوب في ممارسة كرامتها في عملية البناء وتحقيق الإنجاز ودون الكرامة تسقط العزائم وتُذل النفوس وتموت الإنجازات وتختفي رموز الإنتصارات وتظل الكرامة من صفة المواطن الحر السعيد بوطنه.
- لقد عبر الدستور الأردني وخاصة دستور ١٩٥٢ وما قبله وما بعده عن طموحات وآمال الشعب الأردني وهو دستور مميز وفريد بين دساتير دول المنطقة وهو الشاهد والمراقب والحافظ على كل المبادئ والمنجزات التي قام عليها نظام هذا البلد وعلى رأسه مؤسسة العرش وأعطى الدستور للملك صلاحيات محددة تتماشى مع مسيرة الإصلاح الشامل التي تنتهجها المملكة في هذه المرحلة وتضمن كل مبادئ وقواعد الاستقلال الصحيح وبين أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء فيه والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، وبين أن الأمة هي مصدر السلطات.
- لقد أدرك الأردنيون معنى الاستقلال الحقيقي مستفيدين من الأحداث والتطورات التي حصلت في بعض الدول العربية والذي تبين في نهاية المطاف أن للاستقلال معنى واحد هو تمكين الجميع من القدرة على التصرف بحرية مسؤولة والشعور بالسيادة والإرادة الحرة دون تدخل من أحد وأن ما حصل في بعض الدول المجاورة لنا هو بعيد كل البعد عن معنى الاستقلال أو الشعور بالكرامة والسيادة الحقيقية.

وإننا في الأردن قد حصلنا على الاستقلال مرتين أولهما على يد المغفور له الحسين بن علي عندما أعلن الثورة على الحكم العثماني عام ١٩١٦، وثانيهما على يد المغفور له الملك المؤسس عبدالله بن الحسين في الخامس والعشرين من أيار ١٩٤٦ ورغم الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهت الأردن إلا أنه بحكمة قيادته ووفاء شعبه وشجاعة جيشه استطاع أن يحقق الإنجازات الكبيرة وبعد أن قام الملك الراحل الحسين رحمه الله بالغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٦ وإنهاء خدمات الجنرال البريطاني كلوب من قيادة الجيش الأردني وتحقيق النهضة الشاملة للمملكة بحيث أصبح الأردن بمؤسساته وانجازاته المثل والقدوة لدول وشعوب هذه المنطقة.

وفي الختام ورغم تزامن تاريخ الاستقلال مع كل هذه التطورات والأحداث الكبيرة والخطيرة فإننا نشعر بقيمة الاستقلال الذي حصلنا عليه والذي أثبت الأردن وبقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين أنه الحقيقة الثابتة في هذه البلاد، وأنه صاحب الفكرة والمبادرة النيرة والموقف الصحيح في كل ما يجري في هذه المنطقة وفي العالم، وأنه كقيادة وبلد أصبح المرجعية والنموذج للقيادات العالمية وللأشقاء والأصدقاء في كل مكان، وأصبح الأردن ومليكه مصدر فخر واعتزاز لكل مواطن أردني مخلص ومثلاً في الحكمة والتوازن والمبادرات الصادقة.

نحتفل بذكرى الاستقلال ونتطلع بصدق أن نرى إخوتنا في فلسطين وقد انجلى ليلهم بعد أن طال وتحقق لهم الاستقلال الحقيقي مثلما تحقق لنا وان نرى معهم أمتنا العربية وقد نهضت من كبوتها وعادت لتساهم من جديد في خدمة الحضارة الإنسانية.

٢٥ أيار تأسيس البنيان

العين م.موسى معايطة

سبعون عاما مرت على ذكرى الاستقلال وحينما نتحدث عن الاستقلال نذكر التضحيات الجسام التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة وجعلتنا نحتفل بتاريخ أردني مجيد مكللاً بالنجاحات والتطور صنعه الهاشميون الأبرار والأطهار وأردنيون بواسل أضاءوا فيه طريق المجد والحرية لشعب عربي أبي.

ففي عام ١٩٤٦ انتزع الفارس الهاشمي المغفور له جلالة الملك عبدالله الأول ابن الحسين طيب الله ثراه استقلال المملكة من الاستعمار البريطاني آنذاك بحكمة القائد المحب لشعبه وبصيرة ثاقبة.

وفي ذكرى عيد الاستقلال ومرور السبعين عاماً على إعلانه لا بد لنا أن نبجل ونعشق سليل الدوحة الهاشمية سبط الرسول جلالة القائد وحامي الحمى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لحكمته البالغة وإدارته الملهمة للدولة الأردنية والتي بفضله تجاوز الوطن جميع العقبات والصعاب في وسط إقليم هائج ومتفجر بالأحداث حتى أصبح اليوم معلماً من معالم الأمن والاستقرار يقصده كل لاجئ وطالب للأمن والأمان.

وتمضي المسيرة الأردنية المباركة وتستمر بقيادتها الطموحة، واستطاع جلالة الملك عبد الله الثاني وبحنكته التي تتقد حيوية وعنفواناً أن يضيف لبنات نوعية ومتجددة في إطار نظرة ملكية شمولية عصرية سعت إلى إدخال تحسن ملحوظ للأوضاع المعيشية للمواطن الأردني عماد التنمية ومرتكزها الرئيسي، لذا فقد بذل جلالته الجهود تلو الأخرى لتهيئة الإنسان لولوج التداعيات التي فرضتها ظروف الحياة ومتغيراتها المتلاحقة.

وشهد الأردن مؤخراً في عهد جلالته تعديلات في الدستور الأردني لمواكبة المرحلة الحالية وتعزيز الديمقراطية والحريات العامة إضافة إلى العديد من القوانين العصرية المتقدمة والتي تواكب وتستجيب للتطورات الحديثة.

واهتم جلالته بأولوية تكنولوجيا المعلومات واستخدام وسائل الاتصال الحديثة وتحسين نوعية وفرص التعليم بمراحله المختلفة وضمن أحدث الأساليب التقنية كالتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد والتعليم المبرمج في جامعات وكليات ومدارس المملكة وغيرها من المؤسسات والقطاعات التي تضطلع برسالة تربوية تجاه إيجاد نشىء واعٍ لمتطلبات العصر المتلاحقة.

وفي عهد جلالته غدا الأردن نموذجاً من العمل الجاد نحو حل القضايا التي تواجه الأمة العربية فضلا عن عمل جلالته الدؤوب لتطوير مختلف النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية وبناء القوات المسلحة على أسس عصرية تكفل الديمقراطية والحرية، والأمن والأمان للمواطنين.

إن تخليد ذكرى الاستقلال تعد مناسبة وطنية لاستلهام ما تنطوي عليه من قيم سامية وغايات نبيلة لإذكاء التعبئة الشاملة وزرع روح المواطنة وربط الماضي العريق بالحاضر المشرق المتطلع إلى آفاق أرحب ومستقبل أرغد خدمة لقضايا الأمة والوطن وإعلاء صروحه وصيانة وحدته والحفاظ على هويته ومقوماته، والدفاع عن مقدساته وتعزيز نهضته السياسية والاقتصادية والاجتماعية

إن الخامس والعشرين من أيار يوم خاص وتاريخي في حياة الأردنيين، ففي هذا اليوم تأسس البنيان، وترسخ العمران، وبدأت الحياة السياسية في مملكتنا الحبيبة تأخذ المنحى الدستوري الديمقراطي الذي أصبح مثالاً في إقامة العدل، واحترام الإنسان، وإعلاء كلمة الحق، وراية الصدق، وكل عام وأنتم بخير.

أمة في وطن

محمد داودية

مع مرور ١٠٠ عام على اندلاع ثورة العرب الكبرى من أجل الوحدة والحرية والاستقلال والحياة الكريمة التي قادها الزعيم الفذ شريف العرب الشهيد الحسين بن علي، يتعين علينا أن نمعن النظر في المآلات التي آلت اليها الأمة وفي سبل نهوض الأمة ونهضتها مجدداً، من أجل استرداد مكانتها ودورها وتكريس وجودها بين الأمم.

ويتجلى ساطعاً أن عقد الأمة الفريد هو هذا الحمى الأردني العربي بقيادته الهاشمية التي تحوز الشرعية الدينية وتحوز الشرعية القومية، فالهاشميون أعز قبائل العرب وقادتهم كما تحمل شرعية الإنجاز الذي يخالط الإعجاز.

فقد تفوق الأردن، بالاستثمار في الإنسان وتعزيز كرامته وحقوقه وديمقراطيته، على ضغط الطبيعة وعلى فقره وعلى شحّ موارده ونقص أمطاره ومياهه وعلى موقعه شرقي فلسطين ونهر الأردن الذي استدعى مخصصات أمن مفرطة، لو تم إنفاقها على التنمية لجعلت مملكتنا جنة الله على الأرض.

اندلعت الثورة العربية الكبرى، التي هي أول ثورات بني البشر في القرن العشرين، من أجل الحرية ودولة الوحدة، فحمل لواءها أحرار العرب وثوارهم من كل أقطارهم وكانت أحلام الرجال الثوار كبيرة وطموحة فشيدت ممالك ودولاً للكرامة والاستقلال والحرية في سوريا والعراق والأردن توطئة لدولة العرب المتحدة العظيمة التي تحمى استقلال العرب وكراماتهم ومواردهم.

كان الهدف المعلن الذي حصل الشريف الحسين بن علي وعد بريطاني بتحقيقه هو إنشاء دولة عربية مستقلة في آسيا العربية كاملة فانتهى الأمر إلى ٢٢ دولة ١٢ دولة عربية في آسيا و١٠ دول في أفريقيا !!

وكان هدف الوحدة العربية بالطبع هدفاً كبيراً خطيراً ظل في مرمى المهداف البريطاني-الفرنسي-الصهيوني الذي أفرز مؤامرة سايكس-بيكو إتفاقية الخداع الكبرى عام ١٩١٦ وأفرز أكثر الوعود الاستعمارية—وعد بلفور عام ١٩١٧.

ها نحن أولاً نلمس حقيقة أن أمن الأمة واستقلالها وحريتها يتحقق بالأمن القومي العربي وأن الثروة جلابة للغزاة والمحتلين وتجار الحروب وسماسرة السلاح وأن أمن الأمة كالأواني المستطرقة فلا تنجو دولة بمفردها ولا تغرق دولة بمفردها.

إن العقيدة العسكرية والسياسية العربية تجري حركة الالتفاف والعودة إلى حقائق الأمة والتعرف إلى طاقتها ومهداتها وتجري حركة الالتفات إلى اعدائها الذين تقف في طليعتهم دولة الاحتلال الإسرائيلي وفي هذه المناورة الاستراتيجية تبرز جلية الحاجة القاهرة إلى صياغة جديدة لعلاقات أمتنا البينية وإلى بناء عقيدة أمنية جديدة تعيدنا إلى الينابيع الأولى التي وفرت لأمتنا الأمن حينا من الزمن.

عندما نتحدث عن الدور الأردني القادم في «ليغو» الإقليم فاننا لا نستقرىء الغيب ولا نلعب بالبيضة والحجر، فالشعب العربي بات مقتنعا أن مملكتنا الأردنية العربية الأكثر عروبة والأمن للدين والأكرم للائذ الهارب بدمه وعرضه وأن الأردن يتوفر على مكونات صلدة صلبة مكنته من تمرير خمس سنوات عجاف مرعبات تحطمت فيها دول وتمزقت فيها شعوب ولم تسل قطرة دم سياسية واحدة على ثراه.

إن الأردن التي حضن شعبها الثورة العربية الكبرى وحمل بارود انتصارها ورايات مجدها كان أول الدرب وبات آخره كرهاً لا طوعاً وأشواق هذا الشعب لم تتوقف عن دفع بنيه إلى الانخراط في معارك الأمة والاندفاع إلى الأمام لحماية المقدسات بدءً من ميسلون إلى معارك القدس عام ١٩٤٨.

لم تعد مسألة الدور منوطة بالكثافة البشرية فتلك الكثافة من مقتضيات الأسواق التجارية لا من مقتضيات القيادة الرشيدة الحكيمة. والقيادة الهاشمية لا تتكىء أبداً على العدد بل على النوع والعزم والعلم.

ستعود الأمة إلى الاعتراف بالدور المذهل الذي لعبته القيادة الهاشمية عندما حددت معادلة: «داعش قبل الأسد»، كما حدد الراحل الكبير الملك الحسين طيب الله ثراه معادلة: «القدس قبل كابول» في محاولة لتفادي صرف أنظار الأمة وطاقاتها عن الأهداف الكبرى للأمة.

نحتفل اليوم باستقلالنا الغالي ونحن على أهبة الوحدة وعلى أضواء أنوارها وعلى جذب ندائها، فهو استقلال وصل لا استقلال فصل.

ولعل من نافلة القول التذكير بأن صون الاستقلال وحماية المنجزات وتطوير الموارد وخلق بيئة حاضنة لتفتح الطاقات والمبادرات والابداعات تقتضي المزيد من الانفراج السياسي والانفتاح الإعلامي وتطوير وسائل الاتصال المجتمعي لتصب كلها في مجرى علاقاتنا التشاركية مع الآخر مع أمم العالم وشعوبه بعيداً عن الترهيب الذاتي الذي يمارسه تجار السياسة والدين بإطلاق «فوبيا المؤامرة» التي تستهدفنا كأمة عربية وتستهدف ديننا الحنيف.

لقد تقدمت هذه الأمة الماجدة عندما انفتحت على شعوب العالم وأممه فأخذت منها وأعطتها وأضافت إليها في مختلف الحقول كالطب والكيمياء والجبر والهندسة والخط والبناء والملاحة والعلوم والفلسفة والموسيقى والغناء والآداب وقبول الآخر وحسن التعامل معه...الخ.

ومعلوم أن الإرهاب يهدد بشدة مشروع النهضة والوحدة ويستدرج القوى العالمية الطامعة في مقدرات الأمة بدواعي مكافحة الإرهاب الذي يتلطّى بالدين ويتخذه منصة للقفز إلى السلطة بحجة إقامة دولة الخلافة الإسلامية قد ألحق ضرراً فادحا بالإسلام وشوّه صورته ومقاصده الإنسانية الجليلة أولاً ونزع ثقة العالم بالعرب الذين أصبح العالم ينظر إليهم كإرهابيين دمويين غير موثوقين ثانياً وألحق ضرراً لا يجبر بأمن الأمة ومقدراتها في سوريا واليمن وليبيا ثالثاً.

وعندما نتحدث عن تسخير الإسلام من طغمة الإرهابيين لأغراضهم ومصالحهم فإنه مطلوب بشدة الانتباه إلى محتوى «الإسلام السياسي» الذي يمكن تكييفه إلى درجة اتكاء تنظيم متوحش كتنظيم داعش عليه.

يمكن تفكيكُ مصطلح الإسلام السياسي الذي يتحرك في ظلاله المتطرفون والإرهابيون والمغالون إلى:

أ- الإسلام، وهو باقةٌ هائلة من المبادىء.

ب- السياسة، وهي حزمةٌ هائلةٌ من المصالح.

والاستحالةُ المطلقةُ تكمن في محاولة الجمع بين المبادىء المتسمة بالقداسة، وبين السياسة التي تخالطُها الدناسةُ. فلما تمّ الجمعُ المتعسفُ بين الإسلامي والسياسي، وكان لأغراض الوصول إلى السلطة، حصلنا على داعش والقاعدة وحصل أكبرُ ضرر لحق بصورة الإسلام.

من هنا تبرز أهميةُ المناداة بالفصل بين السياسة والدين، الدين بما فيه من طهر وقيم ومثل وسمو ونبل، والسياسة بما فيها من مصالح ومناورات ودسائس وخبائث ودجل.

وكان هائلاً ومدمراً تأثير مخرجات التنظيمات الإرهابية على الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الصراع التاريخي في المنطقة، ومضاعفاته غير المباشرة التي القت بظلالها السوداء على القضية الفلسطينية وعلى كفاح شعب فلسطين فإنزاح من مركز وصدارة الاهتمام العربي والدولي وبدت أحداثه وتطوراته الخطيرة أصغر من أن تلفت إليها الأبصار وأدنى من غيرها على سلّم الأولويات الناس في الإقليم تريد الأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار، أما الإسلام، دين الله العظيم، فهو ليس مهدداً البتة، بل هو في استقرار وتحديداً على هذه الأرض الأردنية الإسلامية والذين هددوه -وهم فلول إلى أفول- لم يكونوا العلمانيون، بل هم غلاة الإرهابيين المتعصبين الذين أعلنوا «الجهاد» والخروج من أجل نصرته.

وحاشى أن يكون حفظ الإسلام موكول إلى عصبة من «الإرهابيين» الطامعين المتطلعين إلى مغانم ومكاسب أو إلى أضواء الفضائيات البراقة.

الناس في الأردن كما هو جلي وواضح، تحب نظامها السياسي وتحب ملكها وتثق فيه، تثق في جيشها، تطمئن إلى جهاز المخابرات العامة وتفتخر به، الناس هنا تثق في جهاز الأمن العام والبحث الجنائي والأمن الوقائي ومكافحة المخدرات والناس في الأردن تعتز بالدفاع المدني وتثق في مدير المواصفات والمقاييس وفي مدير الغذاء والدواء وتثق في أبنائها في دوائر الرقابة والمحاسبة والجمارك والضريبة وغيرها من مؤسسات الدولة.

الأردن يحتاج إلى الإنفراج السياسي وإلى تكثيف جهود مكافحة الفساد والتهرب الضريبي، ويحتاج إلى تدعيم استقراره وإلى تعظيم استثماره.

إن تحقيق أهدافنا الوطنية الكبرى بأكبر قدر من الحاكمية الرشيدة وتحسين شروط العيش والحياة في بلادنا سيجعل من بلدنا مجدداً موئل النهضة والوحدة العربية وسيجعل من بلدنا قبلة التقدم والاستقرار والحرية.

اغتنم هذه المناسبة العظيمة لأتوجه بالتهنئة إلى سليل المجد والثورة والحرية والكرامة القومية جلالة مليكنا الغالي عبد الله الثاني ابن الحسين وإلى كل أبناء شعبنا الواحد وإلى أبناء امتنا الماجدة وكلنا ثقة أن نهضة الأمة ووحدتها واقعة لا محالة.

كل عام.. والأردن أرض العزم

مبارك أبو يامين

لا تقاس أعمار الدول بعدد السنوات التي مرت عليها وانما بما عايشته من أحداث وتطورات وواجهته من تحديات، وعليه فلا المئة عام التي عاينها الأردن التاريخي ولا السبعين التي عاشها الأردن الحديث منذ الاستقلال تستطيعان-وإن اجتمعتا- أن تكونا عمراً لبلاد كمملكتنا الدرّيّة.

معاينة الأردن منذ «نهض» في الثورة العربية الكبرى، مروراً بالاستقلال بعد أن طهّر جلالة المغفور له الملك عبد الله الاول ثرى البلاد ورسمها، وصولاً لليوم يبدو أثرها، أن الأردن عاين ما لا تطيق دولاً عظمى وذات تاريخ ممتد من آلاف السنين.

مجرد اجتراح الضفة الغربية للنهر، جعل الأردن ينمو ويتطور بقضية راسخة ثابتة، تلك هي قضيتنا الأم، القضية الفلسطينية، ثم استقرار البلاد رغم عواصف وكوارث حلت في الإقليم، يعني اليوم أن الأردن بقيادته الهاشمية الحكيمة ثابت كشجرة مباركة جذرها في الأرض وفرعها في السماء.

سبعون عاماً من الاستقلال الأردني اليوم، نفترض فيها أن تدلل على فترة تمهيدية كافية قبل الانتقال الحقيقي للدولة المدنية والديمقراطية الأقرب للكمال، تزامنا مع الخطوات الثابتة نحو بعض التوسيع المأمول في الاقتصاد.

نحن اليوم وأخيراً ورغم كل الضوائق الاقتصادية، نستطيع القول إن المساحة باتت أقرب بين الأردن الذي نحيا وذلك الذي نأمل، ورغم أننا خلال السنوات الماضية أضعنا الكثير من الفرص، وتجاهل بعض الساسة عن «سوء تقدير» أهم وصفة من وصفات «الاستقلال» الثقافي والمدني والحضاري والمتمثلة برأيي بالأوراق النقاشية التي قدمها جلالة الملك عبد الله الثاني، إلا أننا- بتقديري- قد نرى بالكثير من الإشارات ولادة جديدة لأردن أكثر حداثة وتطوراً، لا بل وأقوى، إن تفاعلنا معه.

الأردن الحديث، بجيش قوي ومؤسسات متماسكة، في عيد استقلاله السبعين يقف على اعتاب انتخابات يفترض لها أن تكون فارقة، ليس فقط كونها تجري وفقا لقانون حديث قد غادر مساحات الصوت الواحد الذي أثبت فشله على مختلف الصعد، وانما لما من المفترض أن تؤسس له الانتخابات المذكورة من حقبة من الممكن لها أن تكون حبلى بالكثير من الآمال غير البعيدة التحقيق.

الانتخابات البرلمانية المقبلة، قد تكون أكثر الاختبارات قدرة على إعادة الثقة بين الشارع ومؤسسات الدولة وإخراج مجلس برلماني قوي من رحم الشعب ومناطقه الواسعة ودوائره المحافظاتية، الأمر الذي يتطلب بطبيعة الحال الكثير من التحالفات والتوازنات المأمول منها رأب صدوع كانت قد ضربت بعض أجزاء المجتمع في المراحل الماضية.

لذا نرى أن الانتخابات البرلمانية ومثيلاتها البلدية واللامركزية طالما نضمن نزاهة عملية الاقتراع والنتائج فيها، تمهّد طريقنا نحو ديمقراطية قوامها إرادة الشارع وطموحاته.

السياسة وحدها لن تنقذ بلداً ضاق ذرعاً بالأزمات، لذا فإننا وبالمقابل، ندرك جيداً أهمية تسيير عجلة اقتصاد بحاجة للكثير من «التزييت»، إثر نهج اتبعته الحكومات المتعاقبة شارك مع المشكلات الإقليمية المجاورة باستنزاف السيولة في البلاد.

نعلم ذلك جيداً، وندرك أيضا أننا بحاجة حلول جذرية بدأت ارهاصاتها بما ينتجه صندوق الاستثمار من تطلعات وتخلص إليه الشراكة الأردنية السعودية من منجزات، والتي نبتهل لله أن تؤت أكلها سريعا ويلمسها المواطن الأردني بالَسرعة التي يستحق، خصوصاً والكل يشعر بأن الضيق الذي أحاط بالبلاد خلال الأعوام الماضية من تهجير ولجوء واشتعال حروب في الجوار، إلى جانب كل التشدد والتطرف الذين توحشا هنا وهناك، لا بد له من انزياح وازالة.

نعم صحيح، نقف على اعتاب سبعينية الاستقلال، ما يعني أن الدولة اليوم الفت استقلالها وبحمد الله استقرت عليه، لا بل وتبني عليه مجدها بعناصره التي عمادها استقلالية السلطات والمحاسبة، والكفاءة والمواطنة والمدنية التي لا يمكن لدولة مستقلة أن تفرط بواحدة منها، خاصة ونحن نرى مئوية الثورة العربية الكبرى- التي نتج عنها في زماننا الأردن التاريخي بضفتي النهر- تتزامن بصورة جميلة مع ذكرى ولادة الأردن الحديث، ما يعيد تنبيهنا ولفت أنظارنا للقضية الأردنية الأصيلة، والمتمثلة بالضفة الأخرى لنهر الأردن الرقراق، وما قدمه الأردنيون من تضحيات في سبيل بلادهم واستقلالها وفي سبيل ذرات الرمال في ضفتي النهر.

بلادنا اليوم، آمنة مستقرة ومطمئنة باستقلالها، وهذا لا خلاف فيه إلا أن الأهمية تكمن في أن لا نغفل أن السبعين عاماً قد تكون فترة كافية- لاسمح الله- لينسى بعض أبنائنا ما قاساه أجدادهم للوصول للاستقلال والحصول عليه، وبذلك قد يلجأوا بأي صورة من الصور ولأي حال من الأحوال للآخر والأجنبي الذي قد يكون أي جهة تجذب الشباب وتستغل حاجاتهم لترويج نفسها.

لذا ولحماية وصيانة استقلالنا علينا ان نعالج كل خلل في مجتمعنا، لنحصنه ضد أي إشكال قد يسبب له تبعية من أي نوع، خصوصاً في وقت إن كان يعاني فيه العالم أعصابا مشدودة مرة، فنحن نعاني من ذلك أضعافا مضاعفة.

اليوم، نرى الشباب في الأردن أكثر الفئات الموجودة، ولولا لفتات ومبادرات ملكية حقيقية وتفاعلية لكانت أكثر الفئات تهميشا، وهو ما قد يهدد أمن الفئة المذكورة- لا سمح الله- ويهددنا جميعاً، رغم أن الشباب اليوم هم «زمرّد» الأردن وماسه، الذي قد يحوّل البلاد إن تم صقله وتطويره من دولة في العالم الثالث تعاني الضوائق وتشتكي لبلد منتج قائم على ذاته، وهو حصراً ما عوّل عليه الملك عبد الله في خطاب العرش الذي أوعز فيه لصندوق استثمار جديد يقوم على تنمية البلاد بدلاً من أي مساعدات أو قروض.

لذا، نرى أن الفوز بأردن كالذي نحب يتطلب منا فقط الأخذ بأيدي هؤلاء وتحويلهم من عالة على مجتمعهم بسبب ما فرخته الظروف وسوء التقدير في البلاد من أزمات فقر وبطالة، لمنتجين مفيدين خصوصاً وبلادنا تحوي العدد الأكبر من المتعلمين بالإقليم، وذوي الكفاءات غير المحدودة.

إننا اليوم بحاجتنا جميعاً لنحتفل كل عام بكسر قيد جديد يكبلنا، وفتح صفحة بيضاء ناصعة إضافية مع قيم الحياة المدنية الديمقراطية المستنيرة والتي لا تليق إلا بدولة كالأردن ومحافظاتها جميعاً، ولا تصح إلا لشعب كالأردنيين من شتى الأصول والمنابت والخلفيات والقوميات.

كل عام واستقلالنا أنضج، وثمره طيب مبارك فيه لابنائه وضيوفه، ومحرّم وعلقم بجهود مؤسساتنا الأمنية على أي يد غريبة تنوي غدرا او خيانة.. كل عام والأردن أرض العزم واغنية الظبى ورادّ الصبا للشرق كله بحكمته وقيادته المستنيرة الراشدة.

ريادة على طريق النهضة

نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن

في الخامس والعشرين من أيار من كل عام يحتفل الأردن بعيد الاستقلال، تلك المناسبة المجيدة التي حقق خلالها الأردن بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه إنجازات سياسية وإعلامية واقتصادية وثقافية تعتز بها الأسرة الأردنية لكونها شملت مختلف المحافظات والمواطنين. فهذه المناسبة تمنح كل عضو في هذا المجتمع فرصة ذاتية لتقييم وترسيخ عظم الإنجازات التي تحققت في عهد جلالة الملك التي كانت وما تزال محط أنظار مختلف بلدان العالم، سواءً من حيث تعزيز عوامل الأمن والاستقرار بشتى مجالاته، أو ترسيخ مبادئ الديمقراطية ومأسسة الدولة، أو رفع مستوى أداء وكفاءة التنمية الاقتصادية، وسعي جلالته حفظه الله الدائم للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتوفير سبل العيش الكريم لأبناء وبنات الوطن، إلى جانب مبادرات ومكارم جلالته التي لا تنتهي في هذا المجال مما أدى إلى تبوأ الأردن مكانة مميزة على الخارطة الاقتصادية والسياسية العالمية.

في هذا اليوم المجيد نستذكر أسلوب جلالته المتميز في الممارسة الديمقراطية وتطبيق مبادئ الشورى بين المواطنين ونهج القدوة في القيادة حيث يقوم على استنهاض الهمم واستنفار الروح الوطنية للمشاركة في مسؤوليات العمل الوطني. وحرصه على اللقاء المباشر مع المواطنين في مواقعهم وبواديهم ومدنهم من خلال جولاته الميدانية المنظمة لأرجاء الوطن للإطلاع على احتياجات المواطنين والنهوض بمرافق الدولة وتدعيم أسسها وبنيانها لبناء دولة عصرية متقدمة يفخر بها أبناؤها، والتوجيهات الدائمة لجلالته للحكومة لتنفيذ حزمة من الإجراءات الرامية إلى حماية المواطن الأردني الذي يوليه أهمية كبرى ويضعه نصب عينيه وعلى رأس أولوياته الشخصية، ويستحوذ على تفكير جلالته وقلقه الدائم.

جلالته يمتلك الروح القيادية الفذة ويعمل بلا كلل ولا ملل لجعل الأردن في مكانة متميزة بين دول العالم، ويفاخر العالم بالقوى البشرية المؤهلة والمدربة في الأردن التي يتمتع بكفاءة عالية المستوى لانطلاقة الاقتصاد الأردني، الأردن بنى شبكة علاقات اقتصادية قوية مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع دول العالم.

وبجهود جلالته حفظه الله ورعاه غدا الأردن يمتلك القدرة على احتضان الاستثمارات والأعمال بخاصة في ظل الظروغ السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة فهوموطن الأمن والأمان والاستقرار، علاوة على توفر مخزون كبير من الفرص الاقتصادية والمشروعات الاستراتيجية الكبرى تتركز بقطاعات حيوية.

غرفة تجارة الأردن التي تضم تحت مظلتها ١٦ غرفة تجارية و١٠ قطاعات تجارية تضم ما يزيد عن ١٢٠ ألف عضو، تعمل يداً بيد مع أجهزة الدولة والقطاع العام لأجل تعزيز جسور التعاون والتنسيق بينها من خلال شراكة حقيقية فعالة يؤكد جلالة الملك حفظه الله على أهمية الشاركة الحقيقية إنطلاقاً من إيمانه بدور القطاع الخاص كمحرك أساس للتنمية والانتاج، حيث أن الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن تُفضي إلى تحقيق المصالح الوطنية العليا.

ويؤكد القطاع التجاري بأنه سوف لن يتوانى عن التعاون بجميع أشكاله مع الحكومة بوزاراتها ومؤسساتها المختلف للارتقاء بهذه الشراكة، فالقطاع الخاص الأردني بمؤسساته وقطاعاته كافة يمثل الشريك الأساسي والمهم للحكومة في جميع البرامج والخطط والجهود الوطنية، وقد أثبت قدرته على مر السنين على تحمل مسؤولياته بكل إخلاص وكفاءة واقتدار، كما ساهم في نهضة وتطور الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجاته خلال العقود الماضية، وقد اتسع دور وأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعد أن أخذت معظم دول العالم بتطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي ارتكزت على تخفيف دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاستثماري المباشر واقتصاره على تنظيم السوق وآلياته المختلفة، وبالتالي تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره الهام في النشاط الاقتصادي وقيادة عجلة النمو بشكل حضاري ينسجم مع المتغيرات والمستجدات الدولية.

إن بصمات إنجازات جلالته الكريمة كالشمس الساطعة، أدعو الله العلي القدير أن يحفظ جلالته ويُديم عزه لتزداد الإنجازات وتتحقق المزيد من الأمنيات في ظل توجيهاته وقيادته الحكيمة، وليظل رائد شعبه وأمته يرفع راية العز والفخر لبناء الأردن النموذج والمستقبل الزاهر لأبنائه.

نحن والاستقلال

المحامي إبراهيم أبو العز

يعيش الإنسان في أيام كثيرة ذكريات لها في الوجدان معنى وحضور وتعود عليه بفائدة كبيرة ومتنوعة ويأخذ منها الدروس والعبر في الأفراح وغيرها ومنها ما يكون ذكرى خاصة وأخرى عامة ونحن في هذه الأيام وفي هذا الوطن العزيز علينا والذي نعتبر أن الحفاظ عليه وحمايته واجب وعبادة نتقرب بها إلى الله عز وجل كما هو قدوتنا النبي العربي الهاشمي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نعيش ذكرى وطنية عزيزة على كافة أبناء هذا الوطن وهي ذكرى الاستقلال كيف لا وقد درسنا وتعلمنا كيف كان حال هذا الوطن قبل الخامس والعشرون من شهر أيار عام ١٩٤٦ وما هو عليه الآن فلقد عاش الأردنيون قبل الاستقلال التبعية للاستعمار فلا حرية اجتماعية ولا نظرة سياسية مستقلة، ولا نظام اقتصادي أو ثقافي وغيره، وكل هذا أوجب على قيادة هذا الوطن الحكيمة وشعبه الوفي أن يسعى للاستقلال والحرية وكان له ما كان، فبدأت الانطلاقة لبناء وطن عزيز كريم يتمتع بحرية واستقلالية دون أدنى تبعية لأي جهة كانت على وجه هذه البسيطة.

فمنذ ذلك التاريخ والأردن يخطو بخطى الواثق نحو البناء وذلك بسواعد كافة أبنائه وبقيادة هاشمية حكيمة كان لها الدور الأكبر في بناء هذا الوطن مؤسسات علمية وثقافية وسياسية، وبناء جيش عربي هاشمي مصطفوي كان له الدور الأكبر في حماية هذا الوطن العزيز وما زال.

ونحن إذ نعيش في هذه السنوات العجاف سياسياً وفي منطقة ملتهبة في دول الجوار إذ نقول: إن واجبنا لم يعد كما كان سابقاً ، بل ما هو مطلوب من الجميع يجب أن يتجاوز الشيء الطبيعي وذلك للحفاظ على هذا الوطن والذي ما بُني إلا من خلال سواعد أبنائه ومنذ لحظة الاستقلال الأولى، فالجيل الأول الذي بنى هذا الوطن وقدم الغالي والنفيس لبنائه والحفاظ عليه وطناً عزيزاً لينعم كما هي الأوطان الأخرى بالنسبة لمواطنيها كل ذلك يُوجب علينا استمرارية العطاء والحفاظ على المنجزات التاريخية التي أوجدت وطناً فهذا الوطن الذي نفاخر به الأمم ويشار إليه بالبنان يحتاج إلى شكر البناة الأوائل من قيادة مخلصة حبا الله بها الأردن ورجالاته الأوائل، وهنا نقول أن الحديث عن الاستقلال ليس شعاراً يتغنى به بل هو تضحيات وعطاء لجيل بعد جيل.

كذلك إذ نُفاخر بهذا الوطن بمنجزات على كافة الأصعدة منها التعليمي ودليل ذلك ما يتمتع به أبناء الوطن من درجة علمية عالية وكذلك ثقافية مشهود لها وسياسية يُقتدى بها وبكافة نواحي الحياة الأخرى، فالكل يعلم ويشاهد ويرى ما يجري حولنا من دمار وقتل وتشريد لأخوة لنا في أوطانهم لذلك حري بنا أن نقف صفاً واحداً قيادةً وشعباً وجيشاً لحماية هذا الوطن ومقدراته وعدم المساس به من أي جهة كانت وهذا هو حال الأردنيين على مدار التاريخ فبحمد الله عز وجل ما كان هذا الوطن إلا آمناً مطمئناً دليل ذلك أنه كان ولا يزال ملاذاً للأخوة العرب المهاجرين من أوطانهم نتيجة ما يتعرضون له هناك من حروب فهو موطن المهاجرين والأنصار.

لذلك يجب على أبناء الوطن كافة الوقوف صفاً واحداً لمواجهة ما نشهده من تطرف في هذه الأيام وباسم الدين الحنيف وهو منه براء ونحن إذ نعيش على ثرى هذا الوطن بكافة مكوناته وشرائحه نعيش شعباً واحداً متآلفاً خلف قيادة نؤمن بها ونسير خلفها، ونعيش مسلمين ومسيحيين ومن كافة المنابت والأصول في هذا الوطن كمواطنين متحابين نؤمن بوجوب بناء وطن عزيز كريم متقدم لندعو الله عز وجل أن يديم على وطننا هذا كافة نعمائه من أمن وأمان ومحبة وتآلف.

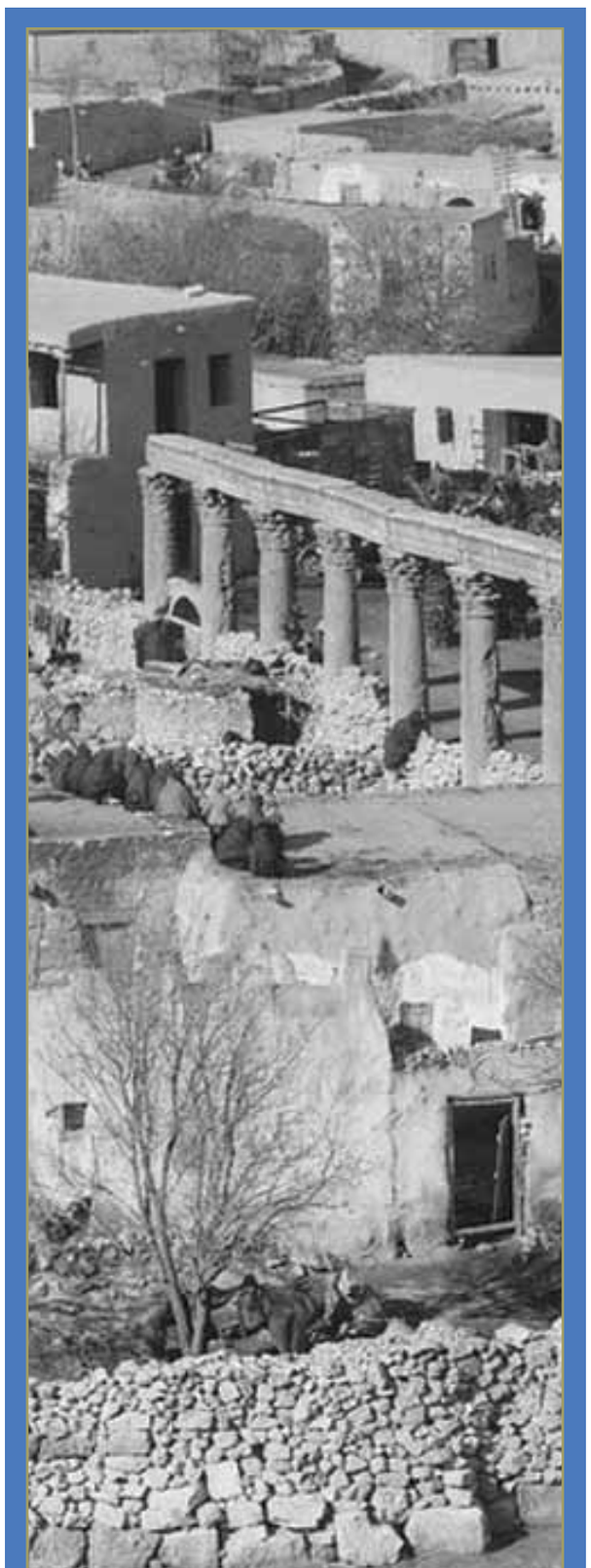

الأمــن الوطنــي الأردنــي

العين عبدالله آل عيون

لم يصل الأردن إلى مرحلة الاستقرار منذ استقلاله الذي نحتفل بسبعينيته، إلا بتبني استراتيجية لأمنه الوطني الذي عبر عن حماية قيمه ومصالحه وحماية استقلاله السياسي وحماية أمن وطنه ومواطنه في الداخل والخارج.

منذ أن هبط سيدنا آدم على الأرض وتكاثر نسله من بعده والنزاع مستمر بين بني البشر، وهذا يوجب بلا شك أن يقع القتل بين الأفراد والقتال بين الجماعات، وبما أن الإنسان مدني بطبعه والاجتماع الإنساني ضروري لأن الإنسان لا يستطيع العيش في عزلة، فقد كون الأسرة ثم القبيلة ثم الأمة والدولة، وقد نجح الإنسان في الوصول إلى مرحلة سامية من المدنية عن طريق تطوير المجتمعات التي يعيش فيها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ويتكون المجتمع من مجموعة من الأشخاص أو الجماعات تنشأ بينها علاقات اجتماعية متعددة ينتج عنها نشوء مصالح مشتركة يسعى أفراد المجتمع إلى المحافظة عليها عن طريق تشغيل علاقاتهم المختلفة وتنظيمها، ونشأ في هذا المجتمع سلطة متميزة تتولى المحافظة على مصالح المجتمع وأمنه.

وكانت العلاقات بين الجماعات والدول في العصور القديمة والعصر الإغريقي والعصر الروماني والعصور الوسطى تتسم بطابع العداء والحروب المستمرة بدون ضوابط تُحد من أعمال القسوة والوحشية. وكان كل شيء مباحاً لدحر العدو وقهره وكان السلطان للقوة والحق للأقوى. وكانت الحرب وسيلة مشروعة لحل النزاعات بين الدول ونمطاً معترفاً بالآثار التي تنتج عنها، وكانت كل دولة تختص بالمحافظة على مصالحها القومية المتصلة اتصالاً وثيقاً بالمحافظة على أمنها.

ولم تصل المجتمعات إلى مرحلة الاستقرار وبناء الدولة الحديثة إلا بفضل توفير الأمن لهذه المجتمعات، لأن الأمن حاجة أساسية من حاجات الإنسان منذ بدء الحياة، وعنوان مدنيته وحضارته.

وللتدليل على أهمية استمرارية المحافظة على الأمن الوطني لابد في هذه العجالة عرضه مفاهيمياً ومتطلباته ومستويات تحليله.

مفهوم الأمن الوطني

الأمـن القومي: هو الجهود التي تُبذل على مستوى الدولة ككل إبتداءاً من رئيس الدولة والجندي والعامل والفلاّح لتحقيق سلامة الدولة ورفاهيتها وهيبتها. هذه الجهود متنوعة، سياسية، عسكرية، اقتصادية، نفسية وثقافية. فالأمن القومي هو مجموع المصالح القومية للدولة.

الأمـن الوطني: هو مجموع الخطط والوسائل والاستعدادات والترتيبات التي تتخذها دولة ما لتأمين الأهداف والمصالح الوطنية للدولة وقيمتها والمحافظة على كيانها وضمان استقرارها وسيادتها من أي تهديد داخلي أو خارجي والمحافظة على مواطنيها وسلامتهم.

إن الأمـن ظاهرة موجودة وقديمة قدم الاجتماع السياسي، فالتعبير جديد ولَكن الظاهرة معروفة تاريخياً، فمنذ تبلورت جماعات سياسية لها ذاتيتها وقيمها ومصالحها، أُثيرت مسألة الدفاع عن المصالح والقيم الخاصة بالجماعة، فقضية الأمـن ترتبط بتمايز الجماعات وإدراك كل منها لخصوصيتها إزاء الأخرين. ومن خلال هذا الإدراك تنمو مصالح وقيم، وتظهر أخطاء وتهديدات، وتمتد شبكة معقدة من علاقات التحالف والصراع والعداء والصداقة والدبلوماسية والحرب. ويرتبط الأمن بالقدرة العسكرية للدولة، وينطلق من أن مسؤولية تحقيق الأمـن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات والأمن العام والاستخبارات.

إن أحـد إلتـزامات الدولة هو الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الدولة، وكل دولة من دول العالم يدفعها كل من حب البقاء والاستمرارية كي تتصرف تلقائياً، أو عن تخطيط مسبق لتحقيق هذا البقاء، وإن كل ما تقوم به الدولة في هذا السبيل هو إنعكاس للتفاعل بين مفهوم الأمـن الوطني للدولة والظروف والتهديدات التي تحيط بها. ولما كانت هذه التهديدات مختلفة من دولة وأخرى، اختلفت السياسة التي تنتهجها الدول في إطار مفهوم الأمـن الوطني الخاص بها، وهدف الأمن الوطني هو حماية وتنمية القيم الوطنية والحفاظ على المصالح الحيوية لا سيما القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبقاء الدولة والحفاظ على سيادتها وإستقلالها، والمحافظة على مواطنيها وسلامتهم.

إن مـن واجـب الأمـن الوطنـي إحتواء الأخطار الداخلية والخارجية ومعالجتها، كما أن السياسة الخارجية للدولة تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على أمنها الوطني، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه سياسة الدفاع في وضع الخطط اللازمة للتسليح وتعبئة الإمكانيات والطاقات، ووضع الاستراتيجية اللازمة لمواجهة أي طارئ.

إن السياسة العامة للدولة تهدف إلى تحقيق المبادئ والأهداف والمصالح الوطنية التي تشكل في مجموعها ما يُعرف بالأغراض الوطنية، كما أن الدستور والقوى السياسية والاقتصادية والحربية تساهم كلها في إعطاء الدولة القوة في الاستمرار وتحمل المسؤوليات.

إن الأمن هو الاستراتيجية العليا للبلاد، وهو يدور حول مصالح أو غايات وقيم يجب الدفاع عنها، وتهديدات وأخطار ينبغي الوقوف ضدها.

إنه من الأهمية بمكان الانتقال بالأمن الوطني من مفهوم الأمن المجرد إلى سياسة الأمن. ولذلك يجب التمييز بين الأمن الوطني كمفهوم وبينه كسياسة. فعلى المستوى النظري كمفهوم تدخل في تكوينه اعتبارات عديدة وهو نقطة إلتقاء ومحصلة تفاعل مجمل السياسات الداخلية والخارجية. أما من حيث كونه سياسة فهو يتضمن أهدافاً محددة وأولويات لها درجات مختلفة من الأهمية والإلحاح والإضطرار.

متطلبات تحقيق الأمن الوطني أو الشروط الذاتية الضرورية للأمن الوطني:

ارتبـط مفهوم الأمـن الوطني بالدولة، وبوجود وحدة للقرار السياسي تترجم مفهوم الأمن القومي إلى سياسات وإجراءات، وتملك حق الحسم والتوجيه وهذه السياسات لتحقيق الأمن تتطلب:

١- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى حمايتها أو تحقيقها والوصول إلى نوع من الإتفاق أو الرضا العام بخصوصها.

٢- تحديد الأخطار أو التهديدات التي تواجه الدولة أو المجتمع والوصول إلى نوع من الإتفاق أو الرضا العام بخصوصها.

٣- تحديد السياسات والأدوات والخطوات اللازمة لتحقيق هدفي حماية المصالح والقيم أو مواجهة الأخطار.

٤- بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات ومتابعة التنفيذ وتطويرها باستمرار.

■ مستويات تحليل الأمـن الوطني أو القومي للدولة

تُحدد مستويات الأمن الوطني أو القومي في ثلاثة:-

١-مستوى داخلي يرتبط بحماية المجتمع من محاولات الاختراق أو التغلغل، وتحقيق الاستقرار على كل الأصعدة.

٢-مستوى إقليمي يرتبط بالعلاقات الإقليمية للدولة.

٣-مستوى دولي يُشير إلى نشاط الدولة في المحيط العالمي. وأمن دولة ما هو إلا خلاصة التفاعل بين المستويات الداخلية والإقليمية والدولية مما يجعل عملية تحقيق الأمن الوطني ذات طابع حركي متغير.

والحديث عن الأمـن الوطني لا يمكن أن يقفز على مصالح الدولة صاحبة العلاقة أو يتجاهل مصالح دول المنطقة التي تربطها صلات جوار بالدولة أو الدول المعنية. كما لا يمكن أن يستبعد مصالح المجتمع الدولي والأسرة الدولية، هذه المصالح المتشعبة لا تتطابق بالضرورة، ولكن ثمة قاسم مشترك بينها، ويمكن أن تلتقي في إطاره. والمشكلة في إيجاد صيغة معينة لا تثير حفيظة الآخرين، وهنا يأتي دور السياسة الأردنية ذات الطابع الحركي المستمر.

الأمـن الوطني الأردنـي وارتباطه بنظام الأمن العربي (الأمن القومي العربي):

إن مفهوم الأمن الوطني الأردني هو حماية القيم والمصالح الوطنية وحماية الاستقلال السياسي وحماية أمن الوطن والمواطن في الداخل والخارج. إن محتوى الأمـن الوطني الأردنـي وبناء القوة الذاتية يهدف إلى دفع الأخطار وردع التهديدات وتحقيق المصالح والأهـداف الأردنية والعربية، وأن تعزيز هذا الأمـن وصونه يتم بالتنسيق بين السياسة الخارجية وسياسة الدفاع بتوافق كامل مع الأجهزة الأمنية المتمثلة في المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية والأمن العام والدفاع المدني.

إن الخطة الاستراتيجية للأمن الوطني الأردني تهدف بالإضافة إلى تحقيق المصالح الحـيوية والأهـداف الوطنية وحمايتها، تهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة للدول العربية الشقيقة ترجمة عملية لمواقف الأردن القومية. فالأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وقد تأسست المملكة الأردنية الهاشمية على قاعدة الفكر السياسي الوحدوي للثورة العربية الكبرى.

وإنعكس ذلك على الدستور الأردنـي والتشريعات الأردنية، وتعاقب تشكيل الحكومات في الأردن بإعتبار أن الأردن موئلاً لكل أحرار العرب. والأردن عضوفي الجامعة العربية وملتزم بميثاقها ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ويسعى لتحقيق الأمـن العربي من خلال السعي لتحقيق الأهداف القومية والمرحلية للأمة العربية، وتحديد الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الأهداف عن طريق الألتزام بقرارات الجامعة العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك.

إن نظام الأمن العربي يتألف من أنظمة أمن فرعية، وهي أنظمة الأمن الوطنية في الأقطار العربية. وهذه الأنظمة الفرعية تتكامل مع نظام الأمـن العربي سواء كان مؤسساً على النظام الإقليمي (الجوار الجغرافي) أو كان مؤسساً على الأساس القومي العربي بما فيه من تمايز ثقافي وعمق تاريخي وحضاري. وفي حالة تحقيق نظام الأمن العربي وتكامله ينعكس إيجاباً على أنظمة الأمن الوطنية العربية، سواء تعلق الأمر بالتهديدات الخارجية أو الداخلية. وفي حال عدم تحقيق نظام الأمن العربي وعدم تكامله حيث يؤدي إلى عدم قدرة أي دولة عربية على حدة من مواجهة الأخطار والتهديدات والإعتداءات الإقليمية والدولية، ويستمر التنافس بين الدول الطامعة حيث أن التنافس الدولي يكون عادةً على أسلاب الضعفاء. وفيما يتعلق بالتهديدات الداخلية فإن تحقيق نظام الأمن العربي يساهم إيجابياً في تخفيفها أو القضاء عليها، حيث أن النزاعات العربية وليدة عدم وجود وفعالية نظام الأمن العربي. ومع وجوده وفعاليته تنتهي النزاعات العربية وينتج عن ذلك وقف أعمال التسلل وعدم تشجيعها، ووقف منح التسهيلات والقواعد على الأراضي العربية للقيام بأعمال تخريبية واغتيالات والعبث بأمن بعضها البعض.

إن نظام الأمن العربي يتجاوز مفهوم الأمن الإقليمي القائم على الجوار الجغرافي، بإعتبار أن العلاقات التي تربط بين البلاد العربية والتحديات المشتركة التي تجابهها، والمصالح الموَحدة التي تشهدها سوياً تجعل من الأمن العربي أمراً مختلفاً عن مجرد الأمن النابع من حقيقة الجوار الجغرافي، فهو يعكس توجهاً سياسياً نظامياً يستند إلى تجانس ثقافي فريد، وله عمق تاريخي وحضاري خاص. ولذلك يميّز بين الأمن الإقليمي العربي القائم على الجوار الجغرافي، ونظام الأمن العربي الذي يشير إلى المصالح والقيم والتهديدات المشتركة للأمة العربية.

ويتوافق نظام الأمـن الوطني الأردني مع نظام الأمـن الإقليمي ونظام الأمـن الدولي على أساس تحقيق السلم والأمـن الدولي، ولا يتعارض معهما حيث أن للأردن مصلحة مشتركة في حفظ السلم العالمي من واقع الإدراك المسؤول بأن أي تهديد للسلام في أي مكان في العالم يجب أن يُنظر إليه بإعتباره تهديداً لسلام جميع أعضاء المجتمع الدولي.

مرتكزات الأمن الوطني الأردني ومؤسساته

■ أولاً: قيـادة جلالـة الملـك عبـدالله الثاني ابن الحسين:

إن وجود قيادة سياسية شرعية تحظى بالقبول الجماعي الطوعي، وقديرة وقويّة على رأس السلطة تعتبر من المقومات الأساسية والعوامل الهامة في تعزيز وحماية الأمـن الوطني. فجلالة الملك يعتبر شخصياً أهم فريق في تنفيذ السياسة الأردنـية، وذلك بتوظيف علاقاته الشخصية مع زعماء العالم لهذا الغرض، فشخص جلالة الملك المتسم بالعقلانية والاعـتدال على خلفية خبرته الطويلة في الحكم وفي الشؤون الدولية، تمنح جلالته المصداقية التي تسهل له تأسيس روابـط شخصية متينة مع زعمـاء العالم، وعلاقات ثنائية راسخة بين الأردن والدول الاخرى. فهذه الروابط وتلك العلاقات هي بالواقع أهم موارد الدولة التي يلجأ اليها الأردن في إدارة سياسته الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي لأن هذه الروابط والعلاقات تضمن للأردن مصالحه بالطرق السلمية، وهي التي تفسّر زيارات جلالة الملك المتوالية لمختلف العواصم. ولا ننسى أهمية قيام جلالة الملك شخصياً في رسم السياسة وإدارتها والإشراف على تنفيذها معتمداً على حكمته وعلى علاقاته وسمعته في الوسطين الأقليمي والدولي.

وتعتبر السياسة بالنسبة للأردن أهم أداة لاستقراره وأمنه وازدهاره. فالقيادة السياسية الحكيمة هي التي تضمن أمنها الوطني دون اللجوء الي استخدام القوات المسلحة.

ان الرؤية الاصلاحية لجلالة الملك كما جاء في الورقة النقاشية الخامسة تقوم على ثلاث ركائز وهي ترسيخ متدرّج لنهج الحكومات البرلمانية تحت مظلة الملكية الدستورية، معززاً بمشاركة شبه فاعلة أو ما وصفه جلالته بالمواطنة الفاعلة.

إن الأردن وبمنعته المعروفة يواجه تحدّيات اقليمية غير مسبوقة تحيط به وترهق اقتصاده، ورغم هذه التحديات فإن عمليه الاصلاح السياسي مستمرة.

فقد نجح الأردن في إيجاد ربيع أردني خاص به ومعني في تسريع وتيرة الاصلاحات المتدرجة لتقوم على اشراك جميع فئات المجتمع في العملية السياسية لتمكين المواطنين من القيام بأكبر دور ممكن في صنع القرار عبر ممثليهم المنتخبين، وعليه فإن تعميق الديمقراطية في الأردن يترجم عملياً عبر تعميق تجربة الحكومات البرلمانية للوصول الى مرحلة متقدمة من الممارسة التي تتولى فيها الكتلة الحزبية أو الأئتلافية ذات الأغلبية النيابية، أو ائتلاف من الكتل، تشكيل الحكومات في حين تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل من رقابة على الحكومات ومساءلتها وتقديم برامج بديلة وضمان التداول الديمقراطي للحكومات.

وأهـم محطات الانجاز التي تمّ تحقيقها هي:-

- إقرار تعديلات دستورية ترسّخ منظومة الضوابط العملية لمباديء الفصل والتوازن بين السلطات وتعـزّز الحريات، وتستحدث مؤسسات ديمقراطية جديدة وهي:

- انشاء محكمة دستورية تختص بتفسير الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذه بما يضمن احتدام حقوقه وحرّيات جميع المواطنين وفقاً للدستور.

- استحداث هيئة مستقلة للانتخاب لإدارة الأنتخابات النيابية أو البلدية وغيرها وضمان نزاهة وشفافية الأنتخابات النيابية او البلدية من خلال الاشراف عليهما.

- استمرار العمل في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمسائلة تبنى على مخرجات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية ولجنة تقييم التخاصية، وتستند الى سلطة قضائية قوية ومستقلة وعدد من المؤسسات الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وديوان المظالم وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

- انجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية والتي دخلت حيّز التنفيذ أو قد شملت هذه الحزمة:

١- قانون الانتخاب.
٢- قانون اللامركزية.
٣- قانون البلديات.
٤- قانون الأحزاب السياسية.

وقد شكلت هذه القوانين التي أقرها مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب رافعة لتطوير واستقرار الحياة السياسية في البلاد.

■ ثانياً: السياسة الخارجية:

إن جلالة الملك هو الذي يرسم السياسة الخارجية الأردنـية ويصوغها استناداً إلى معلومات وتقارير ودراسات معدّة من قِبل أجهزة ومؤسسات الدولة الأردنية وبالتشاور مع المسؤولين المطلعين.

وقد أولى جلالة الملك اهتماماً خاصاً بالسياسة الخارجية لأرتباط الأردن بصورة قوية بالشؤون الخارجية ومواجهته لتحديات اقليمية غير مسبوقة. وقد تجلى ذلك من خلال إشراف جلالته على الدائرة الخارجية. إن خبرة جلالة الملك الطويلة بالشأن الدولي ومكانته المرموقة عالمياً تمكنه دوماً من إجـراء الأتصالات مع الزعماء من مختلف أنحاء العالم لمتابعة وتحقيق أهداف السياسة الأردنية الخارجية.

إن للمملكة الأردنية الهاشمية مصالحها الوطنية في بقاع كثيرة من أنحاء العالم، كما أنها تتأثر بالكثير من الأحـداث العالمية، وفضلاً عن ذلك فإن مصالح الدولة تحددها المـواقف والأحـداث التي تؤثر على هذه المصالح، ولذلك يمكن تحديد السياسة الخارجية بأنها نتاج التفاعل بين المصالح والقيم الوطنية، وبين وضع دولي معيّن أو منطقة إقليمية تتسم بميزات معينة.

ويحـرص الأردن على تطوير علاقات متوازنة مع دول العالم لدعم الموقف السياسي الأردنـي، ولـرفد التنمية الأردنـية، وبذلك يحافظ على أمنه الوطني من خلال التأييد الدولي لمواقفه ومساندتها.

■ ثالثاً: القوات المسلحة الأردنية:

تشكل القـوات المسـلحة إحـدى أدوات السياسة الأقليمية الأردنية على مستويين:

-ردع الخصوم ومنعهم من تنفيذ السياسات الحرجة والمـؤذية لـلأردن، والعمل الـدؤوب لتكون جزءً من القوات المسلحة العربية دفاعاً عن الوطن العربي.

- الأستعداد للعب دوره الاقليمي على صعيد مساعدة حلفاء الأردن الطبيعيين في المنطقة وعلى وجه التحديد دول الخليج العربي. وتعتبر القوات المسلحة دعامة الحكومة الرئيسية، ولا يعمل ضباطها أوأفرادها بالسياسة لغايات الإبقاء على الاحتراف العسكري لهذه القوات. فقد تعمل القوات المسلحة كمنضدة لسياسة الدولة الأردنية،لكن ضباط هذه القوات لا يضعون هذه السياسة. ولا شك أن الائتلاف بين القيادة السياسية في البلاد التي يمثلها القائد الأعلى والقوات المسلحة هو عامل مهم في الاستقرار السياسي والأمن الوطني الأردني.

وقد وضع الأردن استراتيجيته العسكرية على أساس الدفاع على المستوى الأستراتيجي، والتعرض على المستوى التعبوي. ويتلخص دور قواتنا المسلحة الأردنية – الجيش العربي في حماية الأمن الوطني كما يلي:

١- القـوات المسلحة الأردنـية – الجيش العربي – حامي الحمى يقوم بواجبه الرئيسي وهـو الـدفـاع عـن أراضـي المـملكة الأردنـية الهاشمية وحماية حدودها ضد الأخطار الخارجية وتقوم بمنع عمليات التسلل والتهريب على الحدود وحمايتها ومراقبتها على مدار الساعة، وكان لنشامى المناطق العسكرية وقوات حرس الحدود الدور الأكبر في ذلك، وتتعامل مع التبعات الأمنية لما يحدث في دول الأقليم، فقد استمرّت بالتعامل بكل كفاءة واقتدار مع اللاجئين السوريين خلال الأعوام الماضية والذين بلغ عددهم مليون ونصف مليون لاجيء سوري على أرض المملكة الأردنية الهاشمية وقدمتا كل خدمة ومساعدة.

٢- لم تكتفي قواتنا الباسلة بتحقيق الأمن الوطني داخل حدودها بل تعداه الى ما قد يهدده مستقبلاً حيث قام نسور سلاح الجو الملكي الأردني بدك معاقل المتطرفين في عقر دارهم وقدموا الغالي والنفيس لتحقيق ذلك.

٣- وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي– بدور رئيسي في الأمن الوطني وتتعدد أشكال الخدمة التي يقوم بها سلاح الهندسة الملكي ومنها:-

- تدريب موظفين من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة على أحدث أساليب التعامل مع المواد الخطرة والاستجابة للحوادث المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة.

- إعادة البحث والتفتيش عن الألغام في مشروع تطهير خط غاز البرومين – البوتاس ضمن منطقة غور الصافي. وإعادة البحث والتفتيش عن الألغام في منطقة الكرامة، والتخلص من هذه الألغام.

٤- وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – من خلال سلاح الجو الملكي بواجبات متعددة لتحقيق الأمن الوطني من خلال:

- تنفيذ رحلات مداهمة للمجموعات المسلحة في مناطق المملكة المختلفة والتي تقوم بسلب وسرقة ممتلكات المواطنين.

- وتنفيذ رحلات مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة في المناطق النائية في المملكة وخصوصاً المناطق الحدودية والصحراوية.

- تنفيذ رحلات مسح أمني فوق المناطق الحساسة والابلاغ الفوري لمركز القيادة والسيطرة عن أية حوادث أمنية مخلة بالأمن والاستقرار.

-وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي –بدور فاعل في تحقيق الأمن الوطني من خلال هيئة الاتصالات الخاصة، من خلال دراسة وتنفيذ مشاريع أنظمة الحماية والمراقبة الألكترونية للمؤسسات الأمنية والحكومية، وتأمين المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية بكافة أنواع خدمات الأتصال، وتشمل التقليدي او التشاركي الذي يؤمن جميع هذه الجهات باتصالات ذات جودة عالية وتبادل للبيانات تحت مختلف الظروف.

وقد ساهمت القوات المسلحة الأردنية في تطوير البلاد وذلك بالمساعدة في تنفيذ خطط التنمية وتقديم العون للوزارات والبلديات في قيامها بواجباتها، وتقديم الخدمة للمواطنين. فقد ساهمت في شق الطرق وبناء السدود والمدارس والبيوت للمواطنين، ومد أنابيب المياه والكهرباء والهواتف. وقامت بمساعدة الدفاع المدني في أعمال الإغاثة والانقاذ في الكوارث الطبيعية، وقامت بمساعدة الأمن العام في استتاب الأمن واعادة الطمأنينة الى نفوس المواطنين عندما تعرضت البلاد الى اعمال الشغب والعبث بالأمن الوطني.

ويولي جلالة القائد الأعلى رعاية واهتمام خاص لتطوير القـوات المسلحة، تسليحاً وتدريباً لتكون مستعدة دائماً لمواجهة أي طـارىء، متأهبة للقيام بواجبها الوطني والقومي عندما تقتضي الظروف ذلك. وتنفرد القوات المسلحة الأردنية بالعلاقة الوطيدة بين أفراده وضباطه وجلالة القائد الأعلى.

■ رابعاً: الأجهزة الأمنية الأردنية:

١- المخابـرات العـامة: وينظم عملها وواجبها قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤. ويرأس دائرة المخابرات العامة مدير عام يعيّن من قبل جلالة الملك وينهي خدماته حسب التعديل الدستوري الأخير.

٢- الأمـن العام: وينظّم عمل هذا الجهاز قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥.

٣- الدفاع المدني: وينظّم عمل هذا الجهاز قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته.

٤- الأستخبارات العسكرية: وهي فرع من فروع القوات المسلحة الأردنية –الجيش العربي وترتبط برئيس هيئة الأركان المشتركة (والذي يعيّن وتنتهي خدماته من قبل جلالة الملك حسب التعديل الدستوري الأخير) من خلال مساعدة رئيس هيئة الاركان للاستخبارات. وتتألف من:-

أ. مديرية الأمن العسكري.
ب. مدير ية الاستطلاع.

وتتلخص مهمة الاستخبارات العسكرية في الحفاظ على أمن القوات المسلحة الأردنية وجمع المعلومات خاصة في مجال مكافحة التجسس، والتنسيق في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية ومكافحة التجسس مع دائرة المخابرات العامة.

إن النظام السياسي الأردني بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وروح التسامح والاعتدال والوسطية والحكمة التي اتصف بها هذا النظام له الفضل الأكبر في استقرار وأمن البلاد، وفي ترسيخ القانون والنظام على أساس فكري مقبول يجعل الأهـداف الوطنية منسجمة مع الأهـداف القومية على أساس فكري وعقلاني مرن.

إن النظام السياسي الأردني قائم على ترشيد الوعي السياسي والديني المستنير، يؤمن بالوسطية وينبذ الطائفية البغيضة والاقليمية والتعصب والانغلاق ويقبل الاصلاح، إن الحرية السياسية التي ينشدها هي التي تقع ضمن القانون وتحمي الوطن والمواطن وتصون ممتلكاته ولا تضر بأمن الدولة.

إن الاعتدال يحقق الانسجام الوطني، ويبقي المنافسات ضمن إطار العمل السياسي ويبقيه متحداً في وجوده مع النظام السياسي في البلاد.

في مئوية الرسالة

ولعل التاريخ يعود باسقاطاته ليكون حاضراً على عمق مضامين الرسالة التي جاءت لتعظيم حالة الأمة بالاستقلال والنهضة، كما تعمل على إبراز قيمها عبر النموذج الوطني الأردني بمكوناته ومؤسساته وعوامل الأمن والحرية التي تُعتمد للوصول إلى الحياة الأفضل بالديمقراطية والحداثة حول القواسم التي تحفظ الانجازات وتصون المكتسبات وتهيء المناخات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإطلاقة جديدة.

لقد حرص جلالة الملك عبد الله الثاني على تعزيز قيم الاستقلال وترسيخ معانيه من خلال استراتيجية تنموية شاملة ركزت على استثمار الطاقات والمقدرات الأردنية عن طريق «الاستثمار بالإنسان خدمتنا للإنسان» مستنداً إلى وسائل عملية حديثة وذلك من خلال تعليمه وتدريبه ليقوم بدوره المنتج خير قيام، فعمد ومن خلال سياسات حداثية على توسيع انتشار الجامعات على امتداد رقعة الوطن ليكون التعليم في متناول الجميع، ويغدو الإنسان الأردني قادراً على العطاء في كل المجالات التنموية والنمائية ويحمل صفة السفير الحامل لرسالة البناء الوطني على امتدادها وتنوعها، ويكون الأردن بفضل هذه السياسات التعليمية النوعية المقرونة بالأداء والمضمون المقر التعليمي الرئيس للمنطقة وشعوبها.

ولقد حرصت سياسات الإنجاز الوطني في السياق نفسه على توسيع مظلة التأمينات الصحية لتستهدف جميع المواطنين، كما عملت رؤية جلالته لتوسيع أطر التأمينات الاجتماعية وتقديم برامج مساعدة تجاه السكن مثل برنامج سكن كريم لعيش كريم، وهي العوامل الأربعة التي يشتمل عليها الأمان الاجتماعي والتي تضم التعليم والصحة والضمان الاجتماعي إضافة إلى السكن، وذلك وفق مظلة اجتماعية تعمل على رفع مستوى الخدمات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ضمن إطار المشروع المستهدف ومناخات الأمن والأمان والحرية والديمقراطية التي تهيء الحياة المدنية وتدعم إنسانه في تقديم منجزاته وإبراز نموذجه الحداثي بحالة مميزة.

ولأن الارتقاء بحالة المعيشة الاقتصادية، ومضامين التنمية بحاجة إلى تأطير المقدرات الوطنية وتوسيع القاعدة الشعبية وصناعة القرار، فلقد حرص جلالة الملك على تعزيز حالة التعددية السياسية في البلاد ودعم مؤسساتها الوطنية الحزبية داعماً معنوياً ومادياً وتقديم مشروع اللامركزية الريادي ليهيء المناخات السياسية والتنموية التي تجذر معاني الديمقراطية التعددية وتعزز كذلك من حالة وطبيعة المشاركة في داخلها، لا سيما وأن الأحزاب تعدّ الذراع غير الرسمي للدولة ويعول على كاهلها مسؤولية تطوير الحياة السياسية في البلاد والوصول إلى تشكيل الحكومات البرلمانية الحزبية والتي تجسد عبرها الرؤية الملكية في الأوراق النقاشية الخمس التي كان جلالة الملك قد بين رؤياه تجاه الإصلاح والتحديث فيها.

إن العمل على تجسير الهوة بين المواطن وصناعة القرار، وتبديل الروافع المجتمعية إلى روافع مدنية تنسجم والحالة المدنية التي تستهدفها الرؤية الملكية حيال ذلك للارتقاء ومضامين الحياة الديمقراطية، وتقوية حالة المنعة للمجتمع مما جعله عصياً على الاختراق، الأمر الذي يبرز ذلك بوضوح اثناء مناخات ما عرف بالربيع العربي عندما أثبت الشعب الأردني قوة تماسكه حيال الظرف الموضوعي الذي أثر على مستقرات المشهد الإقليمي.

وكما الاستقلال الوطني الأردني كان المنطلق لتوجهات التنمية والتطور على الصعيد الداخلي، كان الأساس المتين الذي تقوم عليه المنطقة في الوصول إلى حالة الاستقرار والأمان المنشود، فالأردن غدا بحكمة قيادته المحرك الرئيس والداعم القوي لقضايا الأمة والنصير الأمين الحافظ على حالة الاستقرار للمنطقة وشعوبها، وذلك بفضل القيادة الحكيمة لقواتنا المسلحه ومؤسساتنا الأمنية التي حملت المنجزات وصانت المكتسبات في المؤسسات والحريات وكان لدورها المقدر في حفظ الأمن للمنطقة وشعوبها، ودورها القيمي في دعم الرسالة الإنسانية وتجسيد مضامين الأثر الكبير في تجنيب الأردن والمنطقه الكثير من الانزلاقات والانزياحات وهو ما يحسب لها بأحرف مضيئة ويسجل في تاريخها بسجل من نور على الصعيد الأمني وعلى المستوى الإنساني.

حيث أضحى الدور الأردني ذا طابع محوري بالسياسة والنهج النموذج الذي يعتد به عالمياً في المكافحة الفكرية للتطرف والغلو والإرهاب، وبما يسمح في تعزيز ميزات التعايش السلمي واحترام التعدد الحضاري وترسيخ القيم الإنسانية النبيلة التي جاءت منها رسالة الاستقلال.

ولعل الأردنيين الذين يستلهمون من مواطن الاستقلال بما يرفع من روح المبادرة المسؤولة لديهم وبما يؤدي للوصول برسالتهم لتحقيق المنجز المستهدف، حريصين على استذكار الدور الهاشمي في صناعة استقلال الأمة وحمل ريادة التاريخ في صياغة حاضرها ومستقبلها، وهو ما يحدوهم في نفس السياق لتعزيز التفافهم حول الرسالة الماجدة التي حملها العز الميامين من آل هاشم الأطهار لتبقى وارفة الظلال نتفيأ عبق مسيرتها ما دامت الحياة ليظل روح الاستقلال الباعث الحقيقي الذي يضم للوطن بمؤسساته المتعددة الطريق نحو بناء مجتمع مدني يحقق الحياه الفضلى لمواطنيه، وتكتنف جنباته الحرية والديمقراطية ويصون عطاءه ولاء وانتماء وعلم وعمل أكيد، وليعلو بهما بناء الوطن وتتعاظم من خلالهما الإنجازات التي تهيئ للوطن وجوده وبناءه وتفيض عليه من نماء الأمن والاسقرار بما يقوية ويجعله منيعاً أمام أي طامع أو صاحب هوى.

إن مقدار التقدم اللافت والمكانة الاستثنائية المرموقه التي وصلت إليها رسالة البناء والتحديث التي يقودها جلالة الملك والتي غدت بفضل جهود جلالته واخلاص وتفاني الأردنيين حولها المنارة والنموذج لميادين الانجاز والنهضة، وغدا الأردن بفضلها المرتكز والمنطلق لمناحي التنمية المختلفة والمكان المناسب والملائم لفرص الاستثمار والتطور، الأمر الذي يجعلنا حريصين كل الحرص على مقدراتنا الوطنية عاملين على تعزيز مكتسباتنا المجتمعية بما يعلي بنيان الوطن ويقوي من عزائم أبناءه ويدعم مساحات الانجاز المختلفة في ربوعه، ولعل المجتمع الأردني وهو يشارك الوطن بأفراحه في أعياد الاستقلال سواء من خلال المشاركة الشعبية الواسعة في المحافظات كافة أو من خلال اللقاءات والندوات والمسيرات الاحتفالية يؤكد من خلال ذلك وقوفه التام والصادق كما هو عهد الاستقلال في ذمة أبناء الوطن المخلصين الشرفاء وفياً لرسالته مخلصاً في مشاركته الفاعلة وفي مسؤوليته التنموية وإنجازاته المتنوعة.

ولأن الاستقلال هو المنطلق الأساسي في تدعيم وتمكين العوامل الوطنية الذاتية وفي مقدمتها المناحي السياسية والاقتصادية لما لهذه العوامل من أهمية في الحفاظ على استقلال القرار الوطني، فإن الوصول بهذه العوامل إلى السدة النسبية يتطلب الشروع في تدعيم الجبهة الداخلية ويستلزم العمل على الاستثمار في المقدرات الوطنية والمضي قدماً في منهاجنا الاقتصادي في الاتجاهات التي توفر فرص عمل وترفع من المستوى المعيشي للمواطن بما يحفظ حالة الأمان الاجتماعي وتجسيد من الرؤية الملكية في نفس الاتجاه عن طريق الشروع في ايجاد المشارع الانتاجية عبر تقديم الحوافز للقطاع الخاص ليتحمل مسؤولياته في رسالة البناء الوطني.

وكما طغت مآثر الاستقلال على الصعيد الداخلي امتدت مآثره وألقت بظلالها على صعيد دعم قضايا الأمة والتي تعدّ القضية الفلسطينية جوهرها، فلقد حرص جلالة الملك على تقديم كل جهد ممكن باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية، فقد قدم جلالته جهودا استثنائية في هذا الصدد لإيمان الدبلوماسية الأردنية بأن حل الصراع في المنطقة يبدأ من مركزيته، وأن فك عقدة النزاع فيها هو الأمر الذي يجعل السلام ممكنا في ربوعها، على الرغم من كثرة الارهاصات التي تعتري جوانب الإقليم وكثرة التحديات التي باتت تطغى على عقدة النزاع في المنطقة إلا أن الدبلوماسية الأردنية عملت من واقع حرصها الراسخ على ايجاد السبل التي ترتقي بالقضية الفلسطينية لتكون في سلم الأولويات، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والايفاء بالتزاماته في هذا الاتجاه لكونه الطريق الوحيد الذي ينقل المنطقة وشعوبها إلى المربع التالي، سيما وأن ايجاد بيئة حاضنة للسلام لابد وأن تمر بحل عقدة النزاع الرئيسية فيه وليس في الدوران حولها أو عليها.

لقد استطاع الأردن بفضل سياساته الواثقة من حفظ ومنجزاته رغم التحديات العميقة وفق معادلة سياسية دقيقة حمت الأردن ومنجزاته ومؤسساته وأبعدته عن شبح الدخول في أتون دوامة المنطقة التي يتكبد الانزلاق فيها كلف باهظة جداً، الأمر الذي جعل من السياسة الأردنية تدرس في المحافل العالمية في مقدراتها على التعاطي وإيجاد الكيفية الملائمة للتعامل مع أوضاع المنطقه المأزومة، بل وتقديم نماذج فريدة بالحياة الديمقراطية من خلال انتخابات نيابية نحن على أبواب اجرائها للمرة الثانية في ظل مناخات الربيع العربي الأمر الذي يعكس بالتأكيد قوة الدولة وصلابتها وعمق سياساتها وهي تحتفل في مئوية رسالتها باعتبارها النظام الأعرق في المنطقة والأكثر قدرة على مجابهة التحديات.

ولعل الأردنيين وهم يعظمون عيد الاستقلال ومئوية الرسالة بهذه الكيفية إنما يبعثون برساله تأييد وولاء للمنهاج الذي اختطه جلالته ليكون الأردن كما أراده أولا في نموذجه، وأولا في الذود عن أمته وقضاياها.

النائب د. حازم قشوع
أمين عام حزب الرسالة

لقد حملت رسالة النهضة للإنسانية التي نحتفل في مئوية إطلاقها في هذا العام معانٍ كثيرة وعبر عظيمة، عندما مزجت بين قيم الحضارة والأصالة ونهج الحداثة والعصرنة وبين ميادين التحرر والفداء ومضامين النهضة والبناء، لتكون رسالة الثورة العربية الكبرى بقيمتها ومضامينها المدافع الصلب عن الأمة وقضاياها والمحرك الرئيس في استنهاض الهمم في تجسيد إرادة الأمة في فحوى رسالتها ويكون الأردن خلالها صاحب النموذج في تكوين الرسالة الحضارية للأمة وحمل لوائها، وهو بذلك الرائد الأبرز على تكوين المحتوى الإنساني المعاصر بمدنية الطابع وأصالة المحتوى. ولقد كان لرسالة العزة التي سطرها بنو هاشم في التاريخ وحملت المجد للعروبة وزرعت القيم النبيلة في إعلاء صوت الأمة وتعظيم قدسية الإنسان والأرض فيها فكانت المنارة التي اهتدت بها الأمة لحفظ الهوية وتعزيز وجودها وصناعة استقلالها. ولئن رسخ الاستقلال قيم السيادة للدولة وحكم الذات الوطني وهيأ مناخات الأمان والحرية للمجتمع والمواطن وأسس الأطر والمعاني للقيم الوطنية الأصيلة التي كرست الاستقلال بمعاني التضحية والفداء حتى غدت حاضرة في وجدان كل أردني ورافداً أساسياً لأرادته تجاه مشاركة بنائية ورسالة التنمية بكل جوانبها.

كلمة في الاستقلال

النائب مدالله الطراونة
الأمين العام لحزب الوسط الإسلامي

أعتقد اعتقاداً جازماً بضرورة رفع الصوت عالياً بضرورة الاحتفاء بعيد الاستقلال في كل عام واعتباره مناسبة وطنية مجيدة لإنه يمثل نقطة الانطلاق لولادة الدولة الأردنية الحديثة التي نعيش على ترابها ونأكل من خيراتها ونتفيأ في ظلالها بعزة وكرامة وشموخ وينبغي أن يصبح يوم الاستقلال يوماً مشهوداً نعلن فيه العزم والتصميم على مواصلة مشوار البناء وإعلاء البنيان وأن يكون هذا اليوم مناسبة للتنافس الشريف بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة وجميع المكونات الاجتماعية للانخراط في تقديم الخدمة للشعب الأردني الأبي وحماية حدود الوطن وإعماره وازدهاره بالعلم والعمل والعطاء المتفاني.

بعد ٦٨ عاماً على التخلص من الانتداب البريطاني وإشهار الاستقلال يتطلع الأردنيون إلى الأمام ويشحذون عزائمهم للمضي إلى المزيد من البناء والانجاز وينظرون إلى الاستقلال كمحطة انطلاق نحو مزيد من المراجعات، ذلك أن فهم التاريخ هوالمنطلق الأساسي لفهم الحاضر ومعرفة كيف يمكن بناء المستقبل، وفي ذكرى الاستقلال نتذكر تجربة الأردن الدولة والوطن على امتداد نحو١٠٠ عام. وهي تجربة حافلة بالإنجازات والتحديات ومزدحمة بصور البطولة التي يرسمها الأردنيون بعرقهم ودمهم وتعبهم، وحققوا من خلالها أحلامهم، وخرجوا من كل ذلك مؤمنين بالأردن الدولة والوطن والشرعية.

في يوم الاستقلال صحا الأردنيون على فجر جديد اكتشفوا فيه أن وطنهم ما زال صامداً قوياً، وأن الرياح والعواصف التي دكت العواصم والدول وأسقطت الأنظمة الفاسدة، لم تتمكن من دك حصونهم، لكنهم اكتشفوا أيضا أن البعض سرقوا أحلامهم وعبثوا بنواميسهم الوطنية، فجاءت مناسبة الاستقلال لتعيد إلى ذاكرتهم أمجاد أبائهم وأجدادهم، وترشدهم إلى الطريق الصحيح لبناء الوطن من جديد، جاء ماء الاستقلال ليحيي فيهم الهمة ويعيد إليهم الأمل بأنهم الأقدر والأقوى على صناعة مستقبلهم وحماية انجازهم.

ذكرى الاستقلال فرصة ودعوة تتجدد للنخب المسؤولة ورجالات الدولة العظام لضرب المثل والقدوة في الحرص على المال العام ونزاهة اليد وتقديم المصلحة العامة فلا تكتمل الفكرة التنموية إلا بذلك، وإن البلدان المتقدمة تضاعف تقدمها وازدهارها بفضل عمق إنتماء شعبها لوطنها ومن خلال إلهاب مشاعر ابنائها في عملية الإعمار والبناء والمحافظة على المنجزات التي تحققت بفضل جهود جميع أبناء الشعب.

فالاستقلال كان وما يزال عنواناً لانتصار الإنسان فينا، الإنسان الذي تحرر من عُقد التعصب والكراهية، الإنسان الذي آمن بوطنه وقيادته وجيشه، الإنسان الذي ضحى بالغالي والنفيس من أجل أن يظل الأردن «شامة» في وجه العرب ومأوى لكل الأحرار، ووطناً عزيزاً مطهراً بدماء الشهداء ومبللاً بقطرات الندى التي جاء بها الفجر الأردني الجميل من مياه نهره الذي عبره الفاتحون.

لم يكن الاستقلال مرحلة عابرة، وإنما كان حالة انتقل منها الأردن من عتبة العبثية إلى البناء والانجاز والتحرر، فكان للاستقلال قيمةً وخلقاً وتاريخاً، ولم تكن الكرامة حرباً انتصرنا فيها على عدو متغطرس، ولكنها كانت أيضاً نقطة فارقة في تاريخ هذا الوطن وفي تاريخ العرب، هنا انتصر الحق على الباطل ورفرف العلم الأردني فوق المباني والمآذن، وهنا سال الدم العربي ليسقي هذه الأرض الطيبة، وسجّل النشامى ملحمة البطولة، ومن هنا ارتفعت الأرواح الزكية الطاهرة إلى الملكوت الأعلى، لتنضم إلى قوافل الشهداء الذين فدوا عتبات الأقصى وأسوار القدس وجنبات اللد والخليل والجولان بأرواحهم، ولتجتمع في الفردوس الأعلى مع الصديقين والصالحين الذين انعم الله عليهم، وخصهم بالحياة الأبدية.

وفي هذه المناسبة الجليلة والعظيمة لا بد من تحية مكللة بالعز والفخر لقائد المسيرة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والذي قاد سفينة الوطن بحكمة لبر الأمان في ظل تلاطم الأمواج من حولنا، كما ونشيد بالتفاف الشعب الأردني الأبي حول قيادته الهاشمية وتعزيزه للمسيرة الإصلاحية في كافة المجالات.

عاش الأردن قوياً منيعاً
ونصيراً لأمته العربية والإسلامية

في ذكرى الاستقلال.. سبعون عاما

النائب د. محمد القطاطشة

هكذا هو الشعب الأردني العظيم، يعيد ألقَ الاستقلال ليعيد قراءة التاريخ السياسي للدولة، منذُ تأسيس الإمارة مع الملك عبدالله الأول ثم وضع الدستور مع الملك طلال ثم الاستقلال مع الملك حسين، نعم هو استقلال تم انتزاعه من المستعمر انتزاعاً سياسياً بحنكة الحسين، ولم يكتمل الانتزاع السياسي إلا بتعريب جيشنا العربي.

سبعون عاماً نجحنا مع آل البيت في العيشِ في كنف هذا الوطن بكل ظروفه من عسرٍ ويسر، نعيش ذكرى الاستقلال اليوم وعبدالله الثاني ابن الحسين يستلمُ لواء الدفاع عن إسلامنا بطريقة ممنهجة وعلمية بعدما شوهها روافض العصر، ويدخل ذلك في ثنايا الاستقلال.

في ذكرى الاستقلال نستذكر من جاهد ومن بنى وطناً من الآباء والأجداد لنعيد شحذ الهمم مع عبدالله لنكمل الاستقلال المالي للوطن، لنعتمد على أنفسنا ولنعتمد على صناعاتنا وعلى ما يزخر به وطننا من خيراتٍ ونعيد استخدامها في ظرفٍ هو الأصعب، حيث في جوارنا يقتل الأخ أخاه.

في الاستقلال بقينا مع عروبتنا لم نغلق حدود في وجه من لجأ إلينا رغم ظرفنا الصعب، لم نتخل عن إنسانيتنا، لأن الاستقلال علمنا أن هذا الوطن كبير بقيادته وشعبه.

في الاستقلال نجدد البيعة مع القيادة لننطلق نحو بناء وطنٍ متجدد بقيمنا العربية التي جاءت نتاج ثورة عربيةٍ كبرى.

الأغوار.. نهضة تنموية

الأغوار الوسطى - فهد العلوان

شهدت منطقة وادي الأردن ومنها الأغوار الوسطى، نهضة تنموية شاملة منذ عهد الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر بفضل رعاية القيادة الهاشمية الحكيمة عبر العقود الماضية، من خلال توفير افضل السبل للمواطنين وسكان تلك المناطق الحدودية التي عانت في فترة بسيطة ظروفا قاهرة بسبب الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على تلك المناطق والتي كانت تهدف إلى تهجير اهلها.

ففي المجال الزراعي الذي يعمل فيه ما يزيد على ١٢ ألف مزارع من أبناء المنطقة، تتميز منطقة وادي الأردن بمناخ دافئ شتاء وهذه الميزة الفريدة عملت على انتشار واسع للنشاطات الزراعية، حيث قامت الدولة بتوزيع الاراضي الزراعية على المزارعين وسكان المنطقة وشقت في بداية السبعينات قناة الملك عبدالله والتي تمتد لمسافة تزيد على ١٠٠ كيلو متر تبدأ من الأغوار الشمالية، حتى منطقة سويمة جنوبا.

وعملت القناة على توفير مياه ري مناسبة لمئات الآلاف من الأراضي الزراعية على امتداد الوادي وعلى طول فترات السنة الأمر الذي سأهم في نهضة زراعية واقتصادية لأبناء المنطقة والأردن عموما حيث الخضار والفواكه من كافة الاصناف متوفرة للمواطنين وبأسعار مناسبة طوال العام، اضافة إلى تصدير الاف الاطنان من مختلف الاصناف إلى الدول العربية المجاورة والدول الاوروبية الامر الذي عمل على تقوية الاقتصاد الأردني وتوفير فرص عمل لأبناء المنطقة وتشغيل نسبة عالية من العمالة الوافدة في هذا القطاع.

وسأهم نجاح القطاع الزراعي في ازدهار الحركة التجارية في الأغوار فأنشئت المراكز والاسواق التجارية التي تعمل ببيع الخضار وتصديرها، حيث ان نسبة عالية من المستوردين وفي وقت المواسم الزراعية يقصدون الأغوار لشراء حاجيات اسواقهم مباشرة من المنطقة وتحميلها في البرادات وارسالها إلى دولهم.

ويستخدم المزارعون افضل الطرق التقنية الحديثة في انشطتهم الزراعية، معتمدين على التكنولوجيا لتحسين انتاجهم وخاصة في مجال شبكات الري الحديثة لتقنين استخدام مياه الري في ظل محدودية مصادر المياه وخاصة في السنوات الاخيرة.

السياحة العلاجية والدينية

فهنالك البحر الميت والاستثمارات السياحية التي شيدت على الشاطئ الشرقي سأهمت في انعاش السياحة وخاصة العلاجية، حيث يؤم المنطقة سنويا مئات الالاف من السياح والمتنزهين الذين يقصدون البحر الميت لارتفاع نسبة الاملاح فيه والتي تعمل على معالجة الكثير من الأمراض.

كما غدت منطقة البحر الميت من أهم المناطق على مستوى العالم بفضل سياسة جلالة الملك عبدالله الثاني لانعقاد أهم المؤتمرات العالمية على شواطئه، وخاصة مؤتمر الاقتصاد العالمي الذي يعقد سنويا في البحر الميت والذي يحضره أهم الشخصيات العالمية.

وفي مجال السياحة الدينية سأهمت منطقة المغطس على الضفة الشرقية لنهر الأردن، في لفت انظار العالم إلى المملكة واستقطبت مئات الالاف من الزوار سنويا للحج والتبرك بمياه نهر الأردن المقدسة، كما عمل جلالة الملك عبدالله الثاني على استضافة كبار الزعماء في المغطس.

كما وحظيت منطقة عماد السيد المسيح عليه السلام بزيارات تاريخية من قداسة البابا الراحل يوحنا بولص الثاني عام ٢٠٠٠ م والبابا السابق بندكتوس السادس عشر عام ٢٠٠٩ م والبابا الحالي فرنسيس عام ٢٠١٤ باستضافة من جلالة الملك والتي اضفت على المنطقة الشرعية الدينية واعتمادها كحج مسيحي والتي حاليا يزورها الحجاج والزوار من كافة ارجاء المعمورة اضافة إلى رؤساء الطوائف المسيحية الاخرى حول العالم.

القطاعات الخدمية

ارتفعت اعداد المدارس في المنطقة والتي تزيد على ١٠٠ مدرسة اساسية وثانوية في الأغوار الوسطى يلتحق بها طلبة يزيد عددهم على ثلاثين الفا، وانشئت مراكز التدريب المهني التي تسأهم في تدريب الطلبة على الاعمال الحرفية وتعمل على تحسين الواقع المعيشي لعائلاتهم خاصة وان المنطقة تشهد تنمية متصاعدة ونشاطا استثماريا وخاصة في مجال السياحة والفنادق ويعمل المئات من أبناء الأغوار في تلك المشاريع التي عملت على تطوير المنطقة.

ويوجد في لواءي ديرعلا والشونة الجنوبية مستشفيان وما يزيد على ١٧ مركزا صحيا جزء منها شامل يقدمان الخدمات العلاجية لاكثر من ١٠٠ الف مواطن يسكنون في اللواءين وتتوفر كافة التخصصات العلاجية للتسهيل على المواطنين وعدم ذهابهم إلى اماكن خارج اللواء، اضافة إلى وجود مراكز لمرضى الكلى حيث يوجد واحد في لواء ديرعلا وثان في لواء الشونة الجنوبية والتي جاءت بمكارم ملكية سامية خلال زيارات جلالته المتكررة إلى الأغوار.

ويتمتع اللواءان بشبكة طرق حديثة تربطهما بكافة المحافظات اضافة إلى الطرق الزراعية التي تسهل على المزارعين الانتقال بين المزارع وتسويق منتجاتهم الزراعية وهذا يعود للسياسة الحكيمة التي انتهجها الهاشميون عبر العقود الماضية والحالية.

ويوجد في اللواء مصنع للخياطة وانتاج الملابس، حيث أمر جلالة الملك بانشائه تحت اشراف الديوان الملكي، وهو يعمل منذ ما يزيد على خمس سنوات ويعمل فيه ما يزيد على ٤٠٠ فتاة من المنطقة.

وقال رئيس بلدية ديرعلا الجديدة خليفة الديات « في الخامس والعشرين من ايار من كل عام يحتفل الأردن بهذه الذكرى العزيزة على كل مواطن والتي تمكن خلالها الأردنيون بقيادة الهاشميين من ارساء دعائم الدولة الأردنية الحديثة وترسيخ معالم المؤسسية والحرية والديموقراطية ليزهو ويفتخر بها أبناء الأردن بانجازات هذا البلد الكبير بشعبه الصغير بامكاناته ليحقق الاهداف المنشودة والآمال المرجوة.وقال رئيس بلدية معدي الجديدة علي الغنانيم « ان عيد الاستقلال هو من المناسبات الوطنية التاريخية وعلامة فارقة ويشكل تحديا لمواصلة الإنجاز والبناء»، مؤكداً أن منطقة الأغوار عموما حظيت بالكثير من الإنجازات في البنية التحتية والمشاريع التنموية والخدمية وكلها سأهم في تحسين مداخيل الاسر الفقيرة.

وأضاف أن الأغوار حظيت بزيارات متكررة من المغفور له وشهدت تدشين الكثير من المشاريع كقناة الغور الشرقية والمحطة الزراعية، وازدهرت الزراعة ووصلت الكهرباء والمياه للمنازل كافة ونظمت الأحياء السكنية وارتفعت أعداد المتعلمين من أبناء الأغوار وارتفعت اعداد المشاريع التنموية والزراعية والاقتصادية.

سبعون منارة على بناء الدولة الوطنية

عبلة محمود ابو علبة

أمين عام حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»

شكّل إعلان الاستقلال الذي أُطلق عام ١٩٤٦، بداية لمشروع بناء الدولة الوطنية الأردنية وإرساء مقوماتها الأساسية على الأصعدة المختلفة: التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. بعد أن مرّت رحلة بناء الدولة بمحطات عديدة عام ١٩٢١، وانتهت بإعلان الاستقلال وفق شروط سياسية أكثر نضجاً ووضوحاً، تحديداً تجاه الانتداب البريطاني الذي امتدّ حوالي ربع قرن.

لا بدّ من توجيه تحية الإكبار والإجلال للأجيال الأولى التي أسهمت في بناء الدولة الوطنية الأردنية وكرّست جهودها من أجل إرساء قواعد الديمقراطية والظفر بقوانين متقدمة، وتنظيم شؤون البلاد وسط محيط عربي وعالمي كان مزدحماً بالأحداث والتطورات السياسية المفصلية: فالحرب العالمية الثانية بدأت عام ١٩٣٩، وهيئة الامم المتحدة نشأت عام ١٩٤٥، ودول المنطقة العربية كانت تسعى للاستقلال عن الاحتلال الأجنبي الذي أنهكها عقوداً من الزمن.

كما شهدت تلك الحقبة التاريخية ذروة المشروع الصهيوني العنصري على أرض فلسطين، ونشوب الثورة الشعبية الفلسطينية في وجه الانتداب البريطاني ١٩٣٦-١٩٣٩، ضدّ الهجرة اليهودية إلى فلسطين وضد المشروع الاستعماري برمته، حيث تزامنت معها ثورة شعبية أردنية، التحمت مع شقيقتها الفلسطينية في الميدان ولأجل نفس الأهداف الوطنية في التحرر والاستقلال.

في هذه المناسبة الوطنية الكبرى لا بدّ من الإضاءة على عدد من القضايا الرئيسية، التي تربط الحاضر بالماضي في محاولة لاستشراف المستقبل:

١- حركة المجتمع المدني قديمة ومتواصلة منذ نشأة الدولة الأردنية

• في اطار البناء السياسي للدولة، نشأت الأحزاب الوطنية الأردنية في وقت مبكر، وأعلنت عن برامجها وأهدافها في المؤتمرات الوطنية الستة التي عقدت بين أعوام ١٩٢٤-١٩٣٤، ثم نمت وتطورت في العقود التالية.

كانت تلك الاحزاب متعددة الاتجاهات السياسية والفكرية، وشكلت بنيتها الداخلية تعبيراً دقيقاً عن مستوى التطور الاجتماعي الأردني في تلك الفترة - من جهة - كذلك شكّلت قراراتها وتوجهاتها رداً على التطورات الكبرى في المحيط العربي والعالمي من جهة أخرى، واستمرت حركة بناء الأحزاب وتبلورها في جميع المراحل اللاحقة حتى في المرحلة التي شهدت قانون منع الأحزاب الصادر عام ١٩٥٧م.

• وقد نشأت أيضا العديد من المؤسسات المدنية في ذلك الوقت مثل النقابات العمالية والمهنية والجمعيات النسائية. إذ إن حركة المجتمع المدني في الأردن ليست طارئة، بل نشأت منذ العهود الأولى للدولة الأردنية.

٢- وجود دولة العدوّ الصهيوني على أرض فلسطين: خطر يتهدد الأردن وكل المنطقة العربية، فقد أثبتت الوقائع التاريخية المتتالية حجم الخطر الذي تشكله دولة الاحتلال على الأردن والمنطقة العربية برمتها، ومشروعها القائم بالاحتلال منذ عام ١٩٤٨م، يشكل سداً منيعاً للحيلولة دون التطوير والتنمية الشاملة في البلدان العربية المحيطة بفلسطين المحتلة تحديداً، لذلك فان وجود دولة الاحتلال يشكل تحدياً استراتيجياً وخطراً مستمراً على الأردن حيث لا يخفي قادة العدوّ أطماعهم الاحتلالية في هذا البلد.

لذلك فإن استمرار الصراع بين المشروعين: الاحتلالي الصهيوني والتحرري العربي، والإنكار الاستعماري المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه وتحقيق أهدافه الوطنية في العودة والاستقلال، من شانه أن يستنزف إمكانات التطور الطبيعي ليس فقط للشعب الفلسطيني وإنما للشعوب والبلدان العربية، التي تقع حكماً في دائرة الصراع القومي مع العدوّ المحتل.

٣- أفضت التطورات السياسية العاصفة في المنطقة العربية إلى مرحلة انتقالية جديدة في التاريخ العربي: لعلّ احد سماتها الراهنة هو تهديد -وجود الدولة الوطنية «العربية» التي عرفناها- منذ بدايات القرن الماضي.

سأحصر ملاحظتي حول الدولة الوطنية الأردنية، حيث أن تحديات رئيسية بات مطلوبا التعامل معها في مواجهة مشاريع سياسية كبرى خطرة في المنطقة، وهذه المواجهة يجب أن تستند إلى مشروع نهضوي وتنموي متكامل، لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمعيشية والسياسية والثقافية الكبيرة التي تصدمنا كل يوم.

إن من واجب الجميع الدفاع عن الدولة الوطنية الأردنية واستقلالها التي بناها الروّاد الاوائل، وذلك بتمتين الجبهة الوطنية الداخلية، وتبني مشروع نهضوي وتنموي شامل لكل عناصر قوة الدولة ومنعتها.

• لدينا من التجارب العربية ما يكفي للتأكد من أسباب إنهيار بنية الدولة (في بعض البلدان العربية) وتفككها ودخولها في صراعات دموية داخلية سيطول أمدها، فقد غاب المشروع التنموي والنهضوي عن هذه البلدان فترة طويلة، وحل الاستبداد بكل أشكاله وألوانه، حتى باتت أوضاع المجتمعات العربية في بعض البلدان، مثالاً للبؤس والاضطهاد.

ليس هناك ما يمكن أن يوحدّ المجتمعات من الداخل أكثر من سيادة العدالة وحكم القانون بالتساوي بين الناس وعليه أقول أن القوانين الأردنية السائدة التي تزامنت مع نشوء الدولة منذ الاستقلال، وأدخلت عليها تعديلات فيما بعد، ما تزال بحاجة إلى توفر عنصرين أساسيين أولهما: إجراء مزيد من التعديلات المواكبة للعصر وللتطورات التي حصلت في بنية المجتمع الأردني تحديداً في الجوانب السياسية والثقافية والاحوال الشخصية.

وثانيهما: استحداث آليات رقابية عالية الكفاءة من أجل تطبيق القوانين بالتساوي بين الناس، نحن نعتز دائماً بالقول إننا دولة (قانون ومؤسسات) أي إننا دولة مدنية.

هذا في الوقت الذي نشهد فيه خروقات كبيرة في الالتزام بالقوانين لحساب العادات الاجتماعية والانحيازات الفئوية الاخرى، عندما نقول نحن دولة قانون: علينا أن نتأكد من مضامين القانون وقدرته أن يشكل أداة توحيد لحقوق الناس كافة دون استثناء.

وعندما نقول نحن دولة مؤسسات، علينا أيضا أن نتأكد من دور المؤسسات وقدرتها على أن تشكل أداة تنظيم متحضرة للعلاقات داخل المجتمع الأردني الواحد الموحد.

٤- تأتي المناسبة هذا العام والأردن يستعد لحدث سياسي كبير هو الاستحقاق التشريعي وانتخاب المجلس النيابي الثامن عشر، في ظل ظروف عربية غير مستقرة، وظروف دولية كذلك، أما الأوضاع المحلية فهي بحاجة إلى مشروع إصلاحي شامل وعلى جميع المستويات عملاً باستحقاقات التطوير والنهوض بالبلاد ووفاءً لما بذله الرعيل الأول من المناضلين في بناء مقومات الدولة.

لقد وقعت تغييرات وتحولات كبرى في العالم العربي والإقليم وعلى الصعيد الدولي أيضاً، مما يستدعي إحداث تطويرات نوعية في السياسات الداخلية والخارجية ايضاً حفاظاً على دور الأردن ومكانته على جميع المستويات. على الصعيد الداخلي، من المهم جداً الاستجابة للمطالب والقضايا التي يعاني منها شعبنا والتي أدت إلى حدوث استقطابات اجتماعية واسعة في البلاد، صحيح أن هناك أسبابا خارجية لا قبل لنا بها ولا نسيطر على مجرياتها، ولكن هناك الكثير أيضا مما يمكن إنجازه لتحصين الجبهة الداخلية وحمايتها من شرور التطرف العقائدي والانحيازات ذات الطابع العنصري، ومن المشاريع السياسية الاستعمارية المشبوهة.

إن مواجهة مشاريع تفتيت المنطقة واستهداف تدمير الدولة الوطنية يجب أن يتم بواسطة مشروع وطني ناضج لترسيخ الدولة الوطنية ذات الهوية المدنية الديمقراطية، التي تحترم كل أشكال التعددية وتحترم مواطنيها وتراثها وحضارتها، وتاريخها العريق وإنجازات بُناتها الأوائل.

نريد لهذا الحدث السياسي المتمثل بالاستحقاق التشريعي القادم أن يشكل مدخلاً لمرحلة تاريخية جديدة، تتجسّد فيها معاني الاعتزاز بالقيم الكفاحية للشعب الأردني، في نضاله من اجل الاستقلال الوطني وتطلّعاته أيضا نحو ترسيخ وتطوير الهوية المدنية الديمقراطية للدّولة الأردنية. أقول هذا والجميع يدرك حجم الصعوبات وطبيعة الأزمات المحيطة بالبلاد، مما يملي علينا مهام استثنائية تجاه شعبنا وتجاه المصالح الوطنية العليا للبلاد.

لقد كان للشعب الأردني دور أساسي في صناعة تاريخ البلاد واستقلالها، ومن مصلحتنا الإقرار دائما بهذا الدور الذي تميز بشجاعته وحرصه على استقلال دولته وحمايتها من الأخطار الواسعة المحدقة بها.

سبعون عاماً على الاستقلال، وسبعون منارة في التاريخ الوطني الأردني، تضيء لنا دروب العزة والكرامة والحياة الحرة الكريمة.

PBS

جامعة الطفيلة التقنية

70

(Petra)

الرأي
يومية عربية سياسية
رئيس التحرير
طارق المومني
ce@alrai.com
تصدر عن
المؤسسة الصحفية الأردنية
رئيس مجلس الإدارة
رمضان الرواشدة
المدير العام
فريد السلواني
www.alrai.com
E-mail:alrai@jpf.com.jo
twitter.com/alrai facebook.com/alrainewspaper
شارع الملكة رانيا العبدالله -ص.ب (٦٧١٠) عمان (١١١١٨) هاتف: ٥٦٠٠٨٠٠ - فاكس : ٥٦٠٣٦٣٣ (التحرير) - ٥٦٧٦٥٨١ (الإدارة) - ٥٦٠٧٣٠٩ (الإعلانات) شكاوى الاشتراكات: ٠٨٠٠٢٢٨٨٦